



مؤسسة
١٣٠٢
شماره دفتر
٢٥١٠١
١٨٢٠

خطی فهرست شده

۱۸۳۰

[illegible][illegible]

ان يكون بعضها متوالياً للحياة وبعضها متوالياً غير متوالم وصار البحث عن
 وعن تراتب غير سواء لا فرق فيه فقدرتموا حكم العدل الذي سراجونه
 بحثاً عن اعضاء البدن الا ان يجعلوا الاجزاء المخصوصة بالبحث خصوصية متخ
 زائل عنها وهو انما هو حال الحياة الاولى كانت مادة الاجزاء المتوالية للحياة
 فيكون المتوالم بالبحث لا غاية فيه ولا جدي بوجه الوجه انما يخص
 بعض الاجزاء المتوالم بالبحث دون بعض او المتوالم تنقسم دون بعض
 سبباً في استحقاق شئ لمخ دون غيره وحالة عدم التماثل بين المتوالم الكون
 الغير المتماثلين في المادة العاطلة لها واحدة وانما طلت وتغيرت
 ظهر ذلك في انما لم يظفر تربة المتوالم في شئ المتوالم المتشعبة وقد
 فيها ووجه وتكون فيها الاغذية وتحتوي بالاغذية حيث اخرى فاني يمكن
 بحثاً كانت حادثة لتصور في انما في وقتين او لهما جميعاً في وقت
 واحد بل استتبع فان قال قائل انما يبحث النفس من ابي تراتب متوالم
 وقاؤه واوله واما وليس من شرطه ان يكون كل طيف المتوالم في الحياة
 الاولى يمتد بها فهو يبحث المتوالم بالتمسك الصريح والمتوالم الاول ايضا والمتوالم
 بالتمسك الاول هو المتوالم في صورة الاجزاء المتوالم واما بالحققة فلا فرق بين
 المتوالم والمتوالم في المتوالم ابيهم اصبحت قد كانت في صورة ابية
 فقدرت والاخر لا يمكن فيها والآن استأخني في وقت المتوالم عن هذا
 ان شاء الله تعالى فان كان رد ارجع الى صدر المتوالم في شئ فكل ذلك
 المادة الاخر اذا لم يكن في الشئ في الشئ في البدن الا ان في الاول لا يمكن
 ورد ارجع في بدنه البدن الاول هو التماسك فان اجتمع انما يتوالم باسم
 التماسك البدن المتوالم كرك للبدن الاول في المادة الواحدة بالعدد فكل ذلك
 ولكن المخ فيهما واحد غير مختلف البنية ووجه التماسك في المتوالم المتوالم
 وايضا في هذا ان التماسك في البنية على ان يبين في جاست افضل ما يمكن

بحث جميع البنية

من

على الشرايع وحكمه واكمل والله اعلم ان يكون فاما النفس المتوالم في
 ان انما في تراتب كمال في الشريعة وفضيلتها وقصور الشرايع المتوالم في شرايع
 اجلي من ان جعلت في فرض غير لا حادثة فيه كمال الذي كماله من كماله
 ترون فيفسد بهما المتوالم وهو انما في شرايع المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 انما في انما في شرايع المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 المقدار الذي يخص في الكلام الشرايع من اهل الحياة في المادة المتوالم في
 العبادات ووحدة انتم وحكمه وعلله وبراهين صفات المتوالم فيفسد بهما
 المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 عند الجمهور وتصور المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 والسمات ارجعنا شرايع الى لا يتخلل فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 الجمهور وتصورهم بالتمسك فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 التواتر فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 عندكم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 المادة الى المادة المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 من المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 وفانكم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 من تحتها الا انما من بدنه وعقله واما فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 وقباب فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 بجزء فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 وارجع فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 فانه فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 من الشرايع فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد
 طبعاً فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد بهما المتوالم فيفسد

من جميع

الروحية

نقص احوال

سورة السجدة

1

768

نہ کر دینا ہے

اصناف آمه

كما لما معدوته أصلا ومعدوته الغفل والسطوانة البسته لم يجيبوا إليه إلا قدام
 ثم من المحتسب ان ينقض واحد من الشرعيات كما في حشر كما في حشر من العشي
 والرياء والدين ما بين ما بين هذا الموضع فلا بد من قتر باعد لا والحقين
 من ذلك عندكم والادراك القرع يتولى من المالحقين والارواح في هذه المصنوع
 ذلك بصورة يتفهمها ويتحلى لها الحسن فيها موردنا بما وانما الحش في هذا
 ذلك من السور والخرير والرياء والارواح والاعلان وكل الصدور
 الضيق وتبين قوام الحواريات وتعدل جلودهم غيبات جلودها كلها النار
 حتى لا يلقى قياهم فانه اذا لم يقبل لهم العقاب والشور الحقيقى لم يبعد عن
 وانما لهم لم ير غيبوا ولم ير جهوا ولم ير عثا ابد انهم لم يترجوا الا من حواري
 فكم انما يستاءة السبعة تتردد اربعه واحدا في الثواب والحق يستاءة العوبة
 وقيل هذا حشر يستاءة في ذلك مصلحا لا يكون ان يزد عليه في البسته وانما
 عند البسته من اربعه من الابدان ثم حواري الابدان الا في هذه المصنوع والمصنوع
 فلو انك فاذ به اليه الا واما من ازالها وذلك انه ان كان السبعة البسته وان
 المالك هو البسته وان البسته سبعة من السبعة في حال الحشر والسبعة في
 ان سبعة في هذا القول بسبعة ان اوجده فيك فانه في حشر في البسته وانما
 بالثواب العتقا البسته في المصنوع عند السور وان كان الثواب العتقا في حشر
 في المصنوع في حشر في المصنوع في حشر في المصنوع في حشر في المصنوع في حشر
 فكم انما حتى يترتبوا ويرجعوا كما في المصنوع عند حشر في حشر في حشر في حشر
 كما في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر
 الذي قيل ان على ان ما يتغير في حشر من المصنوع وان لم يفسد وان يفسد
 هو انهم استقامت الا في المصنوع ولا يكون ولا يسرون ولا يكون ولا يكون
 ويبدو ان انهم الصلح وانما لا يترتبون ثم لا يترتبون في المصنوع الذي يتغير
 من هذا المصنوع في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر في حشر

امثالها بالنفس في اشياء بالثبوت ونحو امثالها بالثبوت وعاد عليهم كما قدم
 في هذه الاشياء ونحوها لنوعهم في جوهر تناسخ النفس في الناس في ابدان غير الناس ان
 النفس صورية وكل البدن الانساني يشاهد ان غياري والاشياء المختلفة لا تتغير
 في الصورة الحقيقية كما لها البتة وهذا امر اوردته ارسطو طاليس في كتابه
 النفس لا يتغير بدخل بدن غير الانسان فكانه جعل صورة الزخايرة ان يدخل
 في آلة الجوز وهذا امر لازم وجهته ان اوضح ان النفس ليس بصلوات ثابتة بل
 ولا صورة الطبيعة وحدها بل انما يتغير شكلها في صورة بدنه ويؤيد هذا
 المتكلم لثبوت غياري ان يشترك في غير نوعه وفيما رده ما هو بعد ليس فيقول
 بل هو ارضي فلهذا لا يشترك الانسان في نفسه غيره من الحيوانا واذ قد حكمنا
 على جميع المتكلمين بالنسخ وانما جعلنا فيهم ما بينهم فانما هو قوتهم على موضوع الذي
 من كلامهم وهو في خصم النفس هو صورة قبل الابدان انما هي احتياجهم ان يكون
 ما حدث بحدوث الاشياء هو صورة قاتية وهذا غير قولي ولا ذاك على ان الانسان
 وان كان قد جاء من هذا عنده قوم مخصوصين لم ليسوا اهل ان يكون
 النفس بحدوثها في البدن كونه قبله فصفه قبله لم يرض له من على
 من لا يرضون في الابدان وعرض له ذلك عند وجوده في البدن فاذا قدمت
 هذه المقدمات لم يصح القول في ان النفس هي التي يتغير بها كذا بين ما ناسرنا
 انه لا يمكن ان يكون النفس هو المكون في البدن البتة بان نقول انه لا يجوز انما
 ان يكون وجود النفس في البدن على سبيل غلبة النفس في البدن بعد وجوده كان
 خارجا عنه او يكون على سبيل حدوثه عند حدوث البدن بان يكون خارجا عن
 موجودا لحدوثه على السبيل ان غلبة او يكون كذا على سبيل الاتفاق والاختصاص
 فنقول لا يمكن ان يكون النفس موجودة قبل الابدان لان النفس لا ينفصل
 بالنسخ وواحدة في الغلبة فان وجدت مغايرة للادة الجسمانية فانما ان
 يكون منها كثره او يكون النفس في كل انفس واحدة فان كانت منها كثره

المتكلمية في ذلك
 من حال ان

موقوفون

فيه
 ذلك

وهي في النفس واحدة في مشككة لا في النفس بل بالادة المشككة التي في مشككة
 فلها اذن مواد مختلفة فانما ان يكون موادها روحانية ويكون السواد في مشككة
 المواد الروحانية لحيوية السواد بعينه الجسمانية في مشككة بقدر المشككة بالثبوت
 اليكته وان لم يتغير بالثبوت لحيوية ولا جل يتغير على جامته متوقفة في اجسام
 او كانت في اجسام وقد وضعت مغايرة لاجسامها لغيرها البتة بل اختلف
 وان كانت النفس في كل انفس واحدة فنفس في بدنه وواحدة بالبعد وحيث
 وكذا في التواتر في النفس في غير الانسان فليس النفس في كل حيوان موجودة قبل
 بل هي واحدة في الابدان ولين يجوز ان يكون ذلك على سبيل الاتفاق والاختصاص
 لانه قد بين ان الكتب الحكيمية ان الامور الطبيعية ليست اتفاقية لانها في
 الاتفاقية والطبيعية اما كثرية او واحدة فان النفس في كل حيوان واحدة في
 البدن فان الحجاج البشري سبيل لان نفس البدن قابل للنسخ او العقل الطبيعي
 بسبيل الحساب المغايرة جوهر النفس الذي يستكمل به بقية ذلك البدن بان يكون
 شأن ذلك السبيل في النفس ليس بان يتغير النفس في انطباع الصورة الى ذاته
 في مادتها بان يتغير عقل المتخيل عليه ونفس اول بديهة العقل عنده وانما
 العقل في نفسه في جوهره وذا ان لا حاجة له في وجوده عند الشئ غيره بل في
 عينه ونفسه في وجوده الى الخراج عنه وهذا الجسم في نفسه في صورة في مادة
 كذا فاذا تواتر وجود النفس في حدوث الحجاج معا فبينه انه كذا في الحجاج
 في نفسه وجود نفس واحدة ليس لها ذلك الاتفاق ولا بالروح بل بالعرض
 بالضرورة فاذا حدثت في بدن واحد حدثت في سبيلها المتعلق المذكور في حال
 ان يقال بالنسخ لان الحيوان الواحد نفس واحدة فاذا قيل بالنسخ في وجود
 نفسين وبن واحد النفس في ذاته بحدوث البدن والنفس المتكلمة على واحدة
 منها نفس كاملة واحدة مع الاخر بالنسخ في ذاته في وجود النفس في البدن الا ان
 اقتضار عقل المتخيل عليه انما يكون دانيا في البدن فنفس في واحدة لا يكون

المغايرة ان نفس وجودها في
 تباينها في وجود البدن متعلق
 بدنه النفس

احد

ك

فان

كلما لم يكن الوجود وكل صورة ممكنة من صور الذات الى تجويز المادة بطرف
 وان كانت بالمتن الثاني كان لها حدود في الوصف والشيء والصور
 فترى ان كل ذي وصف في حدود محدود فاذن الانسان المعقول له في الفعل
 مقدار محدود في الفعل المعقول هو عينه الحية الذي لا يختلف فيه احد من الناس
 وهو جود الذات فلا كان بالالف هو الف في المعقول وهو جود معلوم
 وحال يكون ذلك الحد الذي المعقول متعابلا لمقدار في موجود في ذاته يكون
 مقادير شي في المثال كليم في الوصف والصور واحدة في خلاف ذلك في شئ
 ان يكون احوال خلقه في الوصف واحدة في المثال فيبين انه لا وضع
 للصورة العقلية في الابرار ليس في ما على جود متشابه في الصورة المتوحد
 في النقط فقط بل في ما متشابه في ذلك في كل ذي وضع من ذوات الجواهر
 فيبين من هذا ان من في المادة بالذات وغير داخل في الذات في شئ
 الجاهل والاعشى البتة واما الصورة المحسوسة فما كانت ذوات او وضع لم يكن
 كليته وكانت متشابهة في ما ينطبق منها والذات متعابلا لمقدار في ذاته
 المحسوسة متشابهة في الشئ المحسوس اذا انطبقت صورته في الوصف الجليدية في ما كانت
 فيها ذات وضع ومقدار متعابلا في ما عدا ذلك في صورة اوصافه في كل
 اذا كان من ذلك البتة في ما في قوله في كل واحد من الارض من ذلك في
 ولو كانت الصور في ذات وضع وجعل يكون للمواد المتعارفة
 او وضع متعابلا للمعقول منها اذ ليس في تلك الوجود واحد فقط وهو المعقول
 ولا يلزم عكس القول في ان لا يكون للمواد المحسوسة اوصاف متعابلا للمعقول
 اذ كل محسوس في وجوده هو في محسوس غير معقول اصلا وذلك الوجود
 هو وجود ذوات الوصف ووجودها هو في معقول هو وجوده الذي لا وضع في
 ان الصورة المعنوية من المحسوسة متعابلا في وجودها في عن الوصف في ما متشابه
 ان المتشابهة في المادة انما لا في ما ان يكون في الفعل بذاتها واما

لا حاجة لها في الفعل الى شئ غير ذاتها واما ان يكون فعلها في الفعل في
 من شئ فان كان فعلها ذلك بذاتها فيكون وجوده في ذاتها لا في افعال من
 لها ذات مفردة فليس لها فعل غير الذات المفردة لان الفعل في الذات فاذ كانت
 الذات بالحد متعارفة فان يكون الفعل بالحد متعارفا دون الوجود وان كان الفعل
 بالوجود متعارفا فذات الذات الاله بالوجود متعارفة ولا يمكن ان يكون
 الذات بالحد دون الوجود متعارفا والفعل بالحد والوجود متعارفا في ذاته
 ان يعجز عن شئها بالبطيعة فيقول انها صورة مادية وهي في شئها مادية
 فيوجد فعلها وهو في شئها لان في شئها واحد في وجودها واحد في المادة
 التي في شئها فالجواب عن هذا ان الفعل الطبيعي هو في شئها وهو غير متعارف لان ذات الحكمة
 موجودة في المادة وفي شئها هو في ذاته بالذات ولان اختلفت بالاضافة والتوحيدي
 ذاته الوجودي الاضافي في وجودها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 هذا في السطح الطبيعي في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 من شئها في المادة والمادة في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 وجودها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 وليس في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 فان ذلك في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 فيكون وجوده في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 واما الشئ الذي يوجد ذاته ولا فعل في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 الى الله ومادة في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 او خارجا من حده ويكون في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 ان لا يكون البتة ان يكون في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 الفعل في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها

ولا في ذاته
 في ذاته في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها
 في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها في شئها

والجسمان فاما ان الطلقتان يمتزجان في كل واحد منهما لا الهما السعادة المطلقة ولا السعادة
 لانها لا تسو بالكمال فتحي اليه ويظهر بالجوهر فيكونها نقصان فذلك لان
 كما يوم الجاهل بالجوهر لا يعرفه الا بالثبات والسمات الطبيعية المضافة
 للجوهر النفس لانها مشرفة والصفة الاولى بقدر ما مشورت بالجمادى يكون لها
 اثر يسير من آثار السعادة ونفوسنا تفتقر غير من هذا الشبهة
 فان كانت شارة ان لها كمالا على الاطلاق لما رذل لها وان كان نقصانها
 خالية عن الشعور بان لها ذلك فلها الامور البنيات الدنية التي ورثها من
 عالم الطبيعة والذي يلزم من ذلك سكونه ان النفوس الناقصة على الاطلاق
 يفسد صفها ولبسها فذلك هو غرضه ولا يذهب الى سطر على ان النفس
 الالهية على ما قررنا في خبرنا ان النفس السليمة وان النفس الخيرة قد راد
 لذات وجنات بالحق والاشهرية يزداد الماوسر بالحق
 وان كل طبعة يتصل بها كمنتهى وبنية ان لا يتحول وان اللذة والعلم
 السليمة في غير منتهى فحق هذا القول من ان النفس اذا انقضت بها نفوس
 فاضلة طهارة بها والشرير بعد ذلك وكل واحد من النفوس السليمة يحل
 ذاته ويعقل مثل ذاته اضعافا الاثر انه يعقل مبادئ عقلية لم يساهبه وفكر
 بعض السليمة ان النفس ان كان عتقا فغير مجتهد لان يكون لبعضها اتصال
 ببعض النفوس على سبيل تأثير في شئ او غير شئ لانه لا يوجد ان شئ من
 قوهم من ان النفس الذي كان فيه فيشغل النفس به بالاعتدال ان كانت في
 الاول المرفقة لانها لا تمشي ان يشي به المتعلق كالمعمل المذكور ونها
 احتياج من غير جسم واحد فيشغل به متعلقا دون ذلك وان يتصل
 اتصالا روحانيا فيزداد نسبة به ان كان شئ او غير ان كان خيرا
 يدرش من اتصالها انما من العلم والاضلاق والنفس البدينة منها فعال
 قوم من هؤلاء ان القوة الوهمية تشارك المادة بتوسط وسبب القوة المطلقة

النفوس

ويكون له مطلقا كمالا في الموجود في عالم النفس والطبيعة كمالا دون الحائي
 اذ يصير عالم الحس لها بذا مثلا لا يحس نفس ولا يشهد الى العالم الاثني
 فيصير لها جميع الاسباب الخيرة في عالم اذ ليس بها اولي من ذلك من بعض
 موقده معروف بالانكسار التي تنافي الى الابد كالكات الخيرة فيستفيد من البنية
 المتصلة بها بعد معرفتها بالانكسار وقا لوان الشريرة منها فيكون مثل
 الشر الذي يمكنها لانه في حجب من المادة الغريبة بركاتها فوفق على سبل
 واحدة ان شر شر وان غير شر وان اجوها اولي على ان الشريرة من شياطين
 والخيرة من هذه الطبقة الناقصة من ووضعا للجمع الشياطين على ان الشر
 في الحق لا روحانية تولاها فيها افعال الطبيعة وجعلوا الرجوع الى المادة راد على قوتها
 على ان النفس العمل اليك لم يمتد ان كانت موجودة رديا او خيرة او قسلا على
 على ان النفس كالمادة المنزلة لا تعلقها الى الحسوسة وقال بعض العلماء ان النفس
 اذا فارقت البدن وحملت القوة المتوهمية منها على سبيل الماوسر
 ان يجد من البدن منتهى كمنتهى شئ من الطبيعة في غير الموت شارة
 بالموت ومبدء الموت تخيلتها لان النفس التي ماتت على صورتها كما كانت
 في الدنيا يتخيل وتخيّلها معتبرة وتخيّل الآلام الواصلة اليها على سبيل
 الحسية المتعارضة ويجب ان يكون يتقده حالة الرحمة ان يكون له او كان
 متعارضا في تلك الصورة المجددة والصورة الحسية وعلى ما كان معتقده
 يتخادف للسوء فاقوا في هذا عذر البنية وثوابه وان شاء الله ان شاء قالوا
 فوجد من البنية البنيات وقبر هذه البنيات قال فلا يجد تخيل
 الصورة المجددة الجميلة ونظيره في الآخرة قبل الشاة الثانية وبعد فجميع
 الاصول المذكورة في كتب البنية من الجنان والمجذعين وما يجرى
 ذكره واما القول بالانكسار الواردة على سبيل مذهب سبل
 التي تلزم به معتقده فأكثر من ان يحصى ولما ثبت بن قوة مذهب سبل

واقصر

فان كانت سبعة تخيلت على الصورة

ان منى يغفل من البصيرة في حيلها وذكرا لاجلها والادب
كسائر الامور واذ قد بلغنا هذا الموضع فغلبت المقالة ونجدد
ما وقفنا له ونسأل الله تعالى ان يوفقنا لما نرجو
واما ما وقفنا فيه من الزلة فغفرا عنه الله تعالى والحمد لله

والله اعلم بالصواب والصلوة على نبينا محمد وآله

الطيبين الابرار محمد بن محمد بن محمد

وحسين بن محمد بن محمد بن محمد

محمد بن محمد بن محمد بن محمد

سنة ثمان مائة وخمسة

من الهجرة

النبوية

٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم وعليه توكلت واليه انيب
الحمد لله واسبح الرحمن واسكنه الجنة وحسن الله شأنه في الآخرة وكاف
ثمنه في الدنيا والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد فقد التفتت على ما هو
زمانه وافضل احواله الاله الاحل الامام الاجل محمد بن عبد الله بن عبد
منه الله تعالى في حقنا ما وراودنا الله بهجته وحسن من الاوقات
فجئنا بمرسله رسالة وجيزة في معرفة اركان الشاكت من اصول الدين والعلوم
في امانة الائمة الطاهرة بن جبايتهم الانظار وروايتهم الحقول دون ما يشبه
من المسجون والمنقول وذلك بحسب ما كان خلقه لكن النظم بصيغته وبخطه الكريم
يكنف ويحدي فاجبته مستحقا رضاه مؤثرا اياه مع غفراني في البصيرة
وعدام الكفاية في الصناعة واستجاء الخواص الى تحولي من الغافلين والخط من
الوقت وتوكلت الى الله والكون على جناب السوء واوكلت في كلام ايجاز

رسالة

يكون الى مقتضى ما لا بد من حصول الخصال غير مطبوعة كغيرها من الامور
احدى بالاعتراض والمجدال فان اهل العلم والادب لا يفترون
المستقبلين ولا الاوان السري في المقصود والله ولي الانسان
فصل في بيان ان كل مسيلة موصى بها مخرج
في كبره حنة لا تدم عليه ولا تفر منه بل يبين فيها ما يستحق بها وقولها
الى من سأل في خبره وسما اولوا حقها الى من حقها ان ينظر فيها بنظر
فيها هو جنة عليه وعلى الغافلين ان يسلم المبادئ الى عليها بناء مسئلة
ولا يبرهن عليها فيها لان المسئلة منها والاعتراض عليها يستحق بنظر
غير النظر الذي هو ظاهره فان فاجله شك عليها او اعترافه وهم فيها طريح
الى المواضع المخصوصة بها وليوفي النظر فاما نظرية الى ان يحق المبادئ التي
في كالتواعد الا بمران الباعث من قدرة الله على لا يتكلم في هذا الكلام
ولا يثبت عنه بل يكون ذلك من اعنده ومسا وكذا في كل مسيلة من المسائل
وعلم من العلوم المسئلة الى ان يخلص بصورها ودرستها على التوحيد والعدل والنبوة
على الوجوه التي اقتضتها الادلة المحقة واعتقدتها الفرق المحقة فليس
ان العالم حادث والله تعالى حي ومحيي وهو الواجب وجوده لذاته ازل ولا بد
فقد علم على الحق والبرهان على جميع المعومات في عا سواه من الامور المستكارة
بما لا يقبل بالبرهان ولا ينحل المعينات ولا يبرهن ذلك وقد خلق الله تعالى
بحسب فهم وقام بالالطاف الواجب عليه ما يستحق بتكاليه وانه اعلم من
غرضه في جميع ذلك الاحسان اليهم وافي حصة نعم عليهم وتكليمهم بالاولى افضل
والسنة بهم الى التوكل والبرهان وقد ارسل محمد صلى الله عليه وآله وسلم رسولا
معصوما فاجابا بما في قلبه بالصدق وانزل عليه الكتاب العزيز الذي لا ياتي
ابدا على من يدين به ولا من خلقه تنزيلا من حكم جديد في شريعة البشرية الشريفة
وبسطة السني في حقها الى يوم القيمة الى غير ذلك من الاصول فمن كان في

كما هو

رتبة شئ من ذلك فليس من الغايات ان لا يمتنع بالخطا فيه
 فليقر به او ذلك ما اردنا ببيان قبل اختتام الكلام **فصل**
 ثم علم ان الكلام والامامة منى على نفس بل يتبع من كل واحد منهما ما
 مفردة من كل واحد منهما على ما هو في نفسه ومن فاعلهما قولنا ما الامام
 وهو الذي يجب فيه من شئ من هذه الحكمة وهو ما على العرف والاطلاق
 وثانها قولنا ان الامام الرعي يكون الامام موجودا دائما او في بعض احوال
 ام لا وهو الذي يجب فيه من جوار خلو زمان التكليف عن وجود الامام
 او اعتناؤه وثانها قولنا ان الامام الرعي لا يكون الامام موجودا
 وهو الذي يجب فيه من سلطة المعصية لوجود الامام ورايها قولنا ان الامام
 وهو الذي يجب فيه من السلطة التي ينبغي ان يكون الامام موصوفا بها و
 خاصها قولنا من الامام وهو الذي يجب فيه من تعيين الامام في زمان
 شرعيه الاسلام وهذا الرعي يتبعه في الامام رعايا من الامام في الحكمة
 والكيفية على الكلام والامامة من بعض الوجوه لانها تعرف بما هو في
 مسند في حوضها وتوابعها باليتى بها شرط الاجازة الموجود ان شاء
 الله تعالى **المسئلة الاولى** الامام هو الذي لا رايسته
 العامة في امور الدين والعلم بالاصالة في دار التكليف وهذا هو الحق
 مما ذكر في بعض الكتب واعلم ان الحد لا يبين بالبرهان بل بالبرهان الذي
 غيره فلا يرد عليه اعتراض ومنع اذ لا مانع للخطا ان يخطا بالاراء ما
 يبرحه الا انه ينبغي ان يكون مطاوعا في الحوائج المستقلة على الحوائج
 غير منها ففقهه وحجته **المسئلة الثانية** لنا في بيان الخطا فيها مسلكا
 المسلك الاول الامام الذي حددناه اذا كان منصوبا بممكنة يتقرر التكليف
 الى القيام بالواجبات والالتزام من المعصيات ويجوز عن الاحمال
 بالواجبات والالتزام بالمعصيات واذا لم يكن كذلك كان الامام موصوفا

بما قد ظهر لكل من بالبرهان وصار ضروريا له بحيث لا يمكن ان يكون كل واحد من
 الى الطائفة ويتقدم عن الحق فقد لم يخطا اصطلاحا فخطا من ذلك ان يكون
 الامام منصوبا بممكنة لطف في الكمال لولا جبهته ثم الامام المذكور ما ان يكون
 بحيث يجوز منه ان يخطا بواجبه ويخطا في معصية او يكون بحيث لا يجوز ذلك منه
 فان كان بحيث يجوز منه ان يخطا بواجبه ويخطا في معصية ان يكون لطف في
 عقوبة او مبدء الامانة ان يكون داخلها في فاعلهما ان يكون من المعصيات
 الى نفسه لجواز المعصية عليه ومن غير المعصيات لكونه ممنا جالدا والمخاطبة
 الخطاب وسرنا بانه بعد ما اذا امتنع ان يكون من القسم الاول وجب
 ان يكون من القسم الثاني ولا يمكن لنفسه من فعل غير الله لان غير المطلق على
 لا يكون مطلعا على السريرة فلا يقدرون غير الموصوف بالاختصاص وتوقع المعصية
 عنه من غيره حتى يتعصب اما ما فطره ان نصب الامام ليس من فعل غير الله واما
 يمكنه فظاهر على ما ثبت في اصول انه من امثال المكلفين اذ الحق عليه
 على حذره واجبات الهم وما يتبعه وبالاستدلال ان اللطف شيعت من الامام
 ما يكون من فعل الله وما لا يكون من فعل غيره وكل قسم فيقسم فيها ايضا
 الى قسمين احدهما يكون لطفه واجبه في انما يكون لطفه مشاوريا وبين
 ان كل لطف من فعل الله وواجبه بطل العبد به مشاوريا لا يتوهم غيره من
 اعتذار او امتناع غيره متعاضد فيها هو لطف الله وواجبه الله والالتزام بالتكليف
 بالخطا فيه وان تقضى غرضه ونصب الامام فيما نحن فيه كذلك فثبت ان
 نصب الامام ما دام التكليف قائما واجبه الله ومنه استدل بهذا المورد في باب
 اصول انه سبحانه لا يخطا في عيبيه فيكون الامام منصوبا ما دام التكليف قائما
 فيكون الامام موجودا وهو المطلوب فان قبل الامام لا يجوز ان يقوم غيرا وجب
 على الله من امثال او امثال غيره فثبت ان لا يكون نصب الامام بعينه
 واجبا وثانها في حجب هذا النصب ان كان خاليا عن جميع وجوه التماسه

المكلفين
 ٤٥

الاولى والثاني عنى ولكن لا يجوز ان يكون فيه منسدة خذنا في انفسها
 لا يجيب عليه وثالثا لا يجوز وجود امام معصوم لكونه متزاهيا مع مقتضى الوجوب
 يكون جميع نواته ورواسب والنزاع على الحكم باسم معصومين
 لان ذلك اشد تنوعا وتبعيدا او ابا حيث ان الامام معصوم اليك
 لم قلتم ان كون الامام معصوما يمكنه لطف فخذنا عدم يمكنه لا يحصل اللطف
 واذا علم انه لا يمكن ان يكون المعصوم الذي لا يتم به اللطف عينا فلا يجيب عليه اجابا
 غير الاول ان قيام البدل مقامه لا يتصور الا في حال عدمه وقد قلنا في
 المسئلة انما يتم ضرورة ان الشورى والتبعية عند عدم الامام او كونه
 على غير ما ينبغي ويسمى ان يكون له بدل ومن الثاني في تعيين الاول
 ان ترتيب الكفيل من الطاعة وبعدهم عن المعصية مما يطابق عقل الحكم
 من التكليف في ترتيب حصوله وعكسها مما يخالفه في ترتيب حصوله فلو كان في
 يطابق فرضه ويترتب حصوله منسدة لكان حصوله منسدة وذلك
 باطل على ما تبين من ان لا يبريد العباد الثاني ان منسدة لا يتسبب
 ان يكون واجبا الى الحكم اذ هو واجب الوجود لذاته فحتى يبره لا يصح ترتيب
 منسدة ولا دفع ضرر لولا كانت الكائنات واجبة الى غيره والذات ابتداء من
 وجوبه لئلا يلام فيه المصلحة الخاصة للمكلفين فلو كانت فيه منسدة راجعة
 اليهم لكان عين ما هو معصية لهم منسدة لهم هذا خلف ومن الثالث
 انما او جيبا عليه ما ينبغي التوسيع والتبعية لا يبريد الشورى والتبعية
 ذلك غير وارد علينا ببيان ان الكفيل اذا استوت نسبة الى ما يبريد الحكم
 منه واتى لا يبريد به يحيط الحكم ان يبريد الى ما يبريد به وسجده عمالا
 يبريد به حتى يحصل بترتيب احد طرفي الشورى ومن على الآخر الذي لا يتم الوقوف
 اليه اما اذا كان ما يبريد به اقرب فالتوجه حاصل وجوبه وجوبه هو
 الشورى الى غير الوقوف زائل فلا يجيب عليه من الرابع ان يمكن

ليس من اماله سبحانه ولا يجوز ان يتولى ما يجيب عليه لا خلاف غيره بما يجيب عليه
 الواجب المتعلق بالغير موقوف على الواجب المتعلق به لان ارضا احد اسفل واجبه
 سبحانه وهو لا يتولى الواجب **المسئلة الثانية** ما يمكنه من عاقل بالضرورة ان
 حاكم يستثنى به حكم من كلام جماعة يكون اقصاه ذلك الحكم مصلحة لهم والوقوف
 فيه منسدة لهم ولا يبريد الحكم الا ما يتصل بمصلحة منسدة اليه لا يتم منسدة في
 فهم ذلك الحكم اذا لم يتولد منه وذلك من كون كل والى حاجته وراعى طبيعة
 ينبغي عنهم غير مختلف من يقوم فهم متعاضدة عدم المانع ويوحدوا والى
 سبحانه هو الحاكم على الاطلاق وقد قلنا في كلام المكلفين بل ليس بغيره
 فهم على الاطلاق وانما كل ما يتم به الشورى في الامر الاجر والى
 فهم مصلحة لهم وهو لا يبريد الا ما يتصل بمصلحة ولا يتم منسدة في
 منه ان لا يتم منهم من يقوم بما يجيب عليه منسدة امام لهم وهو لا يتولى الواجب
 فالامام موجود معصوم هو المطلوب ان يتولى الامور انما يتولى
 ذلك اليهم قلنا انما يتم ضرورة ان كل حاكم يكون اعم برعيته منهم بالتبعية
 ولا يبريد الا مصلحة بينهم من ان يحصل اختيارا لثابت التمام بمصلحة
 اليهم اذ فيه حواجز وقوفهم مما وجب التمسك فيه فخاصة الوقوف فيه وليس
 اذ لم يحصل ذلك اليهم **المسئلة الثالثة** قلنا انما سئل ان حواجز وقوف
 الاطلاق بالواجبات وازتجار المعينات محجوز الى انفس الامام فيمكن للمكلفين
 من ذلك وغيره المكلفين والمكلفين على اعدادا لا يصير المكلفون
 متوجهين الى الطاعة مستثنين عن المعاصي فذلك هو السبب وجوب الامام
 ووجوبه في نفسه الله ولا يمكنه على المكلفين **المسئلة الرابعة** المصلحة
 التي ينبغي ان يكون الامام عليها ثمانية اولها العصمة وهي ما يستثنى المكلف
 معه من العصية فيمكن منها ولا يتم منها مع عدمه ويجب ان يكون
 معصوما بالواجبين الاول ان لا يكون غير معصوم لكان محجوزا الى نفسه والى

اذ كان

٤٨ امام آقا محمد و او بنده و با هم حالان و ذلك وجود الله الحي و الله الحي فان لم يكن
 لا يخفى ان الله لا يقدر على المحبة او لا يقدر على ان يكون محبة فلا يخفى ان الله لا يقدر
 و قوله ما منه اول لا يمكن و قوله ما منه فان الله لا يمكن ان يكون محبة الله الحي
 من غير اعتبار فان لم يكن قدرته على ما لا يمكن و قوله لا يكون قدرته و ان
 لم يقدر فهو محبة و ليس ذلك بشيء و انما اذا جاز ان يمتنع و قوله لا يمكن
 من شخص من الكائنات بفعل الله و لا يقدر على قدرته و يمكنه من الطرفين
 قالوا احسن من ذلك ان يكون الله لا يقدر على ان يكون محبة الله الحي فان لم يكن
 و قوله لا يمكن المحبة منهم و عظامهم عليها و انما لا يجوز ان يكون الله لا يقدر
 في الاصل الى الشيء او الممتنع و ينقطع الله اجتنابا عن الاول ان يقدر
 عليها و لكن لا يمنع قدرته من عدمه و انما لا يمكن ان يكون الله لا يقدر
 و قوله لا يمكن من الحكم بقوله و لا يمكن ان لا يقدر على ما لا يقدر
 على ما لا يمكن و قوله لا يمكن ان لا يقدر انما يستلزم ان لا يقدر على ما لا
 يمكن و قوله لا يمكن و من الثاني انما لا يقدر ان الحكم سبحانه و تعالى
 واحد لا يقدر محصورا من غير استحقاق منه لا يمكن ان يكون الله لا يقدر
 انما لا يقدر على المحبة بكماله من سبب ان يقدر على ما لا يقدر
 من كماله الطائفة من الكائنات باسرها و استحقاقه بكماله لا يقدر
 انما لا يقدر على كماله محصورا من قدرته لا يمكن ان يقدر على ما لا يقدر
 اليه من غير ان لا يقدر ان يقدر على المحبة من الله الحي او الله الحي لا يقدر
 واحدة خلقا من كونه الله الحي الموجد و زمان سبب او الله الحي لا يقدر
 كماله من وجوده لا يقدر على ما لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 احتياجهم جميعا الى امام و قد سبق في الاول ان يقدر على ما لا يقدر على ما لا يقدر
 او ان لا يقدر على كماله لا يقدر على الله الحي لا يقدر انما لا يقدر
 ان الحكم انما يقدر في رعيته من غير مشيئة الله لا يقدر على ما لا يقدر

البنية

٤٦ امام آقا محمد و او بنده و با هم حالان و ذلك وجود الله الحي و الله الحي فان لم يكن
 فيهم كمالا لا يقدر على ان يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر على ما لا يقدر
 الى مضروب من قبله فيستلزم ان لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 الله و لا يقدر على كماله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 محصورا و ما يشهد الله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 لا يقدر على كماله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 اليقارم فيكون من عدمه **والتفت** الى الشيء الذي لا يقدر على كماله لا يقدر
 و قوله لا يقدر على كماله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 يتم ضرورة تجل في ما لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 كل واحد من رعيته و انما لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 عليهم و يتقدم الاول على من هو اكمل منه فيجب على ما لا يقدر على كماله لا يقدر
 السبب في المنفعة خلقا و خلقا و اصلا و ذمما كالحزام و البرق و الخلق
 و المحبة و الخلق في الشئ و ذمما لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 الا كماله و الا على كماله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 الخلق الى كماله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 او الخلق الى الله و اكثرهم استحقاقا للتوابع لا يقدر على كماله لا يقدر
 باهره و يتقدم اليه و الله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 ذمما و يستلزم اختصاصا بآيات و معجزات يعلم الله امانة اولي
 الخلق في بعض الاوقات الى قوله الا باقانا اذا ظهرت على ما لا يقدر
 مسبب الخلق الى الله و قوله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 قد و انما لا يقدر على كماله لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر
 اهل النظر على ذلك بان كثرة الآية مع اختلاف وواعيهم يمكن ان يصير
 و قد افهمه جميعا حديثهم في نظر مشيئة الخلق و الله لا يقدر على كماله لا يقدر
 وجودهم كمالا لا يقدر على كماله لا يقدر على ما لا يقدر

الاجابة

واحد من هذه الجواهر يحصل المقصود على طريق التلخيص فان قيل اذ سلم
 كيف يمكن الاختلاف المسمى الى اخطا بعضهم بينهم يقال ان مقتضى العلم
 الى اخطاها لا يخلص دواعي صاحبها الى فعل الشيء ومن تلك الاطراف عدم
 من يتبعه ووجوده في موضعين المتفاوتين والاولى ان يستلزم هذا التمام
 بالسمع فذهبه الى الاضطرار للامانة لكل امام من الائمة وذلك ما اردناه
المسئلة الثانية اذا ثبت ان زمان التكليف لا يتبع من وجود
 معصوم لكن اوله يمكن وجوبه يكون كل ما قاله او فعله اهل زمانه بآراءهم
 متفقين عليه صدقوا وحققوا لمعصوم في قطعي او اقتناعي وتوقع
 الكذب الباطل منه اما اذا اختلفوا على منزلة على بواجب او يستعمل
 فيما لا يكون قوله او فعله الذي انزله به الا كالحكم كذا وباطلا لانه
 غير المعصوم الصالح الحق بل يكون ما انتهى عليه لباقون بعد هذا المنزلة صدقوا
 وصفا او يكون الحق والصدق مشددا في احوال الباقين واذا كان بينهم
 مخالفة فبان من ذلك ان اجماع اهل الدنيا باسرها من حق فان اختلفوا في حق
 ما رجع اليه اهل الاسلام دون غيرهم فذلك اختلف فان اختلف اهل الاسلام
 فالحق ما رجع عليه اهل الحق وهم اهل الحق بالتمحيص والاسوة بالائمة
 على الوجه الذي اقتضاه العمل واكداه العمل فان عرفت هذا فالعلم
 ان من قد اختلفوا في هذا الباب فذهب بعضهم الى عدم وجوبه للامام مطلقا
 ذهب بعضهم الى وجوبه على الامام وذهب بعضهم على وجوبه على ائمة وقد سبق
 ما فيه كفاية من بيان صحة هذا الخبر وفداه ذلك وليس ثم اختلفوا في
 اعتبار الامام فذهب بعضهم الى انه لا يوجب باليقين على ائمة الا في
 اثنا عشر تقريبا من اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قول الى غيرهم كل
 فرق الى فرقة وقد عرفت ان الحق لا يخرج عن جميع فاما ان كان فيكون بعدم
 وجوبه للامام مطلقين فذلك ما ذهب اليه الاثنا عشر يكون وجوبه في

عليه

في بعض الجواهر المستند الى مقتضى الامانة لا امام واحد بل بالاقول
 مشهورا مقتضى الاثنا عشر واما مقتضى الى غيرهم ومعلوم ان الحق هناك
 فيكون يكون معهما والامانة اجتمعت الائمة على الضمان والباطل ان قيل
 او لا من الحق بل ان يكون قابلية ائمة محمدية بغير استثناء ويكون الحق
 هو دون غيره فان قلتم لو كان لو فانه ووصلنا خبره وقيل عدم
 موافقكم اياه لا يتبين علمه وثانيا ان حاصل كلامكم ان الامام المعصوم
 يشهد على كونه اما معصوما فيكون ائمة النبي بنسبه واما في الشيعة
 ايضا فان قيل ان الامام معصوم من قبل الله لانه لا يغفل بواجب ولا يرتكب
 في حقهم فيجب كونهم على الحق ايضا احسين الاول ان العلم بالائمة لا يستلزم
 الدليل بل يحصل بسبب كثرة شيوخ التواريخ والسيرة وعامة علوم
 اختلفت لا يوافقوا والمحقق ان في غيرهم من غير المعصوم واذا
 جزم على احوالنا ان ائمة ائمة كان حكمهم على ولا يفتقر الى الاحتمال
 والافقة لذلك لا يلتفت الى الاحتمال الذي افقوا له مستورا وذلك ما
 يتولى به في الاسلام الخاصة من طريق التواتر والتجربة والشك ان العقل
 جازم متقنا على عدم ما يدعي به بعد البينة على ما ذكره في كتاب
 فذلك انما يثبت بالامانة فلا يفتقر الى الاحتمال المذكور وعن ائمتنا
 ان اماما بوجود الامام المعصوم على ما تحسنت وذلك ليس بشك وعن ائمتنا
 انهم خارجون عن تلك القاعدة في عدم الاجسام وغيره من الخرافات ولا
 ينفون جمال الواجب وارتكاب المعجزة على الامام بان لا يخشاه بل يكون
 كل ما يفتقر الى الامام طاعة وان كان كذا او ظاهرا او شريفا او زاهيا
 مطلقا قولهم لم يخشوه فثبت الاقوال **فصل** واما غيبة الامام
 اثنا عشر وطول مدة غيبته فليس بمستبعد عنه من مقتضى ان مقتضى
 عالم واذا ثبت وجوبه بالدليل فذلك هو الحق ونحوه ان مقتضى ان مقتضى

نفسه

فثبت الحكم
 الثانية ولو ثبت المفروض الثاني من الملازمة الثانية ثبت اللازم الثاني
 معناه مع عدم الشك من جهة الملازمة بين مثبت اللازم الثاني فثبت لازم
 وحسبنا ان المفروض الثاني من الملازمة الثانية مفروض لثبوت اللازم
 الثاني في الواقع وهذا الجواب ثبت على تقدير ثبوت الحكم معناه مع عدم الشك
 فيقول انه لازم ان ثبت الحكم معناه مع عدم الشك ثبت اللازم الثاني
 ولا يلزم ذلك ان لو كان المفروض الثاني من الملازمة الثانية مفروض لثبوت
 اللازم الثاني على تقدير ثبوت الحكم مع عدم الشك فثبت لازم ان ثبت الحكم
 لزم دليلنا في تصور ان ثبوت الحكم على تقدير ثبوت المفروض الاول
 مستغنى الى الملازمة بين الحكم والشك لو كان على الوجه ثبت الوجوب
 لكن الشك على تقدير ثبوت المفروض الاول مستغنى الى الملازمة بين
 الوجوب ثم على ذلك السقف هو **المقدمة الثالثة** قالوا ان
 اذا كان لازما ان يكون مفروض اللازم مفروضا لعدم المفروض حتى اذا صرح
 انه لو ثبت هذا الشك فثبت الحكم فثبت لازم ان ثبت هذا الشك
 على ذلك السقف قلنا لا ان اللازم اذا كان مستغنى عن ذلك السقف لم يلزم
 اشتراط المفروض على ذلك السقف وانما يلزم ذلك ان لو ثبت الملازمة على ذلك
 السقف وعاد من الملازمة ثابتة في نفس الامر واللازم مستغنى
 ذلك السقف وفصار حال المفروض غير حال اشتراط اللازم فلا يلزم منه اشتراط
 المفروض في حال اشتراط اللازم والصحيح ان يقال ان صدق قولنا ان لو ثبت
 هذا الشك فثبت الحكم فثبت لازم ان ثبت الملازمة لا ثابت هذا الصدق
 الملازمة مع اشتراط اللازم على ذلك السقف **المقدمة الرابعة** قالوا
 الحكم الثابت على تقدير جاز ان يكون مثبت عليه حتى قالوا لو ثبت الحكم
 على تقدير كذا ثبت في موضع كذا باق على نفسه قلنا لا ان ثبوت الحكم على
 تقدير كذا فعل ان يقع على ثبوت بل ثبوت على ذلك السقف مستغنى

لا يلزم ولا يلزم من كونه لازما له وجود السقف **المقدمة الخامسة** قالوا ان
 في الواقع موجب لثبوت السقف فثبت لازم ان قلنا ان اردتم ان ثبوت
 على كل السقف ودرج ثبوت في الواقع فهو مستغنى وانما يكون كذلك لو كان ثابتا
 على ذلك السقف وان اردتم ان ما صحه بسقف السقف ودرج ثبوت في نفس الامر
 فثبت ولكن لا يلزم من هذا ان يكون ثابتا على ذلك السقف بل لا يلزم من ثبوت
المقدمة السادسة قالوا ان السقف مفروض لوجود السقف او لوجوده حتى لو
 ثبت الحكم معناه فلا يلزم من ثبوت حكم آخر وعنده فهو مستغنى عما كان
 لا يلزم من ذلك وجوده ولا علمه ثم قلنا ان ثبوت الحكم انما ان يكون مفروضا
 لثبوت ذلك ولا يكون مفروضا لثبوت الحكم صحيحا لكن لا يلزم من ان لا يكون
 مفروضا لثبوت ان يكون مفروضا لعدم **المقدمة السابعة** انما الملازمة
 بدليل واقع غير لازم من فرض وجود المفروض كما في ثبوت هذا الشك
 ليعلم الدليل الى الدال على ثبوت حكمه في نفسه فثبت لازم ان الدليل الى الدال
 بثبوت ذلك في نفسه انما الملازمة بينهما وانما يلزم على ذلك ان لو كان
 دالا على ان يلزم من فرض وجودها وجود ذلك فلم قلنا انه كذلك فان قيل
 لو ثبت هذا مستغنى الى الدليل الى الدال على ثبوت ذلك لثبت الدليل الى الدال على
 بثبوت ذلك والدليل على ذلك مفروض لثبوت حكمه من ثبوت هذا ثبوت ذلك
 قلنا لا ان الدليل على ثبوت ذلك مفروض لثبوت ذلك وانما يلزم من ثبوت ذلك الدليل
 على ثبوت ذلك وانما يلزم من ثبوت ذلك الدليل على ثبوت ذلك وانما يلزم من ثبوت ذلك
 الدليل على ثبوت ذلك وانما يلزم من ثبوت ذلك الدليل على ثبوت ذلك وانما يلزم من ثبوت ذلك
 ويكون ذلك السقف محتمل لثبوت ولا اشتراط فيقولون ان ثبوت هذا مستغنى
 الى الدليل انما كان مفروضا للدليل ويكون الدليل مفروضا لثبوت ذلك السقف
 ان يكون ثبوت هذا مستغنى الى الدليل على ثبوت ذلك السقف وانما يكون
 كذلك ان يكون مفروض المفروض مفروضا فثبت لازم ان يكون مفروضا لثبوت **المقدمة الثامنة**

نوع الحيوان جنس وكذلك البواقي وانما قدما لا يمكن ان يحصل فيه لئلا يخرج عن
 المهمة او كلفته موصوفا انما هو بجس الصلابة لا بالاعتقال والام لم يكن الموصوف
 بالانواع من حيث هو وانما قدما ناعدا اعتبارا لافراد المهمة بتوابعها
 ابتداء لان المهمة وان لم يعتبر فيها الافراد ابتداء فقد اعتبرتها باعتبارها
 باعتبار كونها قوة الخلقية التي لو غلبت فيها الافراد وقد تعلق امر البدن
 في بيان كون مثل هذه القضايا التي هي في الحقيقة قوة فاعلم انما لا يمكن
 في هذه القضايا باعتبار سبعين اعتبارا الذي يعتبر به موصوفا المهمة اي هو خود
 كليا من غير ما هو خودا من غير ما هو خودا من غير ما هو خودا من غير ما هو خودا
 فيكون الطبيعة المأخوذة بقيد كونها طبيعة وبغير هذا القيد من العتود المكنة
 الاعتبار منها فردا معينا من افراد الطبيعة المطلقة التي هي موصوفا المهمة
 مع تحقق هذا الاعتبار من قوة الخلقية لانه صدق بعض ما صدق على الذات
 من حيث هو انسان في لان الذات المعينة بقيد الاشتراك بين كثيرين
 بعض ما صدق على الذات المطلقة لكونه صادقا في نفسه بل باعتبار
 وهو نوع وفي هذا الكلام لان المراد من كون موصوفا المهمة صادقا بل اعتبارا
 انما هو امكان اعتبار كل منهما مع امكان اعتبار كل منهما مع امكان اعتبار
 كون فردا منه كغيره في ان افراد الطبيعة السوية بصدق تلك الطبيعة
 على سبيل البدل والاشارة من حيث هو ان لا يكون صدق على الانسان
 المعينة بقيد الاشتراك بين كثيرين لان لا يتحقق الا في ذاته من كونه صدق
 على الذات من حيث هو الذي هو طبيعة متحدة واما ان الانسان المعينة
 بالاعتقاد المذكور هو على خلاف ذلك من حيث هو فانه لا يمكن ان يكون
 على الانسان المعينة بالاعتقاد المذكور فالحق ان هذه القضية قضية في غاية
 الخصوصية والمحصورة والمهمة وانما هذا مرادنا من ان القضايا الخاصة
 في الخصوصية والمحصورة والمهمة ان القضايا بالمأخوذة بالمتحدة ونفس الامر

في هذه القضايا بالمتحدة كانت مأخوذة من المواد المتحددة والواقع ان
 فان خصصنا مواد الخمسة في تلك القضايا بالمتحدة وان علمنا ان
 الاربعه ووجوبها معا كما ذكرناه **فصل** موصوفا القضية ان كان في بيان
 كحقيقة ان كان كليا فان اعتبر الصدق على الافراد وتضمن لبيان كسرها
 سبقت محصورة وان لم تتحقق في جميعها لانه قد اعتبر الصدق فيها على
 الافراد والها كانت في قوة الخلقية وان لم يعتبر في الصدق على الافراد بل
 اعتبر في الصدق على الطبيعة فان اعتبر اشتراكها بين الافراد في علمها
 الذات في نوع الحيوان جنس لان الحكم فيها على نفس الطبيعة باعتبار عمومها
 بين الافراد لا على الافراد باعتبار صدق الطبيعة عليها كما في المحصورة المهمة
 وان لم يعتبر اشتراكها وعمومها بل اعتبر في الصدق على الطبيعة من حيث
 هي في قضية طبيعة كقولنا الانسان في نوع طبيعي والحيوان جنس طبيعي
قاعدة اجتماع التخصيص وارتقاءها الى الحلال انما هو الصدق وانما في
 الوجود فكلما جاء ترتيبا في كثير من الاعمال **قاعدة** الصدق اعتبار
 مطابق والكلام في اعتبار مطابق وليس كل اعتبار من اشياء لها وجود
 الخارج بل قد يكون الاعتبار من اشياء يتبع وجودها في الخارج ومع ذلك
 يصدق ويكذب كاحكام الاشكال الهندسية من المخرجات والاكوار
 والمصنوعات التي لا يشك في وجودها خارجا وان وجدت في الخارج فان
 لم يتبعها لم يزل الحكم العقل باطل بل لا يخرج عن كونه حقيقة بل
 يجعل مثلها في الخارج ولا يكون زورا بل مثل ما يمكن يتقنا انه لم يكن مثلها
 فطبق الخارج لا العقل لا العقل بالخارج فاذا تصور ذلك فتقول انما الحقيقة
 مع ما ذكرنا لا يمكن ان يقال اننا تصور اننا تصور كونه والام يقين
 فرق بين المطابق من التصور وغيره الاستواء في التصور والصدق فلا بد
 في المطابق من ان يكون لها اضافة ولا يمكن ان يقال اننا مطابقة العقل

كما نفق به الكلب بل كرم واما الشجرة المباركة التي تنبت في جباله من ثمره
 الموقدة لهذا المصنف التي لا شجرة ولا طرية الا طرية جارية شجرة
 الا حكاية الا نظرا لولا بارة برودة موجبة للحكاية والبرودة فيها
 انما هو البرهان الحركي بربوبية الله الذي يملك ما يشي ويوحى
 بالنبوة وان لم يوجد الامام الملكي والفيض الاماني اجمعهما في الشرايع
 قال الله تعالى لا تدركه الابصار ولو لم تنته نار الله في قايمة الحركة
 لما قاتته ولما عارضته والذاتية اما بسيطة او مركبة والبسيطة اما واحدة
 لا مادة او غير مادة ونسب ذلك الغير بالطبيعة والحركة بسيطة اما واحدة
 وهي طبيعة او جمعية وهي العنصرية والحركة اما حيوانية او غير حيوانية
 الحيوانية اما ارادية او غير ارادية وغير الارادية ليس بالشيء وغير
 الحيوانية هي النباتية واما العارضة لارادة فاما ان يكون المحرك من جنس
 المحرك وليس بضرية او لا كما في حنة من العنصرية والحركة الشترية في
 تكون مركبة وحيوانية وغير تابعة مثل حنة الشترية **قايمة** قال في
 الدين الخجولي الاشكال الذي يوردون على قولهم المطلق متين الحكم
 عليه من الخطا انما كانت من حيث انهم لم يفرقوا بين الموضوع
 وبين ما به يتبين الموضوع لان الموضوع في ذاته القضية هو الحكم على
 الجحول فال موضوع الحكم كمن لا كان الحكم متنا عاما لم يكن الحكم على ما
 خاص الامور فخصه بخصه فبقي لم يكن بالاضافة الى الجحول فالحال
 مذكور وما خود القضية ببارق الوضوح وتوجهه انه هو الموضوع والقضية
 هي كذا الحكم على الجحول مستحقا لموضوع الحكم والجحول هو المتبني فلا يرد
 شي مما ذكره قولهم الحكم عليه في هذه القضية اما ان يكون معلوما او لا يكون
 قلنا يكون معلوما قولهم كذا القضية بان كل معلوم به الحكم عليه قلنا وقد
 صح الحكم عليه وحكمنا عليه لا متبني ولم يحكم عليه بافتتاح الحكم عليه حتى يكون

منه قلنا والحكم عليه بالامتناع في المتبني كغيره من متبنيها فافقوا
 لوصدق في الصدق قولنا الجحول يتبين الحكم عليه في متبنيها كالسكان قلنا ومن
 تلك القضية فان الموضوع هو الحكم سواء قد مررنا لفظ الجحول في الحكم او في الشتر
 كما يقول ابن زيد عالم فان الموضوع هو المالكين وزيد فكر التسعين في
 غير الشترية وعملت زيد عالم ابنه لا يصير زيد موضوعا في القضية فكذا
 نحن فيه وهذا هو اصل لا زيد عليه **هذه مقالات شترية بالاشكال**
الاول شبه انه لا يصدق قولنا ان الاشياء قد امكن عدد او كذا كان
 الاشياء عدد او كان زوجا شترية على ان الاشياء قد امكن زوجا حلقا
 ان قول الحكم ان كانت اربعة خمسة مجموع وان كانت اثنا عشرة شترية
 الاول والكبرية اثنا عشرة **مقطة اف** ومن قولنا زيد فوس صادق لان
 كل من قال ان زيد افرس قال بان زيد حيوان وكل من قال بان زيد حيوان
 فهو صادق شترية كل من قال ان زيد افرس فهو صادق حلقا ان قولنا
 ان اردت بقوله كل من قال بان زيد حيوان فهو صادق في جميع احواله فهو
 كاذب وان اردت انه صادق في بعض احواله فالشترية قوله ومن قولنا كل من
 قال ان زيد افرس فهو صادق في بعض احواله فهو ان حيوان او ليس بفرس
مقطة اف الثلثة عدد وكل عدد اما زوج واما فرد شترية اما زوج
 واما فرد او يقال كل خاص فهو عام وكل عام اما خاص او غيره فكل خاص
 اما خاص او غيره حلقا الزام صدق الشترية فالمتخصص الحقيقي يصدق
 بصدق احد طرفيها واما صادق في طرفيها **مقطة اف** وهي ان يجرى
 كل صدق الخاص صدق العام وكل صدق اسماء لم يلزم صدق الخاص
 شترية على صدق الخاص لم يلزم صدق الخاص حلقا ان يقال كذا كذا كذا
 لانه قد لا يكون اذ صدق الاسم لم يلزم صدق الخاص على كل صدق في
 على بعض احواله صدق الاسم فلا يكون الكبرية **مقطة اف** وبيان

مقالات شترية بالاشكال

وجود المتعدي في الخارج وهو ان كل ما يشترك في الباري في ذاته
والا لما كان مشتركاً في كل ما يشترك في الوجود في ذاته
من الشكل الاول كل ما يشترك في الباري في ذاته
في وجوده في كل ما يشترك في الباري في ذاته
من المتعدي في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
او تقديره او ذلك في كل ما يشترك في الباري في ذاته
تقوده او تقديره في كل ما يشترك في الباري في ذاته
من المتعدي في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
حيوان ينتج الانسان وحده حيوان حلهما في مثال الوحدة المتعدي بالصور
حيثما كانت من حيثها في صورة في الكبرياء بالاجابة في كل ما يشترك في الباري في ذاته
مفصل اف وهو ان مثال الانسان في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
اخر في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
اعتبر بالقياس الى الباري في كل ما يشترك في الباري في ذاته
انما يتبين ان الباري في كل ما يشترك في الباري في ذاته
مفصل و بعض الموجود ليس جسم والا فكلما كان الشيء موجوداً كان
جسمًا ومفصله صفة صفة في كل ما يشترك في الباري في ذاته
ليس جسمًا وموجوداً في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الا في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
صدق في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
وهذه المفاهيم كلها من حيثها في كل ما يشترك في الباري في ذاته
منها في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
منها في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته

الشيء

للمتضمنين مجموع **مفصل اف** المسمى في كل ما يشترك في الباري في ذاته
يصدق في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الى قولنا كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
فكلما كان لا يكون حركياً من الوحدة في كل ما يشترك في الباري في ذاته
انما لم يصدق في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
لان كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
ان يكون في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
جنس ينتج من كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
له صورة في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
مفصلات من الشكل الثاني منها في كل ما يشترك في الباري في ذاته
والتي من حيثها في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الان في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الان في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
ليس حيواناً في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
لصدق في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
جزئياً في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
من حيثها في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
لا في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الحركة في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الحركة في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
الى الحركة في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته
فهم الذين يجدون في كل ما يشترك في الباري في ذاته في كل ما يشترك في الباري في ذاته

مفصل اف

ان يكون عدلي جزالي الموتر بهذا المعنى وان اردتم بها الضرورة التي حلت
اعني استحالة اشكاله بعدة غير كل ما هو عليه الخاضع الى الموتر فليعلم ان
من الامكان ان يكون عدلي جزالي الموتر بهذا المعنى فليعلم ان
ان لا يكون ان كان عدلي جزالي الموتر بهذا المعنى فليعلم ان
الثالث منها المسمى ان كل ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
كل ثور فوسا فكل ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
ايضا قولنا كل كان كل فوسا فكل ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
كبر قياسا من ثورنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
فوسا فكل ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
الاولى من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
للحكمة الجزئية ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
لصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
من الثاني مقدمة سابعة ثانيا وهو سلب لصدق الثاني للمعنى وهو محال
لانه كل فرض لعدم كمال الثاني لان المودع صدق بصدق قولنا قد يكون اذا كان
قياسا للمعنى الاول كمالا كل صدق لعدم صدق بصدق قولنا قد يكون اذا كان
المعنى وصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
الثاني فيكون تلك النتيجة المنصرفة الى ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
لصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
لازمة للمعنى من الموتر فليعلم ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
قياسا من ثورنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
ثاني بالبيان المذكور وان كان محال فليعلم ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
الشيء الواحد للثبوتين كالمعنى المذكور فليعلم ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان

حيث

عند بعضهم **مقدمة افري** المسمى ان كل اشكال الاشياء لا يتغير لا يتغير
وهو صدق الموصلة الجزئية من البنية الكلية كلها يمكن ان يتغير ان كان
كل صدق بصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
مطلوب ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
القياس كمالا لصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
الصدق الثاني لصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
وهو ان الجواب بطلان ما قيل وان كان ان هذه المخالفة لم يجب عليها
الى هذا السبب من حيث ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
مخالفات شقي **جدم** **مكرر** **الوسط** منها العدة والمقدرة
في الصدق فالدرة في الصدق وصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
والسبب ان صدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
يتجلى في السبب وسطها فليعلم ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
صدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
عليه مقامه وحق لا يكون من قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
بأنه صدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
مترادفان فان كان الاول كان هذا القياس في قوله قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
زيد مقبول بالسبب وكل مقبول بالسبب فهو مقبول بالسبب فليعلم ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
في بين وان كان الثاني فلا يكون هذا القياس بل الذي طعننا فيه نتيجة
هو بينه الذي طعننا فيه مقدمة ومن عليه كمال الاول لانه انما يصدق قولنا قد يكون اذا كان
اذا قلنا الدرة فيما هو ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان ليس من ثورنا من ان لا يصدق قولنا قد يكون اذا كان
مقدمة افري المسمى ان كل اشكال الاشياء لا يتغير لا يتغير
يلزم احد الامور الثلاثة وهو ان لا يكون الشيء في ان واحد موجودا ومعدوما
او في الثاني ان لا يكون الشيء في ان واحد موجودا ومعدوما او في الثالث ان لا يكون الشيء في ان واحد موجودا ومعدوما

على

باسم باطله اما وجوده لازم فلا يخلو لو استندت لكان اتحادها وادان ذلك
 فذلك لان لا يخفى ان كان كون اذن وجودها اذن عدوها والاول ملازم للثاني
 فتبين ان الثاني ليس بالمتعين فافترق فلا يخفى ان كان لا يكون بينهما واسطه او يكون
 والاول ملازم للثاني والثالث فظهر ان اول احوال امور وانما باطله فذلك
 وانما يبين حله انما يقع شرطه لانها مبينه على وجوده الا ان وجودها
 استحال ذلك في موضوعه وانما مسبوقه استحالها بالنسبة الى عدمه على وجودها
 وبالنسبة الى وجوده تلك المبينه فلا يكون تبيينه **مفصله** المدعى انه لكان
 الوجودية سببا لما عداه من الوجودية لكان محتملا والملازم باطل
 فاللزم من ذلك بيان الملازمة ان ما عداه الوجودية من الوجودية المحتملة
 لعدم من حيث هو والى لكان عدمه كونه محتملا على عدمه وعلى الوجود
 لا يكون واجبا حله انما يقع لكان عدمه انما كان عدمه استحال ان الوجود
 بالمكان لكان عدمه على المستلزم من قطع النظر عن كونه محتملا وان لا يكون
 امكانه من حيث هو محتمل فليس ان امكانه موجب لكانه لكل الامور
 الواجبة من هذه المبينه على عدمه **في مفصله بالنسبة الى التعلق**
 واجبا لوجوده واولا انه لو استندوا انه ان يكون اثنين فليكن وجود الوجود
 بالذات مشتركا بينهما في لا يخفى ان ان يكون الوجود بالذات مشتركا
 عن احد المعنيين اولاً فان كان مشتركاً فحينئذ لا يوجد وجود
 بالذات كان مشتركاً فحينئذ لا يوجد وجود الوجود بالذات بل مشترك
 المعنيين في يكون واجبا لوجوده واولاً كان وجود الوجود حاجزا لكان
 عن ذلك المعنيين لوجوده واولاً الوجود مشتركاً لانه متى انشأ الوجود من الوجود
 صاعداً حكماً حله ان انشأ الوجود مشتركاً بين معنيين يتحقق الوجود
 الوجود فان اردنا ان انشأ الوجود فلا بد ان لا يشارك في انشأ الوجود
 غير الوجود لانه ان يشارك في الوجود والغير الوجود وان اردنا الثاني في انشأ

اشياء في

وجوب

ذلك المعنيين بدون الوجود فلا بد ان انشأ الوجود لكان الوجود واحداً
 بدون الوجود لكان الوجود واحداً ويكون الوجود **مفصله** واجبا لوجوده او لكان
 في غير حال لا يمان كون واحداً او يمكن وكل منهما حال اما الاول فلان مجموع
 محتمل الى كل واحد منهما فلا يكون واجبا واما الثاني فبطلان ان اشياء
 انما يكون بلان مشتركاً احدهما او كلاهما وذلك حال حله لكونه مشتركاً بين
 الامور بين محتمل وبين الجميع بالكونية المبينه الا ان شرطه فان اردنا بالجميع
 الاول فلا بد ان يكون واجب وان اردنا الثاني فلا بد ان يكون مشتركاً بالجميع
 لجواز ان ينشأ باشتراط المبينه الا ان شرطه لا ينفك عن اشتراطه **المتعلق الى**
تعلق بالذات واجبا لوجوده في غير موضوعه لانه لو كان موجباً بالذات لكان
 انشأ الاول لكان بالغير واذ لو انشأ عنه لكان شرطه فلا يكون محتملاً
 بل شرطه واذ كان المحتمل الاول لا يمانه فلا بد ان يكون محتملاً لاول حله الوجود
 او لم يكن فان لم يكن كان واجبا بالذات فليس ان يكون الوجود بالذات مستلزم
 لغيره وانما ان كان حاجزاً لعدمه كان الوجود بالذات غير لازم لان وجوده
 اللازم موجباً لعدمه ملازم حله واصل الموضوع انما كان ملازمه فظهر ان
 لم يستلزم مساواة نسبة الوجود وعدمه الى الذات مجازاً فان اردنا
 لجواز عدمه النسبة الاول فلا بد ان يكون حاجزاً لعدمه لكان واجبا بالذات
 لجواز ان يكون واجبا بالغير او ليس الوجود بالذات في مقابل وجوده لعدمه بالنسبة
 الاول بل في مقابل وجوده لعدمه بالنسبة الثاني وان اردنا لجواز عدمه النسبة الثاني
 يكون معناه ان نسبة الوجود وعدمه الى ذاته واولاً ملازم من مساواة
 نسبة طرأ الملازم مساواة طرأ الملازم الى الذات الملازم **المتعلق الى تعلق**
بالشك وجوده لغيره غير ان لو كان في غير حال لا يخفى ان ان يكون مشتركاً
 هو مقتضى التبع والاول لا يمانه او غير مقتضى نشأتهما وكل باطل اما الاول
 فلان الوجود من حيث هو لكان مشتركاً للوجود لكان وجوده مشتركاً

والمعنيين

واحد

فذلك

والا الثاني فلانه الوجود من حيث هو لو كان متصرفا لاجد يلزم ان يكون
 الوجود مجردا من حيث واما الثالث فلان الوجود لو كان مجردا لاجد
 من غير فيلزم ان يكون مجردا الوجود للحد متفصل وذلك على حاله الوجود
 ليس متفصلا اذ هو اصيل الحق بل هو متوحد في الوجود والوجود بالحق
 وجاز ان يتحقق وجوده انما هو مجرد الوجود ووجود الحق لا يجد فلان من حيث
 فكل **المنفصل الى متحقق بتبدل اللاحق باللاحق** المسمى بالوجود
 لانه لو وجد لكان له علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 لو كان له علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 علة لا يمكن الوجود هو عينه على الحق متوقف على علة فانه قد
 وان لم يكن له علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 يتحقق مع علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 المركب من ذلك الجزء وان كان له علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 قد خول جميع الاجزاء فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 الى جميع الاجزاء لانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 وضع الحق وهو المركب من الاجزاء وهو موجود **المنفصل الى**
متحقق باخذ ما بالذات مكان ما بالوحد كل موجود قد لان
 ملزمه قد لان وجود الوجود يستلزم وجود الوجود وهو ما وجد ذلك
 الموجود وعلوه لانه كل فرض وجود الوجود يستلزم وجود الوجود لانه لو لم
 يحسب شيئا لزم جواز ارتخا في التخصيص في الواحدة وذلك على وسيل
 المراد بالضرورة لسوء وجود اللاحق على متغير وجود المكون واذ كان
 وجود الوجود مستلزما لاجد ما كان غير مستلزما لعدم ذرات الموجود
 والا لما وجد علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 ايضا قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد

ووجود

على تقدير وجود اللاحق من وجود اللاحق لان وجوده من حيث هو قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 احد التخصيص لانه لا سبب لعدم الحق في الحقيقة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 مكان ما بالوحد **المنفصل الى متحقق بتبدل اللاحق باللاحق** المسمى بالوجود
 من ان يكون علة فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 التخصيص وحقه مستلزم لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 وفي كانت متحققة كان وجوده ضروريا فيلزم ان يكون عدمه مستلزما
 او فلو كان عدمه مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 ما عدمه بالغير كان وجوده مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 علة مستحقة كان عدمه مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
اخذ ما بالضرورة مكان ما بالوحد المسمى بالوجود
 ان يكون مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 نصفه لانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 واللاحق الحصر ما لا يتباين بين حاصرين لان ما لا يتباين بين
 جاني ذلك الجسم في تعيين ان يكون منتهى التخصيص فينتهي التخصيص الى ما لا يتباين
 وهو الجزء حلها ان ارد بالانفصال بالانفصال على انه لو انتهى
 منتهى الجسم الى ما لا يتباين بالانفصال لزم ان يكون منتهى التخصيص الى ما لا يتباين
 وان ارد بالضرورة مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 ما لا يتباين بين حاصرين وانما لم يذكر ان كان لانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 حاصره بالانفصال **المنفصل الى متحقق بتبدل اللاحق باللاحق** المسمى بالوجود
 التخصيص وارتخا على الواقع والاصدق احد التخصيص من كذا لانه قد
 وذلك على لان صدقها هو متوقف على كذا لانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 دون صدقها فلان الدور واذ كان صدقها مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد
 اجتماعا وارتخا على حالي صدقها مستلزما لاجد فانه قد ذكرنا ان الحق لا يكون له علة فانه قد

على

وورد عليه من يدعي ان ان اردتم قولكم ان مقتضى العكس ان يكون لا ينافي
 العكس لان ما هو مقتضى لجواز ان لا يلزم واحدا منهما الا حصل كذا قطعا
 ولانا طعنت بالنسبة الى ما يثبت للنفس وادعوا ان مقتضى العكس ان يكون
 صادقا مع الاصل في الواقع لكن العكس مع صدقها فليس ولكن لا يمتنع
 يكون العكس لان الاصل لان صدق العكس في الالام من ان يكون بطريق
 الاختلاف او على سبيل الزوم واما المنع وادعوا ان يقتضي تباين الخلف
 قيل وذكر كمال لانه لا يمكن اثبات مطلوب من الخلف في الخلف اجاب
 من هذه المناقشة ان مقتضى العكس والمحققين مجال الخلف والدين الخلفي
 طبعه استراه وجعل المحبة متناه اما السؤال الاول فيرد ان مقتضى الزوم
 مع شدة ما يتنافى ففان ولا يمكن صدقها ولا كذا في مقتضى العكس بل ما ينفرد
 الوقت ما الزوم ثابتا على تقدير وسبب على ذلك التقدير بل اخذوها ما تبين
 في نفس الامر وقوله في المنع ان جواز صدقها لا ينافي في قولها كلاما مشتملا
 على التناقض في الصريح او مقتضى العقل بل انها عدم امکان صدقها مع كونها
 صدقها واما السؤال الثاني ان الموصفة بالكنية من المركبات لا يفيد لزوما
 فيقول الجواب على ما مضى اعلم ان مقتضى ذلك ان حكم المركبات حكم الكليات
 في الترتيب واما صدق مقتضى قولنا من غير التناقض الى غير الجواب في
 احد ما حكوا بان هذا الحكم المضمون غير كاف في مقتضى الجزئية للمقتضى
 المذكور حتى لو اعتبروا فيه الجواب لان مقتضى هو المضمون المردود
 بين مقتضى قولنا لكن لا يجوز هذا المضمون في الكنية ولذا اخرج فضل الدين
 الجوزي ان مقتضى تقدير الموضوع كقبي المضمون المردود بين مقتضى الجزئين
 وبالجواب فالتصديق راجع الى نوع الترتيب المعطى واما السؤال الثالث
 فان الحكمه هو صحتها ثابتا بالصدق فاذ فرض ان مقتضى العكس في الجواب
 صدق امکان انصافها بالوصف ولا يصدق السبب في الضرر والمنع

الانصاف

الانصاف في الاصل في هذا ان العكس ليس عليه الحكمه انا هو بعد فرض وقوع
 بالصدق واما السؤال الرابع في الخلط فيه فافهم لان استلزام آية
 بوجه وعدم كونه بيان استلزامه في السؤال ولا يخفى بانها لا تذكر
 فان قد سلم استلزامه للمفرد عند استلزامه اللازم للمؤمن ما منتهى
 واما السؤال الخامس فان المدعى فيه وجوب صدق العكس عند صدق الاصل
 والى الجواب صدق مقتضى استلزامه ان يكون ما هو مقتضى جازم او هو
 مقتضى محال فيكون العكس وجوبا وهو المدعى بالزوم وكذا التبع في قياس
 الخلف **هذه اعتراضات على هذه الاجوبة من المناقشة**
 قوله في جواب السؤال الاول ان ذلك فيرد الى قوله ثابتين في نفس الامر غير
 على ما قال به المناظر لانه ذكر الامام رد او بيان لزوم السلب لا ينافي
 الموجبة للزومية بعد ذلك وادعوا ما ذكره من ان مقتضى ما منتهى ففان
 الرد اجاب عن مقتضى المناقشة لكنه ما مضى له ولا جوابا له اصل بل من ذلك
 وذكر كمالا مستأنفا لا يصح الجواب واما المنع فمقتضى البحث عليه واما قوله
 لم يات هذا القول بالزوم ثابتا على تقدير وسبب على ذلك التقدير من قول
 لا يضر المناظر ولا ينفرد اذ لا يتفق له بالحق وادعوا لا بالمنع قوله في
 جواب المنع ان ذلك مشتمل على المناقشة في الصريح فمقتضى قوله في مقتضى
 انعدم امکان صدقها مع افتقارها لاجتماعها بين صفات المتدور وان محال
 او نحو ذلك من الالام لان لو كان بينهما مخالفة لما جاز صدقها مع
 يلزم ذلك لان لو لم يكن مقتضى احرارها لانا اذا كان مقتضى محال ففان
 جواز اجتماعها غاية ما وجد ان مقتضى يلزم اجتماعها بين مقتضى مقتضى
 المحال وانه جازم وكذا مقتضى التناقض بين مقتضى في هذه المناقشة واما ما قال
 في جواب السؤال الثاني بان الموصفة بالكنية من المركبات لا يفيد لزوما
 الجواب فلا ينفرد بوجهه على ما قلناه لانا مقتضى قولهم ان مقتضى المركبة الجزئية

المناقشة

الانصاف

الوجودية هو ما ذكره وبيننا ان نقيضه ما ذكرناه وانما نقيضه في الحقيقة
 بخلاف الحقيقة فكان ينبغي ان يبرهن صحة ما ذكره المتأخرون
 وانما قوله في جواب السؤال الثاني بان الملكة موصوفة بانها ثابت بالنفس
 كقولنا في الكلام موصوفها بل في عدم إمكان جعل محلها ثابتا في المكان
 بعينه موصوفها لو كانت الثبوت بالمتغير في الموصوف كما هو مقتضى الواقع
 وقوله بان العقل الذي يميزها هو بغيره من موصوفه الانصاف بالمتغير
 وفيه نظر لان ذلك لا يكون حكما اذ ينبغي بالمتغير ان يكون في كل واحد من موصوفه
 النقيضتين من الاخرى وهما ما حصلوا في الجملة بعينه موصوفها بل حصوله عليه
 كما ذكره فقيره الموصوفه وفيه نظر لان القول به هو ما حصلوا في الجملة بعينه موصوفها
 نظر وانما قوله في جواب السؤال الثالث بان المخلوط في ظاهره لا يستلزم آت
 تجزئ وتصلح في كل حال على استحالته ممتنع وانما يلزم ذلك ان لو كانت استحالته
 المقدم من استحالته الثاني بالنظر الى ذاته وذلك ترتيبا لواقع فيلزم
 قوله كما ذكره السؤال الاول فيقول نحن ما ذكرناه في المسألة الا ان اشياءه لا يلزم
 عدم آت لجواز ان يكون آت مع وجوده لا احتمال ملازمه في نقيضتين
 المقدم واحد محال فلا يلزم في اشياءه آت عند اشياءه في قوله
 ولا نقيض ما شاع في الاذهان كلام مخالف لما ذهب اليه القدماء على انه لا يلزم
 في قولنا ان اشياءه الا لازم مستلزم لاشياءه والمعلوم بالنظر الى ذاته مع قطع
 النظر عن غيره فيكون الترتيب له ذكره على الا لازم في قوله فان قيل قد
 اشياءه المعلوم عند اشياءه ولا لازم ممتنع وانما قوله في جواب السؤال الثاني
 ان المدعى فيه وجوب صدق المتكلم في نفسه في لزوم والا بما يصدق نقيضه
 الا قوله وفيه نظر ايضا وذلك لاننا لا نعلم انه لو لم يصدق نقيضه مع
 المتكلم لا يلزم جواز ان لا يكون الاصل مستلزما للمكمل ولا يكون صدقا
 على تقدير نقيضه ولا يلزم من ذلك وجوبه على النقيضين فان قيل استلزامه

النقيض
 لا

اشياءه
 لاحد النقيضتين لعدم صدقه على تقدير النقيض الآخر خاص ولا يلزم من
 خلقه في النقيضتين وبهذا القول في بيان قياس الخلف ويمكن ان يقال
 عن هذه على تلك الاجابة باننا نعلم ان ذلك **مخلوط** في الجملة
 المحلقة غير متساوية لانها لا يصدق قولنا بعض الحيوان غير مشترك في
 الحيوان غير مشترك فيه لانه طبيعي جنسية فلا يلزم من صدق البعض صدق
 الجميع حلتك ان تقول اذ اراد ان بعض الحيوان غير مشترك فيه مشترك
 شخصيا فممتنع ونظرا ان الحقيقة التي في بعض الحيوان مشترك بين افرادها
 وان اراد ان غير مشترك غير صادق على ذلك السد في ظاهر صدقه
مخلوط في الجملة لا يلزم من لاداة غير موجود لانه لو كان موجودا
 لكان بعدا وكل بعد فهو مشترك لذاته الى المادة اذ لو كان غنيا في المادة
 لذاته لا يمتنع ان يعل في المادة لان الغنى بالمادة غير الشئ لا يرضى له
 بوجوده وكل مشترك لذاته الى المادة فهو حاصل في المادة فيكون لو كان
 المقدار الجذوع المادة موجودا لكان حاصل في المادة بالمتغير وذلك محال
 بالضرورة حلتك انما نفي ان كل بعد فهو مشترك لذاته الى المادة قوله
 والا لكان غنيا عن الذات فهو مشترك فانه يجوز ان يوصف كل شيئا بالذات
 بل بسبب منفصل فلم قلتم انه ليس كذلك **مخلوط** في الجملة لا يلزم
 الجزئية لانه يصدق الحيوان اعم من الاشياء مع عدم صدق بعض الحيوان
 اعم من الاشياء حلتك ان يعل في السام ان قولنا الحيوان اعم من الاشياء
 محتمل بل انما نقيضه طبيعي لان الحكم على الحيوان من حيث هو اعم والا لو
 نفي اشياءه لكان او بما بين **مخلوط** في الجملة لا يلزم المدعى في جوابه
 الا لكان الحي على ما ذكره من سبل الضرورة عن الطرفين لانه لو فسرنا قوله
 اعم احد الاخرين انما ارفع النقيضين او بوث مادة اخرى غير
 المواد اشياء وذلك لانه جاز ان تقع في بارئها في الجميع او لا فان لم يصدق

عدم

كرم الاول وان صدق كرم الثاني ضرورة انه يكون ضرور الوجود وان
 اذ عدم ما يكون ضرور عدم فخطا حلت انما لا بد من وجوده في كل وقت
 يلزم انه ضرور الوجود والعدم وان باطل بالبداهة بل يجوز ارتفاعه بارتفاع
 الحق بل يمكن بالتصديق في واحد منهما ان من الممكنة ان لا توجد وان لم يتصور
 بل مثل هذا الشيء مشعر لعدم ضرور **ح** هو الجزئي الحقيقي بانه الذي يتصور
 بصورة واحدة بين وقوع الشركة فيه والاعتراض عليه من وجوه الاول ان كان
 الجزئي هو الذي يتصور صورته ووقوع الشركة فيه فممكن ان يكون انشائي باطل
 فالعدم كذا ببيان الملازمة ان مفهوم قولنا يقع وقوع الشركة فيه مفهوم
 كلي لصدق على كثير من اعيان افراد الاشياء وهو من الجزئي كما تقدم فاجب ان الجزئي
 الحقيقي وتعباده اقرى ان مفهوم الجزئي الحقيقي هو الذي تصور صورته بوقوع
 الشركة فيه وهذا المفهوم كلي لصدق على كثير من اعيان افراد الاشياء ووقوع الشركة فيه
 الجزئي الحقيقي يقع وقوع الشركة فيه ولا يقع وقوع الشركة فيه وهو
 بين الحقيقة والاشياء ان هذا الحد ان كان حقا وما الجزئي الحقيقي وجب
 ان يقع مفهوم وقوع الشركة فيه كالجزئي الحقيقي وليس كذلك وان كان اعم
 او اخص فليس به الثالث انه لصدق قولنا كل جزئي حقيقي فمعناه يقع
 وقوع الشركة فيه لصدق على الحقيقة وهو كل شيء يتصوره يقع وقوع
 الشركة فيه فليس به الجزئي حقيقي لكن الخلف لا يثبت على صحة هذا المعنى الا
 ينقطع من منقطع الاصل فيما كان مستلزما **س** قال بعض
 الكبار انما دلالة التصديق والالتزام بما زعمناه من ان يكون لا بد
 وبيان من وجهين الاول ان الجزئي من خواص اللفظ وشيئا من معنى
 اللفظ من معناه الاصل والعقد به مع التوجه اذ قد مر في آخر مقصود
 اولها ودلالة التصديق والالتزام غير مستلزمة ذلك الثاني ان لا شيء من الاشياء
 التصديق والالتزام بمسروطة بعدم ارادة الحق الاول عليه بالتحقيق وكل

دلالة بما زعمناه في مسروطة بعدم ارادة الحق الاول عليه بالتحقيق فكل شيء من
 التصديق والالتزام بما زعمناه اجاب عن هذه الاعتراضات ببيان الحقيقة
 بجملة المدعى واليهين قالوا ان قولنا لا بد ليس صدق الجزئي بل هو رسم يتنازل الجزئي
 متعاطلا اذ عرفت هذا فنقول ان جعلنا هذا التصديق قولنا الجزئي من حيث
 هو جزئي وهو كونه الشيء بحيث يتصوره من وجه الشركة من غير ان يكون
 الى ان الشيء من الموجود حيث انه هو فلا بد ان انشائي باطل والوجه الاول
 فان الجزئي من حيث ان يكون على الصدق على كثير من اعيان جملتها ان يتصورها
 على ذلك انما هو مفهوم وهو الافراد الشخصية فلا اشتغال في تصورها بالانطلاق
 اذ كان ذلك على خاصته لا لا يصدق على غيرها وهذا كذا لان هذا المعنى
 وان كان كلياً لكن لا يصدق الا على الافراد الشخصية فجاز توهمه به وليس
 شرط توهمه ان لا ياتي اتحاد الموصوف والموصوف في مفهوم بل ذلك لما جاز ان
 لو كان الموصوف حداناما وانما ان كان حدانامهما او رسما فلا ومن هذا اظهر
 ضعف الوجهين الاولين من الوجوه المذكورة وانما عبارة الاول ان الوجه
 الوجه الاول فخطا في تصديق وانما عبارة الثانية فلان لا بد ان يقع الجزئي
 الحقيقي هو الذي تصور صورته يقع وقوع الشركة فان الجزئي الحقيقي قد يكون انشائي
 وفرضنا وبنا واما جاد بل كل واحد من افراد الصدق عليه هذا المعنى الاول
 شيء منها غير هذا المعنى فان مفهوم الموصوف لا يكون مفهوم الموصوف هذا
 ناقصا او رسما بل ان لا يكون هذا اقل عليه وان مرهنا كذا وانما
 الوجه الثاني فلان لا بد ان هذا الموصوف ان كان مساويا للجزئي الحقيقي وجب ان
 يقع مفهوم وقوع الشركة فان مساوي للجزئي الحقيقي هو الصدق لا يجب ان يكون
 مساويا له في مفهوم وانما الوجه الثالث فلان ان الخلف لا يثبت على
 انكسار قولنا كل ما هو جزئي حقيقي فمعناه يقع وقوع الشركة على الحقيقة
 الى قولنا كل ما ليس بمعناه يقع وقوع الشركة فليس به الجزئي حقيقي وانما على ظاهر

قوله فانه لو اصدق القضاة الثانية على مذهب صدق الاول صدق خفيها وهو
 بعض ما ليس معناه بينه ونحو الشركة فهو غير خفي وصار هو لقولنا
 كل من خفي معناه بينه ونحو الشركة حتى يمتد قولنا بعض ما ليس معناه
 بينه ونحو الشركة معناه بينه ونحو الشركة وانما هي فليس قلتم
 لانهم انما ذكر موهبة القضاة الثانية التي هي موهبة الصدق الاول على
 نقضها اسباب الجزئية وهو قولنا ليس كل ما ليس معناه بينه ونحو
 الشركة ليس غير خفي وهذه اسباب الجزئية اعلم من تلك الموهبة
 الجزئية يجوز صدقها بعدم الموصوف دون الموهبة قلنا لانك ان نقض
 تلك القضية من اسباب الجزئية المذكورة لكن هذه اسباب يستلزم الموهبة
 الجزئية التي ذكرنا لا يوجد موضوعها موهبة صدق الثاني معناه بينه
 ونحو الشركة لان جميع الامور الحقيقية كذلك اسباب اذا كان موضوعها
 موجودا كانت مستلزما للموهبة الجزئية الموصوفة بالصدق والصدق
 المتعاطاة بالاحتمال وانما ما قلناه عن بعض الكابر سمعنا ودين الدين في
 انه بان دلالة التقصير والاثبات مما زعمنا في اننا قلنا بناء على ما قلناه
 ان دلالة المطالبة عبارة عن اطلاق اللفظ واردة ما وضع له التقصير
 عبارة عن اطلاق واردة بمعنى ما وضع له والاثبات عبارة عن اطلاق
 واردة ما هو خارج عنه لازم له وانما هو من ذلك ان هذه الدلائل لو كانت
 مفترقة لهذه الامور كان الامر كما ذكره لكن ان كان ذلك فان دلالة اللفظ
 عبارة عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله لان اللفظ موصوف له
 ودلالة المطالبة عبارة عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله لان
 اللفظ موصوف له ودلالة التقصير عن فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله
 لان اللفظ موصوف له كما هو قوله والاثبات مما زعمنا عن فهم المعنى من اللفظ او تخيله
 لان اللفظ موصوف له كما هو خارج عنه لكن في هذه الدلائل ولا يستبرأ منها

ارادة المتكلم شيئا فان المتكلم اذا اطلق اللفظ دون ان يريد شيئا ولم
 يمتد كان اللفظ اطلاقا لا دلالة له الحقيقية والجاز فانه يعتبر في كل واحد منهما
 ارادة المتكلم باللفظ المعنى الموصوف له اللفظ والحقيقة وغير الموصوف له
 في الجاز وانما ما ذكر موهبة ابطال ذلك وهو ان الجاز من موارد اللفظ
 فهو صحيح لكل الدلائل التقصيرية والاثباتية ايضا من موارد اللفظ فلا يحصل بذلك
 التفرقة بينهما ثم ان ما ذكر موهبة ثانيا وهو انه يستلزم الجاز نقل اللفظ
 من معناه الاصل والعقد في القرينة افادة معناه او قصد اوليا والافادة
 التقصير والاثبات غير معتبر بهما ذلك فهو صحيح وانما الفرق بين الدالتي
 التقصير والاثبات وبين الجاز فهو ايضا صحيح لانك في **هذه** **سنة**
 تأليف الصلاة الحسن بان الحكماء والمفسرين اختلفوا في الحق والمطلوب الذي لا بد
 رة فتمتد على ثمانية عشر مسندة من كلامهم وفيه فيها التفرقة بين الحكماء
 والمفسرين وارباب الملل والاديان **السنة الاولى** وان
 السام ليس بازي خلافا للفساد والدينية لنا في المسئلة ان متواليات
 ازلية العالم منتفية فنتفق ازلية وانما قلنا ان الازمنة منتفية لان من
 لوازم ازلية اما ازلية بحسب الزمان او بحسب الزمان دون البعض وكل واحد
 منهما مشتق فليس اشياء الازمنة ضرورية اما الملازمة فلا خلاف فيها وانما
 اشياء ازلية بحسب الزمان او بحسب الزمان دون البعض فزانية مستبقة بام
 والحسب بام لا يكون ازليا وانما اشياء ازلية بحسب الزمان دون البعض
 من العالم اما مستندة الى فاعلم بالاعتقاد الى موجب بالبراهين وانما
 كان يلزم اشياء ازلية بحسب الزمان دون البعض اما اذا كان مستندة
 الى فاعلم بالاعتقاد فليس بعض الاجزاء لو كان ازليا كان العالم
 الى الجاهل الموجود وتخصيص الى اصل هو محال وانما اذا كان مستندة الى
 موجب بالبراهين فاعلم ان لا يجز ان يكون الامر المستند اليه اول شيئا عنه

المتكلم اذا اطلق اللفظ دون ان يريد شيئا ولم يمتد كان اللفظ اطلاقا لا دلالة له الحقيقية والجاز فانه يعتبر في كل واحد منهما ارادة المتكلم باللفظ المعنى الموصوف له اللفظ والحقيقة وغير الموصوف له في الجاز وانما ما ذكر موهبة ابطال ذلك وهو ان الجاز من موارد اللفظ فهو صحيح لكل الدلائل التقصيرية والاثباتية ايضا من موارد اللفظ فلا يحصل بذلك التفرقة بينهما ثم ان ما ذكر موهبة ثانيا وهو انه يستلزم الجاز نقل اللفظ من معناه الاصل والعقد في القرينة افادة معناه او قصد اوليا والافادة التقصير والاثبات غير معتبر بهما ذلك فهو صحيح وانما الفرق بين الدالتي التقصير والاثبات وبين الجاز فهو ايضا صحيح لانك في هذه سنة تأليف الصلاة الحسن بان الحكماء والمفسرين اختلفوا في الحق والمطلوب الذي لا بد رة فتمتد على ثمانية عشر مسندة من كلامهم وفيه فيها التفرقة بين الحكماء والمفسرين وارباب الملل والاديان السنة الاولى وان السام ليس بازي خلافا للفساد والدينية لنا في المسئلة ان متواليات ازلية العالم منتفية فنتفق ازلية وانما قلنا ان الازمنة منتفية لان من لوازم ازلية اما ازلية بحسب الزمان او بحسب الزمان دون البعض وكل واحد منهما مشتق فليس اشياء الازمنة ضرورية اما الملازمة فلا خلاف فيها وانما اشياء ازلية بحسب الزمان او بحسب الزمان دون البعض فزانية مستبقة بام والحسب بام لا يكون ازليا وانما اشياء ازلية بحسب الزمان دون البعض من العالم اما مستندة الى فاعلم بالاعتقاد الى موجب بالبراهين وانما كان يلزم اشياء ازلية بحسب الزمان دون البعض اما اذا كان مستندة الى فاعلم بالاعتقاد فليس بعض الاجزاء لو كان ازليا كان العالم الى الجاهل الموجود وتخصيص الى اصل هو محال وانما اذا كان مستندة الى موجب بالبراهين فاعلم ان لا يجز ان يكون الامر المستند اليه اول شيئا عنه

اولا يكون فاعلم ان كان متصلا كان اتصالا واحدا فاعلم ان يكون شيئا واحدا
وان لم يكن متصلا كان من دوام الاثر المستند اليه دوام ذاته وولم يكن من دوام
دوام ما يصدر من الاثر الثاني والاول من التبعين بل من دوام من دوام الاثر
الثاني دوام الاثر الثالث وعلى هذا السبيل من دوام من دوام الاثر الرابع
عنه بواسطة وغيره واسطة فلا يكون من دوام الاثر الاول الاثر الثاني
لا من الاثر الثاني الاثر الثالث فاعلم ان الاثر الاول من دوام من دوام الاثر
الاول من دوام من دوام الاثر الثاني من دوام من دوام الاثر الثالث من دوام من دوام
الى وجهه بالذات فاعلم ان دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
ليكون فاعلم ان دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
لا بد من دليل وان كان مستندا الى الموصوفين لم يكن مستندا الى الموصوفين
الى وجهه بالذات بل من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
ايضا او لا ان يكون متصلا عنه او لم يكن فاعلم ان دوام من دوام من دوام
من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
الاول من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
لانه وانما يلزم ذلك ان كان له دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
وغيره الى ان يكون دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
الاتحاد منه جسم يتحرك بسبب دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
والتيهات ويكون كل سبب مسببا لثبوت الاول والاول من دوام من دوام من دوام
لكن ما غير قابل للتلف فاعلم ان ثبوت الاول من دوام من دوام من دوام من دوام
ايضا وجوده اسما اما ان يكون ازليا او لم يكن واما ما كان يلزم القول بالذات
اما اذا كان ازليا فلا بد ان يكون اسما فيكون اما واجبا لوجوده عليه دوام
الوجود لانه لو انتفى لكان من الممكن الوجود مع وجوده عليه فيكون موجودا
تامة ومعدوما فيكون اختصاصا احد الطرفين بالوجود دون الثاني

فيستحق

ترجيى بل من وجوه محال فاعلم ان يكون اما واجبا لوجوده عليه دوام
واما ما كان يلزم القول بالذات واما اذا لم يكن ازليا فلا بد ان يكون
وجوده اسما فيكون حادثة فاعلم ان يكون حادثة فاعلم ان يكون حادثة
مستوفى على حادثة اخرى فيكون قبل كل حادثة حادثة لانه لا يكون
بازلية اسما ضرورة **سبعة اولى** الزمان دائم الوجود وهي كانه
كان اسما ازليا وانما قلنا ان الزمان دائم الوجود لان كل حادثة مستند
فلا يكون الزمان بكنية حادثة وانما قلنا ان كل حادثة مستند الى الزمان
لان كل حادثة مستند قبل وجوده وتلك القبلة مستند الى الوجود
يعمل قبل الوجود ولا لا تلك القبلة فاعلم ان ثبوت من دوام من دوام
توجد على سبيل التجدد والاختصاص وهو ان الزمان في كل حادثة مستند
زمان فلا يكون للزمان مبدءا حادثة وانما كان قبل زمان فيكون قبل
كل زمان زمان في الوقت فالزمان ليس له مبدءا افضل كل زمان زمان لا الى
اول وهو ان دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
بجميع احواله حادثة فاعلم ان يكون اسما مستندا الى فاعلم ان يكون بالاختصاص
او الى وجهه بالذات وانما يكون كذلك ان لو بينت انه مستند الى الموصوفين
الاسم مستند الى الموجود واجبا لوجوده لانه لا يكون مجموع الخصائص بالوجود
لا بد له من مبدءا حادثة فاعلم ان يكون اسما مستندا الى الموصوفين
بانه مستند الى التخصيص فاعلم ان يكون اسما مستندا الى الموصوفين
بالذات بل من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
ليصدر منه ما يكون فاعلم ان يكون اسما مستندا الى فاعلم ان يكون بالاختصاص
كان مستندا الى الوجه بالذات فلا يكون اسما مستندا الى وجهه بالذات
اولا ليصدر واما ما كان يلزم من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام من دوام
فما حروا اما اذا صدر فلانه لا يجوز ان يكون مستند على حادثة او لا يتوقف

الوجود

فصل في حدوث اول توقف والاول محال لان ما اثره او يتوقف على حادث
 ان يتوقف على وجوده للحادث او على عدمه بعد وجوده والاول محال
 لو اشق الاحزان لكان ما اثره مستغنيا عن وجوده فلا يكون متوقفا عليه
 فصار ان لو توقف فما ان يتوقف على وجوده او على عدمه بعد وجوده والاول
 محال لان ما اثره لو توقف على وجود حادث لكان ذلك التاثير ذلك الحادث
 متوقفا على وجود حادث آخر وكذا الى غير النهاية فيعلم من وجود الحادث
 اجتماع شرايطه فيعلم اجتماع وجود الحادث وقوعه واحدة فيعلم
 اجتماع امور مترتبة بالبطوع الى غير النهاية وكل جلد كبريت من احوالها كانه
 في مستندة الى على حادثة منها والآخر في الجملة الملكة واجبة لثباته فيلك
 الجملة مستندة الى واجبة لوجوده لانه فيعلم انقطاع التمسك فلا يكون مترتبة
 الى غير النهاية وقد فرضنا ما مترتبة الى غير النهاية هي وانما في ايضا محال لان
 لو توقف على عدمه لكان المؤثر متعده بحالته في وجوده الى ذلك فيكون
 المؤثر متعده ذلك الحادث بعد وجوده فيستلزم التمسك لوجود الحادث
 فيعلم ان لا يقدح الى ذلك اصله لا يقدح الاثر متعده على التمسك فصار
 انه لا يجوز ان يتوقف ما اثره الاثر على حادث فيعلم من دوام الاثر
 المحو جب دوام اثره ومن دوام اثره دوام الاثر الثاني ويلم بما فيعلم
 دوام جريان آثار الصادرة عنه فيعلم اشياء ازلية اسماء ببعض الاجزاء
 دون البعض اما قوله انما يلزم ما ذكر ان لو لم يوجد آثار الصادرة عنه جميع
 متحركة على سبيل الدوام ويلم من ذلك حدوث الحوادث قلنا انما اذا
 كان مستندا الى موجب لكانت فما ان يصدر عنه متحركة على سبيل الدوام
 بحيث علم من ذلك حدوث الحوادث او لا يصدر والاول محال لان حدوث
 شي من الحوادث لو توقف على ذلك جسم من الاجسام فما كان يتوقف على
 وجوده تلك الحركات او على عدمها بعد وجودها وانفسها باطلان بالاجاب

الذي هو في حيز ان يصدر عنه جسم متحركة على سبيل الدوام ويتوقف على
 حدوث الحوادث واذ لم يصدر عنه جسم هذاست من يلزم من دوام
 على تقدير كونه موجبا بالذات دوام اثره الاول ومن دوام اثره الاول
 دوام اثره الثاني ويلم بما فيعلم دوام جميع آثار الصادرة عنه فيعلم
 اشياء ازلية اسماء ببعض الاجزاء دون البعض واما قوله ان جملة ما
 يتوقف عليه وجود العالم انما ان يكون ازليا او لا يكون وانما كان
 يلزم القول بازلية العالم قلنا لم قلنا ان جملة ما يتوقف عليه وجود العالم
 لو لم يكن ازليا يلزم ازلية اسماء قوله ان بعض ما يتوقف عليه وجود
 العالم قد يكون حادثا وذلك الحادث يتوقف على حادث آخر ويلزم
 منه العدم قلنا لا لم ولم لا يجوز ان يقال ان الباري تعالى اراده ازلية
 ولكنه الارادة مختصة لذاته انما ان يحدث منها شيء في احوالها او حاله
 مخصوصه فيحدث من الارادة الازلية حدوث ذلك الشيء ويتوقف ذلك
 الشيء على ايضا حدوثه من تلك الارادة وهو يتوقف على حادث آخر
 بل انما الى غير النهاية فلا يلزم منه حدوث جسم لا اول لها فلا يلزم ازلية
 العالم اما قوله انما ان دوام الوجود قلنا ان اسم قولنا ان كل حادث يسبقه
 زمان قبله لا يتم قوله ان كل حادث متعده قبل وجوده وملكه الخلقية
 ليست من وجوده قلنا لم قلنا ان الخلقية اذا لم يكن من عدم الى ذلك
 يكون وجوده فان من الجائز ان يكون التبعية زائدة على عدم الحادث ولا يكون
 وجوده لم قلنا انه ليس كذلك لانه من دليل **المسئلة الثانية**
 ان الوجود لنفس الملية دليل على ان الوجود كل ممكن
 من حيث ذاته حقيقة وقارنا له حقيقة ان وجوده كل ممكن زائدة على
 الخارجية قلنا والمسئلة ان قولنا ان الوجود زائدة على الملية
 الخارجية لم احد الآخرين وهو اما في حق المعتبرة عنه كونه متعدها با وجود

او كون الالهية موجودة مرتين وكل واحد منهما مشتق فليس ان لا يكون
على الالهية التي رتبة وانما قلنا انه يلزم احد الطرفين لان الوجود لو كان
الكان حالاً في الالهية والخارج مغفولاً بها فلو لا ما ان يكون الالهية
متعددة على الوجود بالوجود او لا يكون فان لم يكن متعددة عليه فهو
احد الطرفين وان كانت متعددة عليه يلزم كونها موجودة مرتين وهو
الاحتمال الثاني وانما قلنا ان كل واحد منهما مشتق اما في وجه المغفول اليه
متعدداً بالوجود على ان العلم الضرور حاصل بان كل ما يشق اليه الشيء فهو مقدم
عليه بالوجود واما كون الالهية موجودة مرتين فهو معلوم السطو لان بالضرورة
فان قيل لا يجوز ان يكون وجود كل شيء نفس حقيقة الوجود احد بان
الوجود مشترك بين سائر الموجودات والالهية غير مشتركة فلا يكون
الوجود نفس الالهية وانما قلنا ان الوجود مشترك بين سائر الموجودات
لان الموجودات كلها مشتقة من نفس الوجود ونفسي الوجود هو الوجود فاجاب
كلها مشتركة في الوجود الثاني ان الوجود لو كان نفس الالهية لكان العلم
على السواد بانه موجود تارة ومعدوم اخر حكا عليه بانه سواد تارة وسكان
بسمه او اخر واللازم باطل فالمدوم مثله انك انما تعلم على المنطق حال
الشك في وجهه الخارج بانه منقسم ولا يحكم عليه بانه موجود في الخارج
لو كان المنقسم نفس الوجود الذي برز لكان محكوماً عليه بانه موجود وغير موجود
في حالة واحدة وهذا التناقض ان وجود السواد لا يقبل العدم والسواد
يقبل العدم فوجود السواد غير السواد وانما قلنا ان وجود السواد لا يقبل
العدم لان الثاني لا يتصور في المحسوس ووجود السواد لا يتصور في العدم
انما قلنا ان السواد قابل للعدم لانه لو لم يقبل العدم لكان واجبا لذاته
ولو كان كذلك لكان غنياً بوجوده في الحيل بين الجواب بما قوله الموجودات
كلها مشتقة من الوجود قلنا لانهم قولنا انها مشتقة من نفس الوجود

ورفع العلم بالوجود قلنا لانهم وها ان وضع العلم امر من لوازم
والشيء الوجود جاز ان يكون من لوازم امور مختلفة على ما كان كون الوجود
اخر مشتق كما بين سائر الموجودات وليس سلفاً ان الوجود متخاير للالهية
من حيث هي ولكن لما ذكرنا ان من هذا كونه متخاير للالهية التي رتبة
وهذا لان الالهية قد تكون ذهنية وقد تكون خارجية فجاز ان يكون
الوجود متخاير للالهية من حيث هي لانه يكون متخايراً للالهية الذهنية ولا يكون
متخايراً للالهية التي رتبة لم يعلم انه ليس كذلك بل هذا هو الجواب
عن بقية الوجود فانها قد لا يكون الوجود متخايراً لنفسي الالهية من حيث هي
هي وحكما على السواد بانه موجود تارة ومعدوم اخر حكا عليه بانه سواد
في الخارج تارة وليس له صورة في الخارج اخر وحكما على المنطق حال
الشك في وجوده في الخارج انه ليس موجود متناه ان ليس صورة في
الخارج وحكما على السواد بانه يقبل العدم فكل علم عليه بانه يمكن ان لا يصير له
صورة في الخارج فليس شيء مما ذكرناه من الوجود دال على ان الوجود
متخاير للالهية الخارجية **المسألة الثالثة** وان الوجود ليس شيء
اتفق ان يكون على ان الالهية المنقسم لا تتوزعها في الخارج حال العلم
خلاف المنقسم لانه ليس له ان يتوزع لو كانت متوزعة في الخارج حال
العدم يلزم احد الطرفين وهو اما كون الوجود زائداً على الالهية او كون
الالهية موجودة معدومة في حالة العدم وكل منهما مستفصل علم
توزع الالهية في الخارج حال العدم وانما قلنا انه يلزم احد الطرفين لان
الوجود لا يجزأ انما ان يكون زائداً على الالهية التي رتبة او لا يكون فان
كان زائداً لكان احد الطرفين وان لم يكن زائداً يلزم كون الالهية موجودة
حالة كونها معدومة فليس الامر الثاني وانما قلنا ان كل واحد منهما مشتق
اما كون الوجود زائداً على الالهية فلهذا ما كون الالهية موجودة ومعدومة

في حالة واحدة فهو معلوم بالاطلاق بالضرورة فان قيل الميزة المكنية متوزدة
 حالة لعدم اتمامها في الخارج واما في الذهن واثبت في باطل فتبين الاول و
 انما قلنا ان اصل الامرين لازم لانها متميزة بعضها عن بعضها حالة لعدم
 لان البياض متميزة عن السواد وان لم يكن له وجود في الخارج وكذا سائر الميزات
 وكل متميزة تنقسم في الخارج والذهن او في الخارج وانما قلنا انه لا توجد في
 الذهن لان السواد والبياض لو اجتمعا في الذهن يلزم اجتماع المستفادين
 في محل واحد وهو محال وجه آخر الميزة قبل وجودها محكوم عليها بانها
 ممكنة الوجود ومعنى كان كذلك كانت متوزدة في الخارج وانما قلنا انها
 محكوم عليها بانها ممكنة الوجود لانه لو لم يكن كذلك كانت محكوم عليها
 اياها بوجود الوجود او باشتغال الوجود والاول باطل والاولى لا تميز بوجود
 واما والساني باطل والآخر انما هو الشيء من الممكن الذي لا يشترط
 الذي في وجود محال فمعناها محكوم عليها بالامكان والامكان زائد
 عليها لانه يشترط في الاستقلال والتميز في الاستقلال يكون نفس الميزة
 ولادخل فيها فهو اخر وجوده في الخارج لانه متميزة عن الامتناع الذي
 هو عدم محض فلو كان عدمها يحصل الامتناع في الامتناع واما كان
 كذلك كانت الميزة المكنية متوزدة في الخارج حالة لعدم والاك كانت
 حاصلة في الخارج متميزة عن الموصوف هي في الجوهر اما الاول فقلنا
 لان ان الميزة لا توجد في الاذهان حالة لعدم قوله ان السواد والبياض
 لو اجتمعا في الذهن يلزم اجتماع المتضادين في محل واحد قلنا لان واما
 يلزم ذلك لان لو كان السواد والذهن متضادا البياض الذي يمتز بها
 لان التقادير بين السواد والبياض انما يحصل في الخارج لا في حالة
 حصولها في محل واحد واما ان الذين قلنا ان الممكن ان الممكن ان الممكن
 وجودي قلنا لان قوله انه متميز عن الامتناع فلو كان عدمها يحصل في الخارج

والاعدام قلنا لان واما يلزم ذلك لان لو كان الامتناع متميزا عن الشيء
 وليس كذلك وهذا لان الامتناع والامكان اعتبارات ذهنية لا تحقق
 لها في الخارج واما في الاذهان ووجه الاعتناء لم يعلق انه ليس كذلك
 له من دليل **المسئلة الرابعة** وانما ثبت العلم بالامتناع تقديره ما
 ان يقول بوجوده في وجود العلم فثبت العلم بالامتناع واما قلنا انه وجود
 المعلوم لاننا لا نشك في وجوده موجوده ووجوده معلوم لوجود العلم بالامتناع
 لان ذلك الموجود اما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته واما ما كان يلزم
 وجوده المعلوم اما ان يكون واجبا لذاته فظاهر واما اذا كان ممكنا لذاته فظاهر
 في مقتضى كونها في ذلك الموضع ان كان متناهيا في الدور وهو محال وان
 كان ممكنا لذاته افتقر الى متناه في ذاته ولا بد من الانتهاء الى موضوع واجبه
 لذاته والآخر المستحيل وهو محال لوجهين احدهما انه لا يجزأ ان يكون
 بين المحل والمحلين وبين كل واحد من آحادها ما هو عليه من شئنا به
 اول كون فان لم يكن كان بينه وبين علمه من علمه على غير متناهية
 فما لا يتناهى في خصوصه بين حاهرين مختلف وان كان بينه وبين كل
 ما هو عليه من علمه على متناهية فليس في العلم مترتبة الى غير النهاية
 الثاني انه لو تسلسلت الممكنات الى غير النهاية لكانت الجملة المركبة
 منها ممكنة فلا تكون في الحوت في الجملة من حيث هي جملة ومجموع لما ان
 يكون من غير ذلك المجموع او احادها فلهذا او احادها جاعلة والاول باطل
 لان الحوت في جملة على الاثر والمجموع من حيث هو شيء لا يتقدم على شيء
 وانما في ايضا باطل لان الحوت في المجموع لو كان داخل فيه لكان متناها
 في نفسه لان الحوت في المجموع لا بد ان يكون متناها في نفسه فالحوت في
 الجملة جارية عنه والخارج عن جملة المتناهي من واجبه لذاته فليس في المتناهي
 المتناهي من غير المتناهي وانما ثبت باطل علمه من الانتهاء الى وجود

١٠١

واجب الوجود لذاته وهو المطلق فان قيل على الوجه الاول لا يتم انه اذا لم يكن
 وبين كل ما هو علم من علمه على شئ ما كان بينه وبين علمه من علمه على
 غير شئ ما بينه وبين علمه على ذلك لو كان العلم مجمعة في الوجود فمعلم انما
 مجمعة ولم لا يجوز ان يقال ان المؤثر اذا اوجده المحلول انما هو
 الاثر بعد وجوده فمعلم من المؤثر انما هو العلم فكذلك لو لم يعلم انه اذا
 كان بينه وبين كل ما هو علم من علمه على شئ ما لم يكن العلم مترتبة
 الى غير انما في فان من الجائز ان يكون بينه وبين كل ما هو علم من علمه على
 شئ ما بينه وبين علمه على غير شئ ما بينه وبين علمه على الثاني فلا يتم ان
 لا يجوز ان يكون داخل قول ان المؤثر لو كان داخله كان مؤثرا في نفسه
 لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل جزء فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 المركبة من الواجب لذاته وسائر الموجودات فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 الى الابداء والمجموع في المجموع داخل في تلك الجملة وهو الواجب لذاته الجواب
 اما قوله لم يعلم انه اذا لم يكن بينه وبين كل ما هو علم من علمه على شئ ما
 كان بينه وبين علمه من علمه على غير شئ ما بينه وبين علمه على العلم والمحلولة
 مجمعة في الوجود والاصل في العلم مترتبة الوجود بذاته بلا علم موجوده وما
 يخرج وجوده على علمه بذاته فليس يمكن لذاته فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 لذاته هي وان كانت العلم مجمعة في الوجود ولا يكون بين العلم وبين
 كل ما هو علم من علمه على شئ ما بينه وبين علمه من علمه على غير شئ ما بينه
 فيما لا يتصور محصور بين حاصرين بينه وبين علمه من علمه على غير شئ ما بينه
 بينه وبين كل ما هو علم من علمه على شئ ما بينه وبين علمه من علمه على غير شئ ما بينه
 فمعلم انما هو العلم لان الجملة من كل واحد من اقسام العلم وصدق ان بين العلم
 وبين كل واحد من اقسام العلم على ما هو العلم لان العلم مترتبة في المجموع
 فمعلم انما هو العلم مترتبة الى غير انما في العلم على الوجه الثاني لا يتم ان

المؤثر لا يجوز ان يكون داخله فمعلم انما هو العلم لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل
 وكل ما هو داخل في المجموع على علمه فمعلم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل
 من الابداء والمجموع انما هو العلم لان المؤثر في المجموع مؤثر في كل جزء
 كلها كالان المجموع المركب من الواجب لذاته وسائر الموجودات فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 مؤثر في كل واحد من اقسام العلم على ما هو العلم لان العلم مترتبة في المجموع
 في المجموع الى اصل من اقسامه هو الابداء كلها وجوابه ان العلم انما هو العلم
 ان كل علم مترتبة من اقسامه على علمه فمعلم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل
 علمه خارج عنها والخارج عن جميع الكميات واجبة لذاته واستوى على
 الحق الاول في قرأنا في اثبات العلم وانما ذكرنا الحق الثاني لتبين
 ما فيها من الحبس الحقيقي **المسئلة في** ان وجود الباري
 من حقيقة ذاته لا يتم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل جزء فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 فمعلم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل جزء فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 حقيقة انما هي حقيقة الثاني لازمة كون الوجود رتبة على الحقيقة متعينة
 فلا يكون وجوده رتبة على حقيقة وانما فمعلم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل
 من لوازم كون الوجود رتبة على حقيقة ان لا يكون الواجب لذاته حاصلا
 لذاته لانه لو كان واجبا لذاته ايضا فاما ان يكون الواجب لذاته حقيقة
 او وجوده او المركب منها وانما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل جزء فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 محتاجة في كونها موجودة الى الوجود وكل ما هو محتاجة في كونها موجودة الى غيره
 فهو ممكن لذاته وانما الثاني فمعلم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل جزء فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 الغير ممكن لذاته وانما الثالث فمعلم انما هو العلم لان المجموع مؤثر في كل جزء فمعلم انما هو العلم لان الجملة
 لها والمحتاجة الى الغير ممكن لذاته الثالث وجوده لو كان رتبة على
 حقيقة يلزم احد الامرين وهو اما افتقاره وجوده الى غيره
 كون حقيقة موجودة قبل الوجود وكل واحد منهما مختلف فلا يكون الوجود

يعود و

زائدة على حقيقة وانما قلنا انه يلزم احد الاربين لان وجوده يكون مشتقاً الى
 فيكون ممكن لادائه فيحتاج الى كونه في ذاته او كونه في غيره او كونه في
 او شيئاً منفصل فان كان شيئاً منفصل يلزم افتقاره في وجوده
 الى الغير وهو احد الاربين وان كان في الطبيعة او في كونه في الشيء
 فلهذا بالوجود على الاثر فيكون له حقيقة موجودة قبل الوجود وهو الاثر
 الا في فنيين قبل لو كان وجوده نفس حقيقة في ما ان يكون على وجه لا
 يكون وجوده الممكن في ذاته على حقيقة في الخارجية او على وجه يكون
 والعشمان باطلان اما الاول فلان السواد حال عدمه محكوم عليه
 بانه ليس بوجوده لو كان الوجود نفس السواد فيكون السواد
 حال عدمه محكوم عليه بانه ليس بالسواد ولا يلزم باطل فالقول باطل
 واما الثاني فلان الوجود في الخارج انما يكون مشتركاً بين الموجودات
 او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانا نقتسمه الى الواجب الممكن ونحوه
 بكون مشتركاً بين اثنين فيكون الوجود مشتركاً بين الموجودات
 كلها فيكون انما ان يكون في الوجود الواجب حقيقة الوجود او بامر زائد فان
 كان بالهية وكل واحد يوجد فلا يكون وجوداً مشتركاً في الحقيقة
 فيلزم بطلان هذا القسم وان كان باخر زائد فلا يكون في ذاته انما يكون
 معلولاً لهية او معلولاً سبباً لا سبيل الى الثاني في الوجود
 الواجب لهية تحتها جواهر متوحدية الى غيره وهو حال متعين ان يكون
 معلولاً لهية وكل وجود يستلزم الامر الموصوف في الوجود في كل وجود
 مجرد في وجوده المتكامل في غير عارضات حقيقة فيكون بطلان هذا القسم
 انه لا سبيل الى الواجب في الحقيقة فلا سبيل الى كونه مجرداً او مشتركاً
 قوله ان وجوده لو كان في حقيقة في ما ان يكون على وجه لا يكون وجوده
 الممكن في ذاته على حقيقة في الخارجية او على وجه يكون زائداً على حقيقة

لا يجوز ان يكون على وجه لا يكون في ذاته او كونه في غيره او كونه في
 فيكون الوجود نفس السواد فيكون السواد حال عدمه محكوم عليه
 قلنا لا يلزم بكون السواد في ذاته ان يكون محكوم عليه بانه ليس في ذاته
 وان شئت عن هذا المقام ولكن لم قلنا انه لا يجوز ان لا يكون الوجود
 مشتركاً بين الموجودات فلهذا لانا نقتسمه الى الواجب الممكن وقلنا انما
 يقتضي الى اربعين وزائداً فيكون السواد في الاربين احدها ما يلزم على الوجه
 والثاني ما يلزم على الممكن ولا يلزم من هذا القسم ان الوجود في جميع الوجود
 واما اذا قلنا الموصوف مشترك في الوجود كان مرادنا ان الموصوف
 اذ حصرته متصورة اما في ذاتها او بجوارحه مع عوارضها كما يشترك
 في العقل بان الوجود في ذاتها او في جوارحه على كل واحد منها ان حقيقة
 حاصلة في الخارج واذ قلنا ان الوجود غير لهية كان مرادنا ان لهية
 في رتبة التي هي من سائر الوجود متفارقة لهية من حيث هي فان لم يكن
 حيث هي فلهذا يحصل في الذين يكونون متفارقة لهية في رتبة **السبب**
السادس في توحيد مبرماته ان يقول المتوحد بوجوده موجودين
 واصل الوجود غير متوحد في كل قول يلزم منه الخلل فهو حال وانما قلنا انه
 يلزم منه الخلل لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود فلهذا ان يكونا شيئاً
 في لهية اولاً لا يكون فان كانا شيئاً امكن في لهية كان احدهما متفارقاً
 باخر من الامور كاحتمال حصول الاتينية بدون الاختيار ولو كانا كذلك
 فما به الامتياز انما ان يكون معلولاً لهية او معلولاً سبباً فيكون
 الهمية كان ما به الهمية في ذاتها على واحد منهما فلا يكون لهية في ذاتها
 وان كان معلولاً سبباً فيكون الوجود مشتركاً في حقيقة في ذاته او مشتركاً في
 سبباً فيكون في ذاته ان لم يكونا مشتركين في لهية فاما ان يكونا متفارقين
 بينهما فاما الهمية او لا يكون فان لم يكن تمام الهمية كانت متفارقة

لا يجوز
 ١٠٥

كانت متحدة اليها كانت العيولي متحدة على الصورة بالوجود لان المتشاكلين
متحدة بالوجود ولو كانت متحدة بالوجود فاما ان يكون متحدة قبل الصورة او
لا يكون فان كانت متحدة قبل الصورة ولم يكن كل متحدة من العيولي والصورة
وغير متشاكل على خلاف المتغير فيلزم منه المتشاكل وان لم تكن متحدة فتعذر
الصورة بها اما ان يحصل جزء معين او لا يحصل فان لم يحصل لم يلزم وجود
الجسم دون حصول الجزء فلو حصل وان حصلت جزء معين كان حصولها في ذلك
الجزء دون غيره ثم جازي لا جازي وهو متشاكل واجتماع المتشاكلين للعيولي بان
الجسم ليس من اجزاء لا يتجزأ لما ذكره على جسم متشاكل واحد وهو متشاكل
او لو اشتمل الاتصال لما كان متشاكل الجسم فاما الاتصال فهو باطل
ولا بد ان يكون في الجسم شي يتصل الاتصال والاتصال والاتصال لا يتصل
الاتصال لان التماثل لابد ان يكون موجودا على المتشاكل والاتصال لا
يتشاكل الاتصال فلا يكون متشاكل للاتصال والجسم لا بد وان يكون في
شي يتصل للاتصال فالجسم مركب من شيئين هما الصورة والثاني التماثل
للا اتصال والوجود قبل التماثل لابد ان يكون في الجسم شي يتصل للاتصال
واما يكون كذلك ان لو كان الاتصال اجزا وجدا متشاكل الى قابل محل فيه
وهذا لان الاتصال عدم الاتصال وذلك ان شيئا لا يتصل الى قابل فان
قبل الاتصال عدم الاتصال عما مرش انه يتصل فتعذر متشاكل على
فلا بد ان يكون له قابل متشاكل ومنه ما يلزم ان يكون الجسم مركب من جزءين
ليثبت المطلوب الذي قصدناه من جهة اخرى وان كان العيولي والصورة
ان تتولى لو كان الجسم مركب من العيولي والصورة فتعذر ان الجسم يلزم
انقسام العيولي ضرورة ان العيولي هو الجسمين غير العيولي لا يجوز فيكون
العيولي من حيث هو قابل للاتصال فيستدعي على الصورة الوجه الذي
ذكرناه ويكون ذلك المحل ايضا قابلا للاتصال فيستدعي على ذلك الى غير ذلك

فيلزم اجتماعه امور مرتبة الى غير النهاية وهو حال **السبيل الثاني عشر** في الحلقه وهو
وجود جسمان لا يتصل قيان ولا يكون بينهما جسم لا يقابله اجتماع المتشاكلين وجميع
احدهما انه وجود ملزم للحلقه فثبت الحلقه وانما قلنا انه وجود الملزم لان من
الجسم ما يتصل من حيث هو الى غير ذلك وذلك ملزم لوجود الحلقه لانه لا ياتيها
يتصل الى مكان فانما الى اولى مكان مملوءا الثاني باطل فتعذر الاول وانما قلنا
ان الثاني باطل لانه لو اتصل الى مكان مملوءا لجسم الذي في ذلك المكان اما ان
يتصل الى مكان في هذا الجسم او الى مكان آخر والاول باطل والآخر الدور والآخر
باطل والآخر من كونه الى كونه في الجسم وهو ملزم المطلات بالضرورة
فتعذر ان يتصل الى مكان فارغ وهو المطلوب الثاني ان الجسم المتشاكل الجسم
قد مر منه متشاكل واحد وهو كانه كذلك كونه في الحلقه اما ان الجسم المتشاكل
الجسم هو قد مر منه متشاكل على الجسم المتشاكل لان الاتصال متشاكل على جسم آخر
فجوزك اعلاه الى فوق فانه من شئ السطح المتشاكل للجسم المتشاكل عليه الا ان المتشاكل
اجزاء الجسم المتشاكل بعضها من بعض وانما قلنا انه كانه كذلك ملزم وهو الحلقه
لان حصول الجسم في الوسط متشاكل الى كونه من الجوانب فاما ان يكون الجسم المتشاكل
لا يكون في الوسط ملزم وهو الحلقه والوسط فان يتصل الاول لم لا يجوز ان
يتصل الى مكان غير ذلك ان الجسم الذي في كانه ان يتصل الى مكانه اولى مكان
آخر قلنا لا يتم كانه لا يجوز ان يتصل الى مكانه انما يتصل الى مكانه اولى مكان
الجسم عندنا كونه من العيولي والصورة ثم العيولي يتصل الى كونه المتشاكل فتعذر
انقسام الجسم حديث فيها فتعذر انصافه من المقدار الى اصله قدام المتشاكل وحصل
فيها مقدار اخر من مقدار المتشاكل فتعذر انصافه وانما على الثاني قلنا ان
حصول الجسم في الوسط متشاكل الى كونه من الطرفين ولم لا يجوز ان يتصل الى
الزمان الذي في كونه الجسم الى فوق يحصل الجسم والوسط بطريق يتصل الجواب
عنه ما مر ان الجسم لا يجوز ان يكون مركب من العيولي والصورة قلنا يتصل

والشك في ذلك من وجهين أحدهما أن يكون بوجه واحد ما لا يكون له وجود
 المكان في ذاته لا يراه ولا يتصوره لأن المكان لا يكون له وجود في ذاته
 فيما بين المقياسين ولو كان كذلك لما كان له وجود في ذاته لا يتصوره
 لا يكون ولا يراه ولا يتصوره في ذاته فيكون هو ذاته لا يتصوره
 متساويا ولا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 حيثما كانت مرتبة إلى غير النهاية وهو حاله في ذاته لا يتصوره
 من حيث كانت المرتبة إلى ما كان له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته
 وبين حيثما كانت المرتبة إلى حيثما كانت مرتبة إلى حيثما كانت مرتبة
 إلى غير النهاية ولا يراه ولا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 وذلك لأن المكان لا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 وأما إذا كان المكان له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 فكان حاله في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 وقد كان في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 بنفسه أو لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 كان في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 التام كما أنه لو وجد المكان لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 جواربه بأن يكون مطلقا بالحدود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 أيضا من جهة ما يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
السبيل الرابع عشر في حق أن المكان لا يراه ولا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 أن قد أورد العبد من مستقلة بما لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 إلى البارز من حيث كانت المرتبة إلى حيثما كانت مرتبة إلى حيثما كانت مرتبة
 في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 إلى البارز من حيث كانت المرتبة إلى حيثما كانت مرتبة إلى حيثما كانت مرتبة

الحاجة إلى وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 يتوقف على وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 العبد من حيث كان له وجود في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 ما يتوقف على وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 بما لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 بالتحقق في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 ما يتوقف على وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 الحق في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 أن يتوقف على وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 والثاني ما ثبت في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 كان في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 بعد عدم وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 مكانه في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 إلى الاشتغال في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 الأول في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 المكان في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 أنه يلزم من حصول المكان وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 عوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 بصدق في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 قوله أن وجوده في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره
 لم يكن إعادة الموضع في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره في ذاته لا يكون له وجود في ذاته لا يتصوره

[illegible]

حالة الوجود يكون مخصصا لا يصل قلنا لا ثم قلنا لان التاثير عبارة عن
 متغير في الوجود على الوجود والوجود الذي على ان التاثير حالة الوجود
 وان التاثير لو لم يكن حالة الوجود في ما ان يكون حالة الوجود او لا يكون
 والا لكان حال الوجود اجزاء الوجود والعدم والتاثير باطل لان التاثير
 اذا لم يكن حالة الوجود والا حالة الوجود لم يكن التاثير متوقفا لان الواقع
 اما حالة الوجود او حالة العدم والمتوقف لا يكون متوقفا في اثنين متباينين
 عدم كونه متوقفا ههنا ثم نقول لو كان كل ممكن محدثا لكانت متناهية
 اذ محدثا لكونها محدثة لازمة واللازم باطل واما قوله ان الاجسام لو كانت
 ازلية في ما ان يكون متحركة في الزمان او ساكنة قلنا لا يجوز ان يكون متحركة
 قوله ان الحركة مستترة في السبوقية بالغير والافلاقي في عدم السبوقية
 بالغير فيلزم الجمع بين السبوقية بالغير وعدم السبوقية بالغير قلنا لا ثم وانما
 يلزم الجمع بينهما لو كان الشيء الواحد سبوقيا بالغير وغير سبوقيا بالغير
 ليس كذلك في ان السبوق بالغير لا يكون الا الحركة وغيره سبوقيا بالغير
 او الجسم فلا يلزم الجمع بين السبوقية وعدم السبوقية في شيء واحد واما
 قوله لو كانت متحركة لكانت بحالة لا يتخلو من الحوادث وما لا يتخلو من
 الحوادث فهو حادث قلنا لا ثم قوله لو لم يكن كذلك لكان الحوادث
 ازليا قلنا لا ثم وانما يلزم ذلك ان لو كان الحوادث الواحدة سبوقية بالغير
 وليس كذلك بل يكون قبل كل حادث حادث آخر الى الابد فلا يلزم
 قدم الحوادث اما قوله انما لو كانت متحركة لكان الحوادث السبوقية متوقفا
 على انقضائها لانها تارة قلنا لا ثم بل يكون الحوادث السبوقية متوقفا
 بحوادث لا اول لها قلنا ان ذلك غير جائز والنسبة ما وقع الا في ما
 قوله انما الحوادث متوقفة في السبوقية الى الابد قلنا لا ثم واما ما قلنا
 ان لو كانت متناهية لكانت محدثة في الزمان يحصل منها جموع وليس قلنا

انه لا يجوز ان يكون متحركة في الزمان ولكن لم قلنا انه لا يجوز ان يكون ساكنة فيه
 قوله لو كانت ساكنة في الزمان لا متناهية ان ليس متحركة قلنا لا ثم قوله ان
 المتوقف في السكون اما قدما او عاقبا قلنا لم قلنا انه لو كان قدما يلزم
 دوام السكون ولم لا يجوز ان يقال تاثيره متوقف على شرط على ان
 والعدم الا انما في ما يتناول في الزمان ذلك الصانع في ذلك السكون ليس
 سلمنا انه يلزم دوام السكون ولكن لما قلنا يلزم احتياج الحركة لها
 وهذا لان السكون لا يكون محتججا في الزمان بشرط المتوقف على غيره من
 محتجج الزمان بشرط المتوقف على السكون محتججا لانه يلزم منه احتياج الحركة
 لذاتها واما طرقتهم في انشاء الصانع في وقتا محددا ووجوبه في وقت
 انهم قالوا الصانع في حادث وكل حادث فله محدث في السكون
 الجسماني له محدث فيلزم وجود الصانع ثم قالوا ان صانع العالم لا بد
 ان يكون قادرا على انشاء كل شيء احيا سميما بصيرا لان هذه صفات
 كمال فلو لم يوصف بها ذواته لكان الباري تعالى ناقضا لنفسه
 عليه من عكس ثم تستكبر في انشاء الوجوداتية بانها لو فرضنا التبعين
 يلزم منه الحيل الى ان لو فرضنا التبعين وفرضنا ان احد ما يريد ان يخلقه
 والآخرة يريد سكونه فاما ان يحصل حادث واحد منها لم يحصل حادثا
 دون الآخر فان حصل حادث واحد منها يلزم اجتماع الحركة والسكون
 في حالة واحدة وهو محال وان لم يحصل حادث واحد منها يلزم ان لا يكون
 واحد منها الا في السكون وان حصل حادث واحد دون الآخر فيلزم ان يكون
 احدهما قاصرا عن الآخر في تمام صفاته وقدرته في التبعين في ذلك
 كل واحد منهما الآخر في الصفات لا الية ثم تستكبر في ان يخلقه
 الله تعالى به وجودا وكل موجود يمكن رؤيته لان الممكن رؤيته في السكون
 والاعراض متعلقة بالوجود والوجود مشتقة بين الموجودات فيكون

كل موجود ممكن في ذاته وانما جعلت ان رتبة الاجسام معللة بالوجود لانها
 معللة بالامكان او بالوجود او بالوجود والاول باطل لان الامكان معلل
 لانه لو كان موجودا لكان له امكن ان يكون في نفسه واذ كان عدسيا لا يفسد
 للعلية والثاني ايضا باطل لان الحدوث عبارة عن كون الوجود مسبوقا بعدم
 فيكون هذا اذ كان عدسيا واذ كان كذلك كان الحدوث من حيث هو حدوث
 عدسيا فلا يصح للعلية فتبين ان الثالث هو المخطئ الا انه قد اخطى ما قوله
 ان العلم الجسدي حادث قبل حدوثه فقد سبق الوجود لغيره في ذاته في
 الحدوث وبعد الترتيب في غير هذا المقام لان العلم الجسدي في ذاته كذا
 حادث يلزم ان يكون ذلك الحدوث موجودا واجبا للوجود لانه في ذاته
 ان يكون محدثا لاجسام احواله ممكنة الوجود لانه كما في باب في العلم في
 فانه قد اوجده هذا العلم هو العلم في جسم والى جسامي في العلم
 العقل وهو مستند الى عقل آخر وهكذا الى ان ينتهي الى العقل الاول والعقل
 الاول يعلم ذاته ويعلم امكنه لانه فيصدر عنه بوسط عقل آخر وعقل
 آخر وهكذا الى ان يتم عدد العقل بعد الاصل فيكون العقل هو العقل العقل
 فيصدر عنه الاجسام المتصورة والصور النفسية والحواسية والاشياء وانما
 قولهم صانع العلم لا بد ان يكون موهوبا بالعلم والقدرة وسائر الصفات
 لانها اوجدها كمال قلنا لا يتم انما صفات كمالها في نفسه في ذاته وانما
 يكون صفات كمالها ان لو كانت ممكنة في حقه فلم قلنا انما ممكنة في حقه في ذاته
 ما وقع الا في ذاته وانما قولنا لو فرضنا العلم في ذاته قلنا لا يتم انما لو
 فرضنا ان احد بهر بكونه في ذاته والآخر فيكون العلم اما حصوله في ذاته
 او لا حصوله في ذاته او حصوله في ذاته دون الآخر وانما كان العلم في ذاته
 لم قلنا ان العلم في ذاته من ذاته وجودها مع ارادة احد فيكون في ذاته
 ارادة الآخر فيكون العلم من آياته في ذاته وجوده اليقين اما قوله

ان العلم لا يوجد وكل موجود يمكن رتبة قلنا لا يتم ولم لا يجوز ان يقال ان
 الروية انما كانت بخصوص كونها جساما وليست جساما فيكون العلم لا يجوز ان
 يكون لا مكانا قلنا ان الامكان معلل بالعلم لان العلم لا يكون معلل في ذاته
 وانما يلزم ذلك ان لو كان الامكان معلل بالوجود في ذاته لان الامكان الروية
 ايضا احرار في العلم جاز تبديل بالعدم وبين قلنا ان وجودها ولكن لم
 قلنا ان الوجود مشترك بين الموجودات وهذا لان وجود كل شيء في نفسه
 والتميز ليس مشترك في كل يكون الوجود مشترك **المسئلة الثانية**
عشر واشياء نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم اما اشياء نبوته
 على الاطلاق فكلها ادعى النبوة وظهرت في اخباره على ما دل عليه
 السوا من الموصوفات في كل من كان كذلك كان نبيا واسم به ضروري في
 اما الزام اليهود في انكار نبوته فنقول عدم نبوته في حقه مع نبوة موسى
 مما لا يخفى على الناس ثابت بالاعتقاد فيعلم ان اشياء الاول وانما
 قلنا انما لا يخفى على الناس لان ظهور المعجزات وخرق العادات بعد دعوى النبوة
 اما ان كان كافييا وحصول العلم بالنبوة او لم يكن كافييا فان كان كافييا يلزم
 نبوة محمد وانه لم يكن كافييا فيعلم عدم حصول العلم بالنبوة في حقه
 لانه لو حصل لكان حصوله بدون الموصوفات لاننا لم نعلم بالضرورة انه لا يجب
 هناك سوى ظهور المعجزات وخرق العادات عتيد اليقين في انما لا يخفى
 على الناس في ثبوت العلم في اشياء الاول وبهذا الطريق يبين الزام النصارى
 واليه في النبوة ان الفلاس لا يتم معيشته لو قلنا بتدبير احواله من غير تدبير
 يمانونه في حقه ورايت ما جات على يد ان يتبادر الى اذهان بعضهم ببعض حتى
 اذا جتمعوا كان احدهم يكتفي فاعطوا الى الاقامة بالعلم والحق في اجابوا
 الى ان يكون في معاشاتهم ومناجاتهم ونبينا فيهم قانون مرجع اليه فان
 علمهم متعارضة متناقضة لا يتفق بعضهم ببعض فيؤدي احدهم الى الحق

نبوة ص

فانقضت الحكمة لا تبتدئ ان يبعث شخصاً مخصوصاً بآيات ومبشرات ليسلمهم
بالسننهم ويبلغ اليهم الاوامر والنواهي ويحكم عبادة ربهم وينكر لهم الرسل
اليهم ويهديهم الى الصراط المستقيم **فمنع الحكيم** من الخلق والخلق والخلق والخلق
على الذوات الشريفة ذوي العلم والجد

ان قيل لو علم الله فيهم خيرا لا يبعثهم ولو اسلمهم لتوالت بئس لو علم الله فيهم
خيرا لتوالت وتلك الحال اولى من ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التوالت
بل الانقياد قلنا الجواب عن ذلك من وجوه اما اولها ان الله اعلم بطبيعة
كل جملة اذ لو كان الحال وهرج تارة البرية فلا يصح كبري الشك في الاول
واما ثانيا فلا يخفى ان النبي باطله اذ علم بان فيهم خيرا حال والحال
جاء ان يستلزم الحال والجملة فاما يلزم ذلك ان لو علم فيهم خيرا لم يكن
ممنوع بل علم فيهم خيرا منكمرا فجد ان يجمع بين القولين لانه يكون
ذلك في غير عدم القول لم قلتم انه ليس كذلك لا بد من دليل

ان قيل لو جعلناه ملكا بجعله رجلا لو صدق لصدق ملكه ولو كذب
رجلا بجعله ملكا لو كذب لصدق ملكه فالتالي كذلك يجب ان يكون ملكا لكن
الرسول ليس بملك بل ضرورة فتقول الجواب عنه من وجهين اما الاول
فان لا يحرران يكون اتنا في عاتق وهرج لا يتصور اصل الكذب ما لها واما
ثانيا فلا يخفى ان النبي في اتنا من الاستنساخ ما لم يكن الاستنساخ كليا لم قلتم
انه كذلك لا بد من دليل **فائدة** من فوائدنا

التي لم يبتدئ الله او ردا بالوحي الحسن السدي فيهم حيوانا الحكيم
اذ وجب على الحكيم البسيط الى ان يمشي فيهم لان هاجر
وب من مودة ذانية فتقول اما ان وجب وجوده عن متفكر من

وجوده فلم يجبا معا وان لم يوجد متفكر من وجوده فذوق خلقا
وجوبه واوراد عليه بالوحي ان يبت وجب وجوبه ولم
يجب وجوده بل وجب وجوبه واوراد عليه **لا يلزم** من ثبوت المكان
المكان الثبوت من صدق كل قرب بالامكان امكان كل قرب بالثبوت
فان الاول حكم بالثبوت للمكان والثاني حكم بالامكان للثبوت
فيما متفكر من متفكر فان ايضا لان الحادث في الازل للثبوت
المكان وليس للمكان ثبوت في الازل والامكان يكون دائما **فان**
الذي يستلزم اليه فعل العبد قادر لا يتناقض ولا ينافي من العبد في الاتفاق
ينبغي ان يكون الثاني ليس الذي يستلزم اليه فعل العبد فيكون استلزام
فيلزم الجبر **فصل** في العبد مستند الى الله والاصدق انه مقدر فاعل
لما يصدر من العبد ويصدق على مقدره انه غير فاعل شيء من الاشياء وذلك
باطل وانما قلنا لصدقه على ذلك المقدر لانه لو كان لصدق على ذلك المقدر
انه فاعل شيء لوجوب صدق هذا المقتضي على ذلك المقدر لانه لو كان
ليكن يتعكف قولنا لو كان غير فاعل لما يصدر عن العبد كان فاعلا لشيء
الى قولنا لو لم يكن فاعلا لشيء كان فاعلا لما يصدر عن العبد وذلك باطل
رغم المتطيقون ان المتفكر المجردة لا يتصور شئ من ثبوتها وكذا كذا لانه
الحكمة هو غير صحيح ضرورة صدق قولنا فيكون اذا كان الجمل في امره
حيوان مع كذب قولنا فيكون اذا كان الجمل حيوانا فلو طار او انا
كانت كاذبة لانها لو صدقت ومعهما صدق دائما لصدق دائما لهما
في وقت وهو حال وبثبتين عدم انهما سلبا لهما الحكمة لان الحكمة
كل منهما يستلزم انهما سلبا لهما الجواب لا يتم كذا يتعكف فان ثانيا لانه
لقد صدق على بعض الاشياء وهو اذا كان الجمل فاجبا حين يصدق
المتفكر في ثبوت لصدقه ومعهما صدق دائما لصدق دائما لهما

في وقت ما وهو حال قلنا قد يصدق المقتضى الجزئية على موضع معين لا يخفى
 في شيء من الازمنة قال ابن كونه في جوابه ان غنيت بصدق دائما
 في كل الاوقات الواقعة والمقتضى فاللازم على تقدير صدق هذا ان
 استلزامه على مقدم انما هو صدق ما ليس في وقت ما وحين او متناهي
 وليس في كل حال في المثال الذي مضى به التمسك بضرورة صدق في وقت
 كونه ذا جناسين من الاوقات المتعددة وان غنيت بذلك صدق في
 كل الاوقات الواقعة فقط فلاما لزوم صدق الثاني في الواقع
 الحكمة مستلزم المكان صدق الغنية فنقول لو استلزم لا يمكن
 استلزام المقتضى بالصادق في الحال واللازم باطل فكذلك المقتضى بالضرورة
 ان تولى لا شيئا من الممكن ان يكون له وجود دائما وبغير الممكن
 ان يكون له وجود دائما يمكن خاص معدوم بالامكان العام فضا بالصادق
 في نفس الامر والاحتمال مستلزم ان بعض الممكن الخاص الموجود دائما معدوم
 بلا مكان العام وهو مستلزم لامكان بعض الممكن ان يكون له وجود دائما
 معدوم بالفضل وذلك مستلزم لامكان التناقض في امكانه في الحال
 ولما نفي الثاني فظاهرا واجابا بسكون كونه بان الدوام لا يتحقق الضرورية
 فلا يجمع الا مكان الخاص والوجود الدائم فيكون مقتضى الاول في
 كل ممكن خاص موجود دائما معدوم بل محتسب الوجود ولو كان انشكاك
 الدوام غير الضرورية فلاما في كل ممكن خاص معدوم بالامكان العام
 لان بعض ما هو ممكن خاص موجود دائما وكل ما هو موجود دائما محتسب
 ان يعدم بالفضل لاستحالة التناقض في الحقيقة **المدعى** او ملزوم
 ان يرضى منه ثابت فثبت المدعى لان اللازم مع عدم الملزوم اما ان
 يكون مدارا لاهلها وجودا معدوما او لا يكون وعلى التقديرين يلزم
 المدعى **قوله** ان المكان العام مسبب عن الطرف الخلف لوجود

الوجود منها في التوام كل محتسب ممكن بالامكان العام يوفقا بتمام
 الضرورية الدائمة مع الكبر المشروطا بما لا يتبع ضرورة مطلقة خلافا
 لمقتضى المتكسبين فانهم زعموا انها دائما تباه الى الكبر وقت على ان
 الكبر ضروري للملا وسطا مادام وصف لا وسطا ووصف لا وسطا
 دائما لذات لا يفتقر الى الضرورية ان يكون ضرورة الكبر دائما لم يفتقر
 ولا يتبع بالضرورة الذاتية الا ذلك **الضرورية** الذاتية الحقيقية هي
 الدوام الازلي مساوية للضرورة الذاتية الحقيقية بغير الضرورية
 الذاتية لانها دائما تحققت الاولى تحققت الثانية اما الاولى فلا تستلزم
 اشياء الدوام اشياء الضرورية واما الثانية فلا تلزم صدق الدوام
 الازلي عند صدق الضرورية الذاتية الحقيقية بغير الضرورية الذاتية
 لصدق الدوام الازلي وصدق مع الضرورية الذاتية يستلزم صدق
 الضرورية الازلية لان الضرورية الذاتية من مقتضى التمسك بالحوال
 عن الموضوع ما دامت فلا موجودة والذات ازلية بكم الدوام
 الازلي فثبت الضرورية ازلا ولا يخفى للضرورة الازلية الا ذلك
 وما قيل من ان الضرورية من الدوام وبما مشتركة في الجزء
 اقام فيكون المقتضى بالضرورة انهم من مقتضى الدوام فاسد لان
 التمام انما يثبت بين الجزئين لا بين المجموعين فيوزان يكون جزءا من
 الجزء والمجموع هو المجموع **قوله** في الجزء انما اكرية فغنى الانضمام
 يحصل في جزئها فغنى او يكتفى بمحصل جزئها فيقتضى قلنا غير ممكن
 وقيل فيكون مرجعا من اربعة خطوط كل منها اربعة اجزاء فان لم يكن
 بين الاجزاء الاربعة التوافق في مقدارها في الخط كالفضل وهو باطل
 وان كانت فان كانت مثل الا افا لخط صغير الضلع وان كانت
 اقل فيقتضى قسما لا يمكن مرجع ذلك قلنا وانه الخطوط المربعة

بالحال المشترك وبالحال الجزئي يكون الجواب على سبيل وان كان الواحد شيئا آخر
 فبغيره **الجواب** اذا قيل انما يختلف حقها كما كان السبيل في غير كثيره مختلفا في
 والسؤال واحد والسؤال الواحد الى شي واحد وهو الذي يتجدد في ذلك الكثير
 فكان سبيل مما يتجدد تلك الحق التي لا هو الحق المتساوي لجميعه او يسبيل عنه
 كثير من وجه واحد من وجه واحد بل يطبق ذلك الواحد الذي هو كثير من وجه
 غير الوجه بل هو وجه واحد **الاجاب** انهم قالوا كل متضمن هو متضمن في
 الحكم وتحتي اثنين في الكيف معده واحد وتاثيرها في انقيص في انما مثل ان
 اما استلزام الوجهية ان البتة فلا نه لما استلزم المضمون التالي وجعل السبيل
 معلوم من متساوي استلزام الشيء الواحد للمتضمنين واذ لم يستلزم فيصنف
 البتة الزمنية المركبة من مقدم الوجهية وبتضمن ما يلها واما استلزام
 البتة الوجهية فلا نه لما لم يستلزم المضمون التالي وجعل السبيل متضمن
 والآن ان لم يستلزم الشيء الواحد شيئا ولا متضمنه وانما يقال في ان
 ان تقول على الاول لا يتم احتياج استلزام الشيء الواحد للمتضمنين فلو ان
 كونه محال وهو ان استلزام المحال الى محال لا اذا كان واقع او محتمل
 بناء على لا يجوز استلزامه للمتضمنين وعلى الثاني لا يتم احتياج استلزام
 استلزام الشيء الواحد الى شيء من المتضمنين بل هو واقع فان كان كونه
 ناطق لا يستلزم كون المحال ما بينه ولا عدده ثم الشيء الواحد على ما علم
 طرأ المتضمن والآن ان اتفق المتضمنين في الخارج وانما محال **الجواب**
 المتضمنه من ان يحد من ان لا يشترك بين الزمنية الصادرة المضمون
 والآن تنقيد وجهه بتدبيره بالمتضمنه ثم يكون بانها اذا عطف المضمون في جميع
 الاحوال والافاقات مصحبا لصدق التالي لم يكن صدق المضمون في شي
 من الاحوال والافاقات مصحبا لصدق التالي وان لم يكن صدق المضمون
 في شيء من الاحوال والافاقات مصحبا لصدق التالي في جميع الاحوال

المتضمنين وارتفع غمها ثم انما قد ورن لما وقعوا على الزمنية الصادرة المضمون
 بل محال في بعض الصور ولكن ان يكون المحال مستلزما للمتضمنين وان
 يكون المضمون غير مستلزم لاحد طرف المتضمنين التالي لم يكن محال في الزمنية
 مستلزما عنه ولم لا حصل فيه جعل لزوم التالي من التالي فمقتضى اذا صدق
 محال كان آتيت يلزم ان يكون قد صدق سبيل البتة اذا كان آتيت لم يلزم ان
 يكون قد صدق اذا صدق سبيل البتة اذا كان آتيت يلزم ان يكون قد صدق
 قد يكون اذا كان آتيت لم يلزم ان يكون قد صدق لان مقدم لا يكون انما يتبع
 بين لزوم التالي ولا لزوم او محتمل من وجه **الاجاب** انهم علموا ان
 تنسج حكمة في كتاب الجوزية بهذه العبارة وحكمة ان كانت حكمة لان ذلك
 الشيء اذا امكن الاتفاق بالحوال يكون سببا ما يمكن ان يقال على الحوال في
 بالحوال في الفعل واذ لا يتبع ان يغير ذلك الشيء مقولا عليه محال فلو ان
 ان يكون شيئا ما يكون محال مقولا عليه بالفعل متضمن بالحوال في ان
 يقول كون الشيء من محله لا لا يتبع ان يكون محال مقولا عليه بالفعل متضمن
 بالحوال في سبيل حكمة لان محتمل الحكمة هو ان بعض ما يصدق في محله محال
 بالفعل يصدق عليه بالحوال في محال كان التبع لا ان يرضى المتكلم
 ذلك الشيء بالحوال بالفعل فيكون حكمة بالحق لا لثقافة بالحوال في محال
 في ان حصل فيكون كذلك في المحال اذا كانت فحقيقة لا يجوز ان يقال انما حكمة
 يكون المتكلم حقيق في حكمة والا فاعتبارا ما هو لا ضمن **الجواب** ان
 كون شيئا محال يتبع ان يكون محال مقولا عليه بالفعل متضمنا بالحوال في
 محتمل الحكمة لكنه مستلزم محتمل وذلك لان فرض كون المحال مقولا على
 ذلك الشيء بالفعل لا يلزم منه محال فيكون ذلك الشيء متضمنا بالحوال في
 لا يلزم من كون ما هو متضمن بالحوال متضمنا بالحوال في محال وهذا هو المحال
اب ان المتكلم ان الممكن لا يستلزم المحال فيل فيه نظرا او لا فلا نه

تكون كما كان واجبا لوجوده موجودا كالموجود الاول وهو صدق صدق
 نقيضه وهو قولنا على ما لم يكن الوجود الاول موجودا لم يكن واجبا لوجوده موجودا
 وهذا يستلزم الممكن على ما لم يكن الوجود الاول ممكن وعدم واجبا لوجوده
 ولما تأينا قلنا جاز استلزام الحالى الممكن كلفه وجوبا واجبا لوجوده
 جاز استلزام الممكن الحالى جوبا بالعكس اجاب بعد من الاول باننا لا نعلم
 عدم الوجود الاول ممكن وذلك لان الاول الممكن فقولنا الممكن لا يستلزم
 الحالى هو الممكن بالقياس وجب الغير وعدم الوجود الاول وان كان ممكن لانه
 هو ممكن لغيره لوجوده غلبة وعرفنا ان الاستلزام الجزم ليس يستلزم
 بالتحقيق لان المقدم وحده لو كان هو المستلزم الثاني فانيا وجب وفرضي
 المقدم وجب الثاني فيكون كلفا وقد فرضي جوبا بانه وان كان وجب
 شيئا او يستلزم الثاني فاذن لا يكون له وحده مقدا وقد فرضي مقدا
 بانه والمتوقع من كذا ان ينظر في هذا الجواب فان كان محققا فقولنا
 والاف المتوقع من انما ان يجب عليه جوبا بانه وبين ما هو الحق
الجواب استلزام عدم الوجود الاول واجب لانه ليس باستلزام ممكن
 الحالى بالضرورة فانه انما يستلزم عدمه عليه السبيل الاول فقولنا عدمه
 الاول فان ذلك لا يتحقق بالضرورة الاول لو كان مقبولا بعبثية يكون
 السبيل الاول واجبا لانه مقبولا عليه لعدم سبيل كان لكانه المستلزم
 او لم يكن فان لم يستلزم الممكن على ما لا يكون هو بالافتقار وهو غير
 كون السبيل واجبا لانه فانه غير ممكن في عدم السبيل الاول فانه يستلزم
 عدم الوجود لخلق الاول فانه انما اضيق السبيل الاول لا غير وانما قولنا
 الذي لا يستلزم الحالى هو الممكن بالقياس وجب الغير وعدم الوجود الاول
 وان كان ممكن لانه فهو ممكن لغيره لوجوده غلبة فليس سبيل لا يمكن
 ان يكون ممكن قطا وهو ممكن لغيره لوجوده غلبة وجب جوبا بانه

معه وجب فرض عدمه وانما جوابه على الشك الثاني فسد يد والاضيق على الثاني
 بمثل ما اجبت على الشك الاول وهو ان الممكن الذي يستلزم محالا يستلزاما
 لا يستلزم من حيث انه محال بل انما يستلزم من حيث هو معقول على ما يحضر
 في العقل بالاعتقاد وهو كونه محالا هو احد اقسامه غير متعقلا بل هو
 ان الممكن هو الذي ذكره دام ففسد **السبيل** قال الامام والممكن على
 من الممكن والنفصل الزمنية والافتقار والافتقار قد يكون محسب
 ذات المقدم ان يكون الحكم المذكور باثباتا دام المقدم موجودا كقولنا على ما
 آتت جوبا مادام ذات آتت هو موجودة وقد يكون محسب المقدم كقولنا
 على ما كان آتت جوبا مادام ذات آتت مقبولة بوصف آتت وانما اولها
 وكذلك الاضروحة وقد يكون الحكم محسب معين او غير معين على ذلك
 والممكن انما هو السبيل بوجه يوجب هذا الكلام والمتوقع بيان وجهه
الجواب الشك ان الافتقار الى المذكورة وغيره يمكن ان لا يلاحظ
 في الشرطيات وقد وعدنا ان السبيل بيانها فالتب اللواحق كلفها
 لما كانت فليد الفكرة لم يستعمل احد من المحققين بالشرع فربما
 تباركوا واما ما وجدنا لا حصرها كلاما مبيها او ما اتفقوا على
 فيها الى الآن واسد المتوق **الثاني** من قبل السبيل بالعبثية الدائمة لا
 تنحل لان عدمه في قولنا على ان يكون بالامكان الخاص ان لا يكون كائنا
 وكل ما يمكن ان وقت يمكن لكل الاوقات والازمان الاستغناء عن الاستغناء
 الى الابد في الغنى وانما على فان كل ان لا يمكن ان يكون دائما كائنا
 وقد توارى كل ممكن لا يلزم من فرض وجوده محال ففسد صدق قولنا انما
 لا يمكن ان لا يكون كائنا ففسد سبيل الدائمة ان يكون وهو قولنا لا
 من كائنا بانه كائنا في الازمان او كائنا في الازمان كائنا في الازمان
 واذا ثبت ان الشك ان السبيل بالعبثية الدائمة لا تنحل فليست الحق

١٤٢
 هو متصل بهم والفضل هو المحصل لذلك الجسم الذي لا يملكه لا حصل وقوع الجسم على شيئا
 والواقع على شيئا مختلف لا يكون محصل الوجود والاداء بالحقبة هو هذا المحصل
 لا العلية بالحقبة المتعارف فان الجسم على الفضل وانما يحصلان على النوع
 ولا يحصل محصل على علة لا المحصول وانما على المركب منها **وهي**
 قالت الحكمة واثبات السبوت والصورة الجسم متصل واحد بذاته وفي كان
 كذلك لم يتركب من السبوت والصورة اما الاول فهو على معنى الخلق وانما
 الثاني فلا يشتمل الا اتصال والافصال وانما اتصال وان كان القول هو القوة
 الجسمانية لانها لا يتخلف عن الافصال والحق بل بحسب الصفة في القول وبهذا
 السبب لا يجوز ان يكون جسماني ان يكون في الجسم شئ من الصورة الجسمانية
 يتصل بالافصال والافصال فهو لا يكون مجسما هو الموصوف بالآخرين وهو
 الجسماني السبوت لا يتصل به الا بالحق ان دل على اثبات السبوت فانما يدل على
 جسم يتصل الفضل والوصل وليس كل جسم كذلك لانما تقول طبيعة واحدة
 طبيعة واحدة محصلة فيكون متصفا بشيئا واحدا فان انقضت في شئ واحد
 وهو عند طمان الاتصال احصاها الى المادة انقضت في الصور والافصال
 لم يكن طبيعتها واحدة حيث لا يتصل بالحق الاول ان طبيعة واحدة لا محذور
 واحدة ولا يتم بانها ان متصل بذاته طرأ عليه لا انفصال في صورة من الصور
 ولم لا يجوز ان يكون الجسم اني يتوحدون انما بسيط لا يكون بسيط بل
 يكون مركبة من جسم صغاريب يطغى في طرأ على الطبيعة لانها لا يمكن ان
 مد هيبة في طرأ على الجسم عند اتصالها بجسمه وفي لم يشتمل الفضل
 ما كان متصفا بذاته واذ لم يشتمل الفضل ما كان متصفا بذاته لم
 يلزم اثبات السبوت لانها تقول ونحوه من الاول بان طبيعة واحدة لا
 مادة وانما جسمي وانما نوع محصل لا جاز ان يكون مادة لانها متوحد على
 الا متوحدت في الحقيقة وغيره بالحق من المادة بمقول شئ ولا جاز

١٤٣
 ان يكون جسم لان الجسم يتوحد وجوده وحصوله على انضمام شئ الى محصل
 وطبيعة ان شئ ليس كذلك فيبقى ان يكون انما محصلا فيكون طبيعة واحدة
 ومن الثاني ان كل واحد من تلك السبب انما يجوز ان يتوحد وهو ما لو لم
 طبيعة كل واحد من السببين وطبيعة الجسم وطبيعة الجسم طبيعة واحدة
 فكل واحد على المتصلين الاتصال جاز على المتصلين لا انفصال وبما يمكن
 فاذ لم يد لا يمكن ان الاتصال على المتصلين من محل وهو السبوت في الاستدلال
 كلامهم وتقول ان يقول ان اردتم بان الاتصال الا ثبنت في لا يجوز ان يكون
 القول بل لا بد من الاتصال وان اردتم عدم الاتصال فلا يتم ان الوجود
 شيئا هو صفة لعدم الاتصال بل الوجود في الوجود هو الاتصال المتحد وهو
 ايضا ان هذه الحجة مبنية على بطلان مد هيبة في طرأ على السبوت لان السبوت
 مركبة من جسم صغاريب يطغى في طرأ على الطبيعة لانها لا يمكن ان
 كانت تلك السبب بطرأ وفيه الطبيعة وهو مجموع في علم ان السبوت
 هذا المد هيبة يكون كونها في وفيه الطبيعة فكلما سببتهم يستلزم
 ت وفيها في علم انما ذلك في نفس الامر لا بد من برهان وايضا في علم
 ان طبيعة واحدة طبيعة نوعية محصلة فيكون لانها لا يتوحد على ما يتوحد
 انما محصلا اياها فكلما لم يتم انما ذلك في طرأ على السبوت دليل **الجواب**
 الاتصال هو عدم الاتصال اعلم ان شئ ان متصل ومثله الاتصال لا
 يجوز ان يكون قابلا لعدم نفسه فان لم يكن في الوجود شئ يوصف بعدم الاتصال
 على ان يكون متصفا بالوجود ولا يتخلف في شئ بل انما الاتصال بالمتحد
 لان الوحدة والعدد متقابلان فان كان الوجود شئ يكون مادة واحدة
 ومادة متحدة فلا بد ان يكون ذلك في نفسه لا واحد ولا متعدد وان
 في الوجود موجود غير موجود في نفسه بالوحدة والعدد فلا بد انما على السبوت
 البطلان غير البطلان فاذن المادة على تقدير تعديل اللفظ ايضا ثبت وليس في

الجنبة مبنية على ثبوت البسائط ولا على اختلافها إنما هي مبنية على وجود
المادة لكل ما لا اعتداده يمكن ان يتصور انفصاله فان الاعتداده من حيث
اعتداده قابل للتجزى ولو اذ لم يكن الاعتداده يستلزم توهم عدم وجوده
والوهم كالا اعتداده الحاصل في عند من يقول ان المكان معلوم مثله لان شغل
الجزء فان ذلك الاعتداده لا يمكن ان يتصور فيه انفصال والا فالحال هو
التفصيل في المكان وانما يرضى للتجزى شيئا يتجزى المتكسر في غير ذلك لا يتصور
فيما لا انفصال فان قيل ان اجزاء الجسم لا يقبل التجزى كما نقل عن فيثاغورس
اجزاء من الشيء الذي لا يقبل التجزى ولا يمكن ان يجمع فيه الانفصال لا
يكون منه الاعتداده الجسمي فلو كان من اعتداده قليل يستلزم بافهام البعض
الى البعض الى البعض وكل اعتداده قليل او كثر يمكن توهم الاثنية فيه كونه اعتداده
فجهتين واذا امكن ان يتصور فيه انفصال والوصل وجوب تجزئته في ما هو
قابل للوحد والاعتداده في اثبات الخط **الثاني عشر**
قول الحكماء اثبات امتناع التماثل في الصورة انما هو انما يثبت
فاما ان يكون ذلك بوضوح او لم يكن فان كانت في ما نلاحظ او خطا وسط
او جسم وكلها باطل وان لم يكن البسائط ذات وضع عند تجزئها عن الصورة عند
لحوق الصورة بها اما ان يحصل في جميع المواضع او لا يحصل في بعضها او
يحصل في بعضها والاول والثاني باطلان بسبب عدم العقل واما بطلان
فان حصولها في موضع دون آخر يتلزم بلاحج لان نسبتها الى جميع المواضع
الجزئية نسبت واحدة ضرورة انما قبل لحوق الصورة الجسمية بها ما كان لها
بموضع دون آخر بعد لحوقها بها لم يكن لها اولوية بمكان في دون الآخر لان
الصورة النوعية التي تحتها انقضت مكانا كلياً ولان ان تقول هذه الحجة
على تقدير صحتها انما يتلزم في الجسم الجزئية من الانواع ولا يتلزم في
الجسم الكلية النوعية لان في النوع الواحد لو كانت خالية من الصورة

النوعية ثم تحت الصورة النوعية انقضت مكانا كلياً للصورة النوعية وولم
ان من ذلك ومن ان البسائط لا تجزئ عن الصورة كنيها كانت **الجواب**
مكان النوع الواحد لا يكون مكانا كلياً بل مكانا لكل النوع ومكان لكل النوع
الكلية سائر الانواع واختصاصها هو احد من الالكية دون غير ما يكون مخصوص
فان قيل انما اختصاصها بالصورة النوعية التي انقضت بها قبل اختصاصها
كل صورة نوعية بمكانها دون غير ما يختص بها قبل اختصاصها فلو كان في
الالكية تمايزا في الجسم ولو كانت الجسم يتخصص بها كانت تمايزه قبل
الجسم وذلك محال **الثالث عشر** فالتماثل في البسائط كما لا يتصور
الصورة الجسمية لا يتصور في صورة اخرى نوعية لان بعض الجسم يقبل التماثل
بسرولة وبعضها يقبلها بغير بعضها لا يقبل في مختلف اللوان اما
للصورة الجسمية التماثل في كل الجسم المشترك في اللون مع الاختلاف في اللوان
وانه محال واما للبسائط وهو محال لان البسائط قابل والتقابل لا يكون
وانما التماثل من خارج وهو محال لان التماثل في الخارج المخالف في البسائط
الجسم واحدة واما الصورة افرادها هو الخط والتقابل انما هو في الجسم
المخالف في جميع الاجسام متساوية وانما كانت متساوية ان لم يكن مستوي
ببعضها متماثلة ولم يكن بغيرها متماثلة فمما قلتم انه ليس كذلك في الجسم
سواء اختلفت الصورة لا اختلفت في استواء البسائط او اختلفت فالتماثل
الجواب الجسم المتماثل للصورة التي لا تخالف موادها كالنقطة
التي لا يكون للصورة مختلف في موادها وذلك في البسائط في
والسبب في خارج مركزها وبعضها كوني ولا شك في ان تلك الاضداد كانت
يكونها متماثلة فان التماثل في الخط واحد كانت الاضداد في البسائط مختلف
المواد يكون مختلفا في البسائط لان البسائط من النوع الاول وينبغي بالمتساوية
الجسم التي لا تخالف موادها فالبسائط متساوية لان بعضها يميز في الصور عنها

فبما صور غير ما هو حقا فاحوالها ولو اذها كالوضع والكمية والكتلة
 وغير ما علم ان لها مبادي غير المبدأ التي رقت العلى نسبت الى كل واحد منها
 واحدة وغير المادية المشككة واذا كان كل جسم منها يخالف في عيني
 ملك الاحوال والوازم وزايل عنه الخال او اللازم الذي يختص به لولا الخلق
 وسرك على الخال او اللازم المزايل عنه وهو لا يمتنع في ذاته بل الخال
 واللازم قسم في كل شيء صورة نوعية وانما عرفنا ذلك فانه مع قبول ما هو
 خارج عنه عليه يتحقق ذلك الخال او اللازم بعينه وكذلك في ذاته
 انهم الا اذا كان المتبدل في سائر احواله لا يمتنع في ذاته عند الخلق
 اذا صعد او خفي او سكن او كعب فترام تركيزه وتماثل وبرد
 استدار ففوق ان طبيعة يتحقق ذلك في كل الطبيعة بما يتعارف في صورة
 نوعية **الاجابة** قال المولى الفضل انما هو في شجرة الاشياء
 المتنازعة عند التحقيق لا يتحقق الا بعد الموصية وهي انما تكون في صورة
 والحق ان بين المعلوم لا كيف اتفق بل من حيث لا يكون لاحد ما دخل
 في علية الاخر وكل شيئين لا يكون احدهما على الآخر ولا يكونان معلولين
 باثرهما انما لم يكن بينهما تلازم اذ يمكن فرض وقوع كل واحد منهما بدون
 الآخر ولا يعجز عنه شك في وقوعه وهو ان المتنازعة عبارة عن امتناع
 تحقق المعلوم الا عند تحقق اللازم وجودا كان او ذهنا وفي علم ان يكون
 بين معلولين متنازعين معلولين اتفق تلازم بالقياس على كل شيئين
 والا وسطا لمتنازعة مثلا ففرض ان آتت معلولان معا وبان في كيف
 اتفق الا يكون لاحد ما دخل في علية الآخر فيضد في مقتضاهما
 كما كان اجمعا وجودا ووجوه وكلما كان في وجوبه اوجبهما في
 كلي وجوب اوجبهما بناء على ان القياس لا يثبت من المتصلتين
 اللزمتين في مقتضى الروية وهو المسمى **الجواب** ان اربابا تلازم

عدم الانكسار في نفس الامر وكان الخلولان معلولين عند تامة مشتركة كما لا يخفى
 قطعا كنهم يتناولان السمة التامة الواحدة لا يكونان معلولين وانما يتناولان
 به اشتغال العقل من احدهما الى الآخر وقد يتناولان المعلول لا يتسلم الا وجوده
 ولا يتسلم تحققه بمسئله وان السمة الواحدة قد يكون بانفصال في عينها
 عند معلولين وكل واحد من الاربع لا يجب ان يصير مسئلة للاحد الا في عينه
 الذي يتحقق به المعلول الا في واحد من الاستلزامات مثلا انكسار اول معلول للمعلول
 والمعلول الاول علة للمعلول الثاني وتصور انكسار الاول لا يتسلم تصور العقل
 الثاني لكن اذا كان لاحد معلولين مدخل في علية الآخر فلا يمكن في الوجود
 والصورة وكما في المتنازعات **الاجابة** اجمع انكسار على ان
 لا يمتنع صورها عند الترتيب للاحتراف بشيئين احدهما انما لو فدت كان
 كونا وفدا لا لا جابا والثاني انه اذا وضح لك في السمع والابصار انكسار
 الى انكسار هو كونا نشأ عن حرفة سدة حلل التركيب لا يستحيل انكسار كونا
 وتبين ان يتناول في الاول سلة انه لا يخرج في نفسه صور البسائط بل
 بل يكون كونا وفدا لا لا انكسار ما في الثانية وعلى الثاني لا يمكن انما لو كانت
 في سدة لا يستحيل انكسار كونا وانما استحال لو لم يكن متشعبة فانه
 فم حلت ان ليس كذلك لانه لو لم يكن **الجواب** تنازع الكيفيات
 على بناء الصورة النوعية كما يحصل عند اشتراك الماء والبارد بالاء الى معلوم
 وتركيب انكسار هو الماوية الشك في معلوم ولا شك انها يتناول كل كينونة لها
 في بعضها ببعض حتى يحصل كينونة متوسطة عينية في بعضها فكل
 صورة با اوصاف بعضها لم يبق تلك الكيفية او اخف عن التوسط المتنازعة
 لها ديرا ومؤكد اسم يتنازع الاجسام في صور بعضها بعد التماثل في الخلال
 والاربع في بناء الكيفية المتوسطة بناء الصورة الكيفية المتوسطة بناء
 على حالها وانما الكيفية المتوسطة قد يكون بين جسمين محسوسين غير متشعبة

عش

بأنه يصور ما بين أعضاء الجوارح والرسبة والرسبة **عش**
 ان الزمان موجود ومبني من متحدة الازمان لا يوجد اذ هو الموقوفة على
 متحدة لان كل لا يفرأ اما ان يكون لها حضور او لم يكن فان كان لها حضور
 كل واحد من تلك الازمان حال حضوره من غير متحدة لا جائز ان يكون
 متشكلا وان لا يكون الحاضر حاضر بل بصفة واحدة ولا جائز ان يكون غير
 متشكلا بل يلزم تساوي الآفات وان كان حال ان لم يكن لها حضور لم يتوالى في
 الزمان املا لان الماضي هو الذي كان موجودا في وقت كان حاضرا في
 المستقبل هو الذي يتوقع حضوره في وقت لم يحصل بعد في الماضي ان
 يكون شي من الزمان حضورا احتمل ان يصير متفصلا او مستقبلا وما كان كذلك
 لم يلزم بعده لان بقاء العقل جاذبة بان لا يوجد له والماضي ولا في
 المستقبل ولا في الحاضر فانه لا يكون موجودا **الجواب** الزمان
 متعلق بمتعلق غير قادر على ان يفسد اقسامه الا بالانقراض وينعدم وقائه زناه
 وفيه له ان كانا بحيث لا يوجدان معا ولا يمكن ان يكون شي في زمان لا يوجد
 معا كونه في زمان لا يوجدان معا ولا يمكن ان يكون شي في زمان لا يوجد
 يكون جزأه والآن المكان المتصل الى جزئين متصل الى شئ اخر فاما ان
 الحاضر لا يكون في شئ واحد وفي شئ لا يكون جزأه ولا يمكن ان يكون ذلك
 الزمان حاضرا وليس بين الماضي والمستقبل زمل هو حاضر بل لما يكون بينهما
 آن وهو بين جزئين الزمان وان لم يكن متوالي وجوده في الزمان الى ان يفسد في
 منه ان لا يكون له وجودا املا فان الماضي له وجود في معنى ولكنه وجود حاضرا
 والى حاضره وجودا في معنى وجوده في معنى يمكن ان يستعمل في الحكم بان لا يكون
 في وقت لا يكون املا غلط من باب سوء اعتبار الحكم **عش**
 فانه لا يسطور اصحابه ان الزمان عرضي هو متعلق بالحركة والحركة علة البرهان
 على ذلك ظهوره عليه في شئ مستند من ضد متحرك وهو ان الحركة عالم يمكن موجوده

عش

١٤٩

لم يصرفه للزمان لان العلة مقدمة على المعلول في الوجود ومن جملة
 الحركة هو الزمان لان الحركة لا توجد بغيره عن السمتة والبنو المستبينين
 لوجود الزمان ومن كان كذلك لزم ان يكون مقدما على الحركة فلو كانت الحركة
 علة للزمان لزم تقدمها على الزمان فيلزم تقدم كل واحد منهما على الآخر فانه
عش **الجواب** هذا كذلك فيكون الحركة علة للزمان وقيل والذم على من افترض
 ان الحركة مرتبة في حركة بمرتبة او شرط في وجود الزمان ثم ان الزمان شرط في
 تحضر الحركة وتبينها كاشف في الصورة واليه لا يكون الصورة في جريتها
 صورة بقاء لعله الهميل واليه لا يوجد بوجه ما لم يخص الصورة وتكون ذلك كاشف
 بطلانهم ويلزم ان يكون القواعد التي المشبهة انظارا وتفرقات في الزمان
 البتة لزم شأ الله تعالى وقدر الله تعالى لذلك ليكون مذكرا له ولم يكن
 حجة لتحقيقه **عش** **الجواب** ان مقتضى ان المكان في الزمان من غير ان يكون
 مكان اجسام هيولى وقال انه العبد الذي سجدته اجسام وقال ان سطوح
 الباطن من اجسام الحواس للسطح الصافي من الجوارح والقاطن بالبعد من
 من جوارح متعلق عن اجسام ومنهم من لم يجوز وعلموا واحدا من قول السكات
 مشهورة فاستوقع من افاد العام لزم من هو الحق والمكان سببا كافيا
الجواب ان سطوح المكان اذ السطح الباطن من اجسام الجوارح
 في المكان ثم انه قوله في المواضع لا يتشبه على هذا التفسير من عند قول
 الجوز من مكان المكان فان كان كل الارض هو السطح الباطن لها وهو ليس
 مكان كل في الارض من جوارح ذلك السطح والاشبه عند بعضهم ان
 المكان هو ما يعم عند عدم اجسام ومنهم ما يقوم مقامه ان غلا وهو
 في اجزاء قائم بذاته يمكن ان يشترك جسم وزوال عنه ولا يمكن ان يكون خاليا
 عن جسم املا في هذا ايضا كلام طويل كاشف عن اجوبة الاقوال التي في هذه
 وهذا المكان عند من ان المكان هو ما له الوضعية لذاته وللمكان سببه في الوضعية

بعض قول الله تعالى **الشيء** **عشر** **سئل** الحكماء عن بقا النفس بعد فراق البدن
 بأنها لو كانت قابلة للثبوت والكان فينا فوق البقاء ووقوع العف ووهما متغيران
 والآن لم يكون كل باق يمكن العف وكل يمكن العف وباقي اذا كان كذلك
 فيها لم يشين محله فيلزم ان يكون السبعة مشتملا على مختلفين فيكون احدهما
 هذا صنف والآخر لم يزل لم لا يجوز ان يكون لهوا احد فوق البقاء ووقوع العف و
 بمجرده ان تغلق في الخارج وايضا لم لا يجوز ان يكون مركزا من شيئين احدهما بغير
 المادة والثاني بمنزلة الصورة فان قيل لا بد من الاعتراف ببقاء اجزاء العنصر القابل
 للعف وقلنا نعمت ولكن لا يلزم من بقاء اجزاء الواحد بقاء ما وايضا لم لا يمكن
 ان النفس كسب ان يكون بسببها لكن لم لا يجوز ان يكون البدن قابلا لا يمكن
 ف وبما كان قابلا لا يمكن حدوثها **اجاب** قوة العف وبرستل
 العف وواجب حصول المستحيل مع وجود المستعد واجب فاذ حصل
 الغناء لم وكان المستحيل باقيا كان فانيا باقيا مع وجود محصيل منه
 ان كل باق يجوز عي الغناء كان في محل محله محله محله مع بقاء وقائه
 مع فناء وكل ما يكون في محل هو باصوارة واما عرضي فيبين منه ان النفس
 الغير يمكن ان يكون لا يكون غيرهما ثم ان كانت النفس مركبة من اجزاء ومحلها كل
 محلها مفارقة وكل مفارقة هو اما قبل بالفعل او بالقوة واذا كان المحل
 هو بمرافقة قاعا قاعا بالقوة باقيا لا يجوز عليه الغناء وممكن ان يغيب النفس
 ذلك اجوبه ولا تغيب في نفسه لا ما كان حالها في صورته كان او حذفت واما
 يجوز ان يكون البدن قابلا لا يمكن فناءه لانه ليس كالجسم البشري ولا يمكن
 او لا تصفه به لا يمكن حدوثه لانه لم يحدث فيه واما كان البدن
 محتاجا للصورة التي ينزله كانت محتاجة للمبدأ لها مفيض على الصورة
 بواسطة مبدأه فكان استعداد البدن شرطه وانما تلك الصورة
 وبه مشروطه بالاجاد مبداءها ولما كان المبدأ مفارقة للبدن باقيا بسببها

لم يكن مستعدا للعف فصار باقيا ابدى **العشرون** **سئل** الحكماء اثبات
 حدوث النفس على ابطال التناسخ وابطال التناسخ حدوث النفس هو
 هو وذلك لانهم قالوا النفس حادث مع البدن لانها لو كانت موجودة
 قبل حدوث البدن لما لم تكون واحدة او كثيرة والاول باطل لانها بعد وقوع
 بالبدن ان وقعت واحدة لم تكن لم لا يكون لها بعد غير واحد لو كانت غيرهما
 وان لم يبق واحدة لم تكن واحدة وان كانت واحدة قابلية للعدم فلا يكون محبوبة
 هذا صنف ولكن الاشكال ان الكثرة يدرك بالاعتناء لا بالاعتناء لا يجوز ان يكون
 بالاعتناء ولو اذمها لكونها متحدة بالقوة فيكون بالاعتناء من المفارقة وبهذا
 ايضا باطل لان العوارض المفارقة المميزة ليست الاسباب البدنية لان العوارض
 التي تكون سبب المهيئة وبسبب الفاعل لا تكون الا لازمة فيلزم ان يكون كل
 واحدة منها متعلقة ببدن آخر فغير من هذا الدليل ان حدوث النفس من
 بطلان لم يكون للنفس تعاقب بديك قبل حدوث البدن المخصوص ثم اجابوا
 على استنسخ التناسخ بالنفس حادث مع حدوث البدن فيكون العلم ان ما
 مخصوصة بحدوث البدن ولا يلزم اما وجودها قبل البدن او عدمها مع
 حدوثه والعمان باطلان لكونها حادث مع حدوث البدن فيلزم انتقال
 حدوثها بحدوث البدن واذا اتورد ذلك ثبت انه من حدوث بدن تحت
 نفس وتعلقته به واذا كان كذلك لتعلقه نفس اخرى بسبب التناسخ
 ولا يلزم ان يكون للبدن الواحد نفسان من بدنان وذلك بعد بالفروقة
 لان كل احد علم بالفروقة لانه بدنه ينزله واحد وتظهر من هذا الدليل ان
 اقنوع التناسخ بمرح حدوث النفس ثبت اثبات كل واحد من
 المعلومين بالاخر فيكون محالا **اجاب** هذا الظن باطل كما اعين انهم بنوا
 اثبات حدوث النفس على بطلان التناسخ وابطال التناسخ حدوث
 النفس ملحق به فانهم لم يفعلوا ذلك وانما بنوا هذه الامكان على قواعد

و و حوات طریق و صوبت کجایش چنان است که مخدوم قرآن الله
 ظله بالوصول مباد است و حکایت جواد ب توجیه آن خلاف ضوب
 بعینه آن است هر شاعر میگوید همواره خلتی و قد امل الهم و
 انما والیا لمختلفات و بمنشیان ظاهر جمله مد اعد الله من عظم الله
 و قلیل ما هم پس اگر طالب از رفیع حقش غایب باشد مزاج و کمال او باورگ
 ملاقات میمون و مواصلة بهایون حاجت لبشر نباشد بیکانکه
 مراد از طلبه یا از حضرت کماله بر آن مبداء است بر بقیه طلبه
 که بر ذمه طالبان مایل نماند و حاصل سکون که بر این شکر این مشکل
 نباشد و مسئله القامر افقد تا اسد مواصلة از استغاده حاصل
 نماید **مسئله نخستین** شیخ رئیس روح رس و جزاه عن طلبه تحقیق
 بین فرق میان موجب معدول و سالب سبط بیان کرده است که موجب
 بر موضوع موجب و مصادق باشد و غرض از این است که محکوم بر محکوم علیه وجود
 موضوع نخواهد بر آن وجه که معلوم است و سالبه معدول بر موضوع
 معدوم مصادق باشد با آنکه تعقیر موضوع و محمول بدان کرده است
 الشیخ الزرقانی از موضوع و تعقیر بقال فی الذل و انزل لانه
 که ان یشرک موضوع است البته مقول علیه باشد بصفیة ایجاب که ظاهر
 موضوع است پس بر مقتضای تفریق بر آن تشریک موضوع است و یا
 موجود باشد و ادوم که موضوع است چه در حال ایجاب محمول بر ویر و چه
 در حالت سلب محمول از ویر و چون موضوع معدوم تصور نیست
 فرق مذکور را معقول باشد **مسئله دوم** شیخ بر آن ثابت کرده است
 که صورتی غریب از امتزاج باقراذیل نامید که مواد ایشان
 با چنان که در حالت انفراد محقق الوجود بود اند بصورت نوعی در حالت
 امتزاج متقوم الوجود باشند و بعد از آنکه جسم در خارج متقوم الوجود

ن

گفت بر صورت که در در سال شود همواره بر نباشد چه صورت
 جوهر متقوم وجود محل باشد و نوعی وجود متقوم محال است پس
 ندانم یا حیوانی که عارض جسم مرکب میشود صورتی بر نباشد بلکه
 چنانکه همیشه ترکیب و کیفیت مزاجی عرض اند در آن جسم ان نیز عرض
 باشد چه حالتی که متقوم وجود محل نیست و شیخ اثبات جوهری در
 بدان کرده است که حافظ مزاج محال است و بر مدو متقوم است
 گویند محل قریب از مجموع جسم و مزاج میخواند او علت مزاج باشد
 پس علت مزاج آنکه باشد پس بر هر علت آن مجموع باشد بر در ایجاب
 جوهری در نام نماند چه بر عرض که مستقیم عرض و دیگر باشد و محل
 چون مزاج که مستقیم معنی از اعراض است باید که بدن و دلیل جوهر
 باشد چه اجسام یا ان اعراض که بواسطه مزاج موجود شده اند این
 مجموع معلول مزاج باشد پس مزاج متقوم محل قریب خود باشد و
 بدین تقریب بر وجه و با اتفاق عرض است با آنکه ظاهر است که مزاج
 جزء محل نیست چه بشرط معلول نفس است اعراض معدول او را و اگر
 محل قریب جسم مرکب میخواند او متقوم الوجود است مجموع همواره نوعی
 بایضا به نفس پس ظاهر است که قول بعباده همواره نوعی در سبب
 مختص به اثبات جوهری پس ثبات یا حیوانه متناقض باشد **مسئله**
سوم وجود دعام که حاصل است از جوهری متعارف را که بدان وجود خود
 است در عین خود همان که او بدان معقولیت و معقولیت او وجود
 خود را مستفاد از غیر نیست و ازین دو مقدمه با آنکه عقل صریح که اندک
 عجز در تفاوت حاصل کرده باشد محمول شیخ رئیس و اثر دیگر
 مصدق این اندک را نیز که وجود او مستفاد از غیر نباشد پس امکان
 وجود چگونه تصور توان کرد و این شکل را بر بادت ملاحظه مخصوص

بای پس است که کیفیت رباعی از قبضه اند و بعد از و محصل که در
 نفس امر است یعنی بصورت و هم ماده اما در متناول منوم است
 نیست که موجب بر موضوع پیش میفرستد و سالی بر موضوع موجود
 معدوم افتد الا است که از این عبارت در معنی در ظاهر اند که اگر
 موجب بر موضوع میفرستد و افتد و هم آنکه موجب بر موضوع
 مطلق است و لازم آید از اینجا که آن موضوع معین بوجود باشد
 اما اتفاق بوجود در اول پیش از نبوت حکم باشد و در هم بعد از آن
 و بر تقدیر اول لازم آید که موجب کلی و سالی غیر متناقص نباشد
 چه اگر گوئیم هر چنان است مناصحت و معنی از آن که مناصحت نیست
 بر و قضیه بر صفت جمع اند چون حکم در اول بر همان نهان موجود باشد
 و در هم بر آن نهان معدوم و این محل از عدم اتحاد در موضوع باشد
 و اما بر تفرقه هم محله لازم نیاید که موضوع معتد باشد الا اگر اینجا
 اقتضا وجود موضوع کند بر وجهی که در ظاهر و در بین وجهی و سبب
 نکند و وجود موضوع غیر کون موضوع باشد بالفعل که هر دو
 قضیه بر اینجا و پس معتبر باشد چنانکه هم شیخ گفته است اذ قلنا
 کل حق فانا نعترف ما هو حق بالفعل ولا نعترف ما یصح ان یکون حق کما ذهب
 الیه بعض الافاق یعنی ما با نظر الفارابی چه در اول معتبر وجود موضوع
 است بالفعل و در هم ما بهیت موضوع یا بالفعل و اما آنچه گفته است
 که نفس موضوع بدین وجه کرده است که الشیء الذی نقول انه الموضوع
 گوئیم مراد از این سخن نه حکم اینجا است بر آن شیء بل انصاف شیء بر
 معنی ترکیب چیز که اقتضا کتاب کند و آن بعد شیر یا بر صفت
 مطلق که الذی نقول انه الموضوع وجودیش لازم نیاید چه توان
 گفت که الشیء الذی نقول انه الموضوع بولس موجود و آنچه بعد از این

فقط

گفته است موضوعی الذی نقول انه الموضوع حکم است و مناصحت
 بموجبیه چه در سلبه موضوعی لا یقال انه الموضوع بقوله و محصل
 اطلاق بر محل اینجا کنند و از در محاز بر محاسبه و تقابل میان این دو
 محال از باب عدم و ملکه باشد پس معلوم شد که واجب نیست که موضوع
 قضیه دایما موجود باشد و صحت فرق مذکور ظاهر شد **و در سوال دوم**
 فرموده که شیخ بر ثبات ثابت کرده است که صورتی از یک امتزاج
 باقر اند پس مواد آن چنانکه در حال انفراد محصل الوجود بوده اند بصورت
 نوع در حال امتزاج نیز متقوم باشند و بعد از تقویم جسم در خارج هر
 صورت که در در حال شود صورت جوهر بر سر خود بل عرضی بر آن
 صورت متقوم وجود محصل بود و متقوم معنوم محال باشد پس نفوس نبات
 و حیوانه اعراض باشند و شیخ اثبات جوهریت آن نفوس نبات کرده
 است که حافظ مزاج اند پس محل قریب الی ان متقوم باشد تا اینجا که گفته
 است پس ظاهر شد که قول بقاء صورتی در رب اینها متخرج با قول
 با ثبات جوهریت نفوس نبات و حیوانه متناقض باشد **جواب اما**
 مقدمه اول که حکم است بقاء صورتی در حال امتزاج حق است چنانچه
 اگر باقی نبود در مزاج که معلول این است باقی نبود و اما مقدمه
 هم که گفته است بعد از تقویم جسم در خارج بر صورت که در وی
 حاصل شود عرض بود موضوع نفواست اگر گفته که هر چه که در در حال
 شود عرض بود در عبارت لا یقتضی بود چه صورت الوجود بر خود
 اما حالش بدین که عرض نباشد و اگر چنانچه گفته است تقویم بصورت
 انصاف آن که در در حال در متقوم بصورت عرض بود در صورت نوعی
 همه اعراض بودند چه بصورت بصورت جسم متقوم شده است و بعد
 از آن مجموع را بصورت نوعی در متقوم حاصل آید و اینجا که تقویم

بصورتی که در آن صورت نوعی و موجب آنکه ان صور احوال باشند
 نیست تقوم بصورت نوعی و تقوم مختص از انواع بصورتی
 و حیوانی که نفس اند و موجب آنکه ان نفس احوال باشند
 بر آن بر آنکه نفسی و حیوانی است که نفس منوعات مختص از
 مختص را نوعی از انواع عناصر که اند اند از انواع نباتات و
 حیوانات و آن انواع چهار اند و جزو هر یک از اینها
 صورت که مختص از آن و از عناصر مختص باشد و هر یک از
 تقوم آن صورت مختص را پاک میز کرده است که ان مختص را بدن
 نبات خاص یا حیوانی که اند اند است چه مختص پس از حلول ان صورت
 یا مختص یا نطفه بود و بعد از زوال ان صورت از در حقیقت
 باشد اما در حال حلول صورت درخت یا حیوانی باشد و چنان
 صورت را صورت کامل خوانند و با این سبب که نفس را گویند چنان
 گویند نفس کامل و است اجسام را و یکیش را افعال خوانند که
 از نفس صادر شود و چنان تغذیه و تمییز و تولید مثل و حرکت را
 و احساس و غیر آن پس درین موضع آنکه مختص را بدن نبات یا
 حیوانی که اند اند بصورت خوانند چه تقوم مختص که با ان
 تقوم آن بدن شده است اوست و باقی در کل خوانند چه آنچه در
 عناصر بقوه بوده یا بدن فعلی است و باقی در نفس خوانند چه میراث
 افعال و لغت نام اوست آنچه گفته است که شیخ بیان جوهریت
 نفس را بیان کرده است که حافظ مزاج محل اندریم موضع نقد است
 و حق است که چنانچه از مقدمان گفته اند که نفس نفس مزاج است
 شیخ برایشان را کرده است که نفس حافظ مزاج است و منشأ
 نفس شد نتواند بود و از مزاج که شرط وجود نفس است اثبات

مرکب

و جوهر مشروط معتقد باشد چه شرط شاید که عام تر از وجود
 باشد فیکف اثبات جوهریت مشروط و اگر بگویم که نفس حافظ
 مزاج است مزاج را معلول نفس نهند از اثبات وجود معلول اثبات
 وجود علت نفس نتوان کرد اثبات جوهریت بهیچ وجه ممکن نباشد
 پس معلوم شد که قول بقا جوهری و نوعی در مختص با قول جوهریت
 نفس متناقض نیست **در سوال سیم** گفتند که وجود خام جوهری و غیر
 اینست که او بران معنویت و معنویت او خود را مستفاد است
 از غیر پس وجود او مستفاد از غیر نباشد **جواب** وجود معلوم
 موجودات مشترک و معنویت مشترک نیست پس وجود معنویت
 نباشد و نیز معلوم از وجود غیر معلوم از معنویت است چه اول
 اضافیت است و دوم اضافی است از اینها که معنویت بقا بر
 تصور توان کرد و چون وجود و معنویت را معینیم که دانیم و گوئیم
 وجود خام جوهری و معنویت او خود را این معین افادت
 آنجا دین امر نمکند پس شاید که هر یکی را علت دیگر بود و علت
 خاص او موجود است و علت معنویت او خود را قیام او با نواز
 و برات او از مادیات و آنچه گفته اند وجود او معنویت او
 معین است که این امر ذات نیست بلکه ذات مافوق ذرات
 اعتبار باعتبار اول که وجود آن ذات محتاج است بموجود
 او و باقی دریم که معنویت اوست محتاج نیست بغیر او چه قیام
 بذات و براد ذات او از مادیات او را از غیر مستفاد نیست و
 این بجهت آنکه موجود ممکن بغیر موجود است و بخود ممکن و دو
 ذات نیست و چنانچه گویند عاقل و معقول و عقل یکی است و اعتبار
 سه و امثال این در مختص حکما بسیار باشد چون قوام معنویت

منوط
مبقیه

تفكر ان اسان باشد اينست انچه برين سوالها بخاطر است
 ان شاء الله پسنديد باشد و اگر بعضي عبادت نظر محتاج باشد
 وقت است که اعلام فرمايد و اما استغلاب بخاطر و فوايد
 که از احوال مغارات ساخت شده باشد و در کتب اهل اين
 علم مذکور نباشد و سخن محض و غراي هم طلب فرموده است
 فرستادن آن درين وقت متقدر بود و چه شواغل ظاهر و باطن
 مرا کم بود و نکات مفارقت بعضي از ياران قدم بودند بر
 جماع سوراخها و در اسعاج ابيت ان از جهات مزور
 عاين فيما بعد اگر خدا رتق و افترک امت گذار اين حدت بجا
 آورده ايد ان شاء الله تع و هو له التوفيق و ملهم الجميع کارانه
 و شادمانه و حصول امانه مسير با و با بقا و جا و دانه محمد و اله احمدين
فصل في بيان اقسام الحكمة على سبيل الالحاق **فمنها ما يدعى طائفة**
 الحكمة ثمان تفكر و على قاعلي ثلثة اقسام علم الاصول و علم المنزلة و
 علم السياسة و النفس بلثة اقسام طبي و زيار و اله فالحكمه الطبيعيه
 لها فروع و اصول اصولها ثمانية اقسام البحث عن الامور العامه
 لاجب العلم الطبيعيه كالطير و السمك و النمل و اله ثمانية **ب** في اركان
 العالم و مواكاتها و طبائعيها و اما كنهها الطبيعيه و شيتل عليه كتاب السماء
 و العالم **ج** في الكون و العف و **د** في الاثار العلويه و باحوال اجسام
 العنصريه قبل المزاج كالخائف و الخائف **هـ** البحث في المعادن و في
 النبات **و** في حيوان **ز** و النفوس و فوايد و شيتل عليه كتاب الحمار
 و المحسوس **ح** في العلم الطبي **ط** الطب **ي** احكام النجوم **ق** علم
 النواست **ك** علم التفسير **ل** علم الطبقات و هو مزج التور و السامه
 بالتور الارمنيه لخصيص قوه مرصداً لغير غريب و الارض **و** علم

فصل في بيان اقسام الحكمة على سبيل الالحاق

المنزلة و هو مزج التور الارمنيه لخصيص قوه ليدبر عنها
 فعل غريب **ر** علم الكيمياء و هو بتدليل الابرار المعدنه ببعضها بعض
 حتى يحصل الذهب و الفضة من غير علم الايمان له اصول و فروع
 اصوله اربعة اقسام **م** علم العدد **ن** علم الهندسه **هـ** علم الهيئة **و**
 علم الموسيقى و فروعها سبعة **ز** علم الحنج و التوفيق **ح** علم الحبر و المقابلة
ط علم المساحة **ي** علم جزئ الثقيل **ق** علم الزكات و النجوم **ك** هو
 من فروع الهندسه **ل** علم الآلات التويبيه كالارنقون و كنج و هو مزج
 من فروع الموسيقى العلم الاله له اصول و فروع اصوله خمسة **ا**
 الامور العامه مثل العقيه و المخلوقه **ب** النظر في مبادي العلوم **ج** في
 الحكمة **د** في اثبات العلة الاولى و وجود ائنيه و طليو كلاله و وجود
 اثبات احوال الروحانيه **هـ** في كنهه ارتباط الامور المنفصله
 بالتور العفاله السماويه و كنهه نظام الحكمت و اسما و بالالميل
 الاول فروع العلم الاله ثمان **ا** البحث عن كنهه الوحد و صير و القول
 محسوس حصر من المنزله و كنهه كلامه و تعريف الالهيات و تعريف
 الروح **ب** العلم المعاد و الروحانيه و لزم ايمان لا يستقل العقل
 باور له و كنهه و ربيعت الشريعه الحقه المصطفوية ذلك و بالعقل
 فقد اثبت سعادته و شقاوته للنفس البشرية بعد مفارقتها البدن
 اما علم المنطق فهو الاله العلوم و فروعها و له سبعة اقسام **ا** في
 و معناه المدخل في توبس و هو البحث عن الكليات **ب** في
 قاطيعورياس و هو البحث عن المعاني المفردة الذاتية **ج** في باربرينياس
 من العار و هو كنهه تركيب هذه المعاني حتى يحكم المقدر و العكس
 انولوجيا و هو بيان كنهه تركيب القضايا بحث يحصل العلم بالجموله
 انور سطور البرهان **د** و هو علقها بالمقابل **هـ** و هو

١٤٢

انفرد به **ح** الشئ في نفسه تمام الحكمة اربعة واربعون منها
 اتم المنطق والافقحة والمنطق والافقحة اعلم **فوايد حكمة** **طاب**
 المكان ماله وجنعة لذاته الزمان ما يقدر به كونه متقدرا وبقاها
 لا يتجدد ولا يفسد كمال واحد كل ما يقبل وينفصل فهو موزع على كونه
 عديدة لا يقال ولا يكس كونه مادي لا يملك يفعل المكوّنات معقول المكان
 مع ثبات معلومها اجاوة واجسم في الماء والهواء لا يفعل عدل
 معلومه معلومات الواجب معلومة ان علمه بذاته هو ذاته وعلمه
 علمه للمعلولات ذاته وذاته علمه لذاته وكون العلوتين واحدا
 يدل على كونه المعلولين واحدا علمه الصورة ومعرفة المادة التي تتحرك
 مضيفا لا العلة الفاعلة امر الموحدة لها مصدر المادة والصورة و
 الزمان والمكان معا من موحدة اجسم الفلكي وكذلك كل ما فيه شئ بالقوة
 ويحرك ان يحركه لا العقل لا وفقة واما العقول فله زمان لها مكان
 لها المكان لا يتحرك عن جسم فاعلية وجودها يجب لكل مستعد ما هو
 مستعد له فالعلم متقدم على المادة والمادة على الصورة والاعتناء
 متمتع بعرف من المكان لذاته الكمال الطليع موحدة في العين بمعنى ان
 الماهية التي لا تمنع ظهورها الذاتية لمرئياتها انما هي في الخارج
 موحدة في العلم الفعلي هو علم معلومه والانفعال هو علم فاعله و
 في شموله عن علته وهو مستلزم لعلته فاما هو في الذهن معلوله و
 الشعور هو الذي يعرف به كونه مطابقا وغير مطابق العلم بوجود
 موضوعه الموحدة دون السالبة متنازع عن الحكم ما ونفس الامر هو
 الثابت في العقل وهو المثل لا فله طونه مقوله الملك واجده وله هو
 ان يعبر عنه بغير حس فقال له اعيوان فوالنطق انطق **فايد** **طاب**
في العمل والمعلولات لانه كانت على ومعلولات مترتبة بلانها من جانب

١٦٤
 في العمل والمعلولات مترتبة بلانها من جانب

انفرد

او من جانب الصاعده والوقت زل كانت تلك المراتب معينها بمتسلسلة
 للعلل غير منقطعة من جانبين وباعتبار كل سلسله للمعلولات
 كذلك وكذلك السلسلات متطابقتين لان الزمان فقط بل في الزمان
 وكان على ذلك لا ينطبق لعللها بل انما معلول على معلول عليها المتعدي
 عليها برتبة واذا جعلت احدها تلك المراتب مبداء ومن السير
 في جانب العلل معتبرين لعلل السلسلتين ووجب ان ياد مراتب
 العمل على مراتب المعلولات بواحد ابداعا والاعطيات العلوية و
 المعلوليات وارتفع وجوب القدم والتاخر الى زمين لهما وبذلك الحكم
 لكي واجبه من مقدار انفق من تلك المراتب في الزمان كانت السلسلة
 سلسله المعلولات التي لا نهاية لها المتبددة من المبدأ الموزع ومساوية
 سلسله عللها التي لا نهاية لها المتبددة من ذلك المبدأ بيساوية
 واحدة من غير تفاوت لم يتوقف مع ذلك افرق القدم والتاخر لولا
 وجودها من حيث كونها معلولات ومعلولات وذلك مح وان كان لهما
 افرق بعينه العلوية والمعلولية فلا يصور بغير ذلك الاثر
 بان ياد العمل على المعلولات المساوية مع بعضها بواحدة كما تنبئ
 الحكم الكلي وذلك لان ياد يكون في اجانب النظم من فيه عدم
 التماثل فقط وذلك بعين تماثلها من فيلزم لكونها موحدة
 متماثلا يذ اخلف وكذلك الحكم في جانب التنازل فان المعلولات
 تنزله من انك على العمل بواحدة كلف في اجانب **طاب** **فوايد**
طاب **فوايد** ان يوحصل ومعلولات مترتبة لا نهاية لها وهو المعظم **الزمن فوايد**
 مطلقا وعدم ابداء او وجوده مازد كونه من الله مع لعلل جمعة
 لعللها من الله لا يجوز بل لعدم اراءه او لكونه مازد غالبا على

١٦٥
 على مرتبة علم

٢

ارادته فو تخرج المعصية منه ممكن بالنظر الى قدرته وممتنع بالنظر
 الى ارادته او يكون حمار في غايها ارادته **منه فواين رحمة الله**
عليه الطبيعة بالاشتراك تعلق تارة على مبدء ما هو مبدء الحركة و
 التكون بالذات واليهما يرب العلم الطبيعي وتارة على اعيان
 الموجودات من حيث تعلقت به وتشتغل بالاديات والمعارف
 كلها ويكون لكل نوع عليه حقيقة فذلك المعين الموجودات التي تعلق
 عليها اسم مشترك من ذلك السهم وتضعف كما في احوالته و
 البرودة فانها لا تشترك في معنى هو جبرها كما في كيفة الفعلية في
 مثالي ويكون لذلك الكيفية امتدادا اتصالا بين حيزين احدهما غاية
 احواله مثلا والاخر غاية البرودة وانما يكون ذلك امتدادا اتصالا
 لان الممكن يمكن له ان يتحرك من احد الطرفين الى الاخر حركة متقطعة
 كما في المسافات الوهمية ويمكن تقطع ذلك المقصود بالنية النقطة
 والآن فهناك يمكن ان يوجد مقطع لا تتناهي من ذلك الامتداد
 الاتصال ويكون الموجود من ذلك النوع اجنبي عن كل مقطع نوع له في
 النوع لانهاية اياه كما تحت ذلك الجنس ويكون كل نوع بالعين
 الى نوع اخر اقرب والبعد من احد الطرفين او احدى فاذ اتوهم
 للما بعد من تلك الانواع اشتراك في شيء ما وكم الممنع المشترك
 كما طرأ او البرودة مثلا كان ذلك النوع يقع عليها بالشكك في
 ذلك بسبب قرب البعض من احد الطرفين او بعده فيكون ذلك المشترك
 الواقع بالشكك هو من تلك الانواع غير ذات وهذا الحكم عام
 في الالوان وسائر الاشياء والى معق هذا الشكك وفي التسوية و
 السطوة العارفين للحركة وربما يعمون لتلك الانواع مع اختلاف
 كما عرفت للتسوية والبطوة فان كل سرعة تكون سرعة بالاضافة والبطوة

وبالعكس

وبالعكس وهذا غير موثقة والضعف وينبغي ان يحق هذه المعاني
ومن ثم فواين قدس الله روحه المبدأ الاول الذر لا مجزأ او اقل
 ولا مبداء لا يستحيل ان يكون اكثر من واحد لان ما سور الواحد فواين
 وكل كثير فهو مؤلف من اعداد وكل واحد من تلك الاعداد يكون مقبلا
 على مبدء له فاذا كان الكثير له مبدء والمبدأ الاول الذر لا مبداء
 له لا يكون كثيرا بل هو واحد فقط **وايضا** المبدأ الاول الذي
 لا مبداء له لا يجوز ان يكون ممكن لا يوجد موجود فله مبداء فاذا لمبدأ
 الاول الذر لا مبداء له يجب ان يكون واجب الوجود ولا يجوز ان
 يكون واجب الوجود ومشتقلا على كثرة فان المشتقلا على كثرة يتحد
 لا اعدادا في الوجود والمعتد له غيره في الوجود لا يكون واجبا و
 يلزم منه ان لا يكون في الوجود واجبا لانها مشتركان في الواجب
 وفي الوجود ومختلفان في شيء غير ما به يشير كان فيكون كل واحد منهما
 مشتقلا على اشياء اكثر من واحد فلا يكون كل واحد منهما واجبا
 هذا خلف ولا يجوز ان يكون لواجب الوجود مهية غير الوجود لانه
 فيكون مشتقلا على كثرة ولما كان في شيء موجودا وجب ان يكون في
 الوجود واجب لانه لو لم يكن الوجود واجب لكان جميع اقسام
 الموجودات ممكن وكل ممكن محتاج لاحد مبدء على ذلك التقدير
 ممكن فاما لم يدر واجبات الممكنات وهو محال لانه يوجب تقدم
 شيء على نفسه واما لم يتسلسل ولا بد ان يكون في السلسلة احد
 معلولها لعلها المعقودة عليها او عللة لمعلولها المتأخرة عنها واذا
 اخذنا واحدا منها كان لها مبدء متسلسلة لا غير النهاية ولسلسلة
 العدل المبتدئ من ذلك الواحد لا غير النهاية وذلك الواحد باعتبار
 انه معلول وعللة ايضا معلولة ويرتقي في سلسلة العدل سلسلة متناهية

١٤٧

الوجودان كل ممكن

كيف
كل مبدء

مبتدئ من ذلك الواحد مرتفعه الى نهاية مخيف لان من تلك
 يعني سلسلتان مبتدئتان من واحد بعينه ومخير متبعتين في
 الارتفاع لكن سلسلة العلل يجب ان يكون اكثر من سلسلة المخلوقات
 بواحد من جانب الارتفاع والزيادة والمفصلان في الجانب
 الذري لا ينتهيان في محال فاذا امتنع ارتفاعهما لا غير تمامية
 فاذا كانتا متساويتان في التسلسل واذا ثبت امتناع الدور
 التسلسل امتنع كون جميع الموجودات ممكن وقد ثبت ان الواجب لا يمكن
 الا واحد فاذا كان في الوجود واجب وجود هو واحد من جميع الموجودات
 هو المبدأ الاول الذري لا مبدأ له وصدور الموجودات عنه لا يمكن
 ان يكون له حل وجودا فاذا كان موجودا فاذا كان ماسوا
 يوجد بعد الوجود لا يكون موجودا وكل ما هو ممكن فهو محدث فاذا كان كل
 ماسور الواجب محدث سواء كان موجودا او عرضا وذا مادة او
 مادة او مفارقة للمادة ويجب ان يصح صدور الموجودات عنه
 والا لما كان موجودا فاذا كان هو قادر وتلك الموجودات الصادرة
 عنه على نظام وترتيب يهتد به تلك علوم الالهية والتشريع و
 غيرهما من صفو العقل يكون عالما وصحة القادرية والعالمية مستند
 الصفة بكونه حيا ولا يجوز ان يكون هذه الصفات متغيرة ومتغيرة
 لذاته التي هو وجوده القويم بداهة لا تمتنع الكثرة في غير ان
 بوصف لصفات اعتبارية كاعتباريات العقول وصفات
 اعتبارية كاعتبارات كل واحد من الموجودات الصادرة عن الالهية
 سلب كل شيء مما عداه عنه وامكن له ان يحب كل صفة سماه
 حينئذ كثره لكن لا يسعمل منها الا ما يليق بكونه وتزهره فهذا ما ارادنا
 ايراده من اثبات الواحد الحقير الذي هو المبدأ لجميع الموجودات

تعالى عنه وتقدرة و صفاته ومنه ما يريد ايضا رحمه الله عليه
 افعال العباد وتقسيم لما يكون تابعا لقدرته ولما لا يكون مثال
 الاول المشي والكل من الاله ان الصانع الذريع لم يكن على يد غيره
 الغير ومثال الثاني حركة الاله اسفل اذا وقع من موضع عال
 والقدرة يرايها سلامت الاله الفعل من الاعضاء ويراد بها
 الحالة التي يكون لان عليها في وقت صدور الفعل عنه والاولى
 قبل الفعل ومنه وبعد وبه القدرة عند المعقولة والاله لا يكون
 عند الفعل وبه القدرة عند الشعور ولا شك ان القدرة بالوحيين
 لا يكون معدورا للعبودية بل بما يكون اسبابا للعبودية والتدوير
 المعصنين لسلامة الاعضاء مقدور له واما الارادة فمستبها
 اما العلم بالمعصية واما الشهوة واما الغضب ولا يكون واحد
 منها الا عند الشعور والشعور ايضا لا يكون مقدورا للعبودية
 بل بما كان بعض اسبابه مقدور له واما عند حصول القدرة و
 الدواعي يجب الفعل ام لا الحق انه يجب والا لزم رجحان احد
 طرفي الفعل وتركه بغير مرجح وبهذا الوجوب لا يخرج العقل عن
 حد اختياره لان من اجتناب به لولم يكون العقل والترك بالارادة
 الفعل محمدا ايها اراد وبها لزم العقل من القدرة والارادة
 فاذا نظرنا الى اسباب القدرة والارادة كانا في الاله مع الله
 وعند وجودهما العقل واجب وعند عدمهما يتنوع فاذا نظرنا
 لا العقل كان من العبد كسب قدرته و ارادته فلنرا قبل لا يجبر ولا
 تقويض ولكن امرين امرين فان الاختيار حق والاستئذان
 فعل الله حق ولا يتم الفعل باحد منهما دون الاخر وما قيل في اثبات ان
 خالف ما علم الله وموضع وهو موجب اجبر اجيب بان الله تقي

١٦٩

من الان لا عالم بافعال فيما لا يزال فان لازم من ذلك اجبر او لا يجبر
 فهو لازم في حق الله تعالى وما اجبتم به من اجواب بين واجواب
 الصحيح لمن العلم بالامر بما لا يكون سببا له فان من علم هذا بطلان
 علمه سببا لطلوعها واذا لم يكن للعلم اثر في العقل فلا يكون العقل
 باطرا ولا بالاجاب والله الهادي الى الصواب **ومن هذا**
رحم الله في اثبات العقل المجرد المستقل بعقل الكل اعلم ان
 نفس كل كون الاحكام اليعينية التي قد حكم بها اذ كانت مثل كل علم
 بان الواحد اقل من الاثنين او بان قهر المربع لا يترك صنعه
 او حكم به عالم السقاية ومن احسن بعد ان يكون معين مع
 لما في نفس الامر وان الاحكام التي يعتقد بها اجمال بخلاف
 ذلك كما قلوا اعتقد معقد لن العقل في رك الصانع او غير ذلك
 غير معقولة في نفس الامر وعلم نحن ان المعقولة لا يجهل
 لا يمكن ان يقصور الا بين شيئين متغيرين بالتحقق وتحديد
 فيما يقع به المعقولة ولا شك ان الصنفين المذكورين
 من الاحكام متشاكلان في الثبوت الذي من قاذون يجب ان
 يكون للصنف الاول منهما من الثبوت خارج عن اذناننا
 يعتبر المعقولة بين ما في اذناننا وبينه وهو الذي يعرفه عاقل
 نفس الامر فنقول ذلك الثابت خارج اما ان يكون قايما بنفسه
 او متمثلا في غيره والقائم بنفسه اما اذا وضع او عذر وضعه و
 الاول لا يخلو اما اوله فانه ملك الاحكام غير متعلقة بجهة معينة من
 جهات العالم ولا بزمان معين من الازمان وكل فرد وضع متعلق
 بها فلا يثبت من ملك الاحكام بذرو وضع لائق انها لاهوتات
 الاوضاع لا من حيث هي ذات اوضاع بل من حيث هي معقولة

ثم انها تارة الاوضاع من حيثية اخرى كما قيل في الصور
 المرئية فلا زمان اجزائية انها كلية باعتبارها وبجزئية باعتبار
 نقول الصور اخرى المعقولة بها اذ كان لك كانت قايمة بغير
 وزمن الوضوح كان قايما بنفسه هذا صنف وامانا في العلم
 بالمعقولة لا يحصل الا بعد الشعور بالمعقولة وتكون اذ كانت المعقولة
 مع احسن من ذلك البتة من حيث كونه ذات وضع وامانا فلا شك
 في اذنا من الاحكام انما يذكر المعقولة وامانا ذات اوضاع فلا
 يذكرها الا بطوارس او ما يجر محرم الحواسر والمعقولة من المعقولات
 والمحسوسات من جهة ما هي محسوسات محال والاشياء هو ان يكون ذلك العلم
 بنفسه غير ذرو وضع وهو انفسه محال لا نقول بالمسل الا له طونه وانما
 كان ذلك الخارج المعقولة بمتمثل في غيره فيفسد اليه لا يمتنع و
 ذلك لا ذلك الغير اما ان يكون ذات وضع او غير ذرو وضع فان كان ذات
 وضع كان المعقولة منسوبة الى المحال المذكور في القسم الاخير وهو ان
 وهو لم يكون متمثلا في شيء غير ذرو وضع ثم نقول ذلك المعقولة لا يمكن
 ان يكون بالضرورة ولذا كان بعض ما في اذناننا بالضرورة ههنا بالمعقولة
 بالضرورة ما هو بالفعل يمكن ان يصير وقتا ما بالفعل وبين بالضرورة و
 ايضا لا يمكن ان يزول ويتغير او يتحرك لا المعقولة مبدءا كان بالضرورة و
 فونت من الاوقات لان الاحكام المذكورة ووجه الثبوت
 انزلها وابدانها غير متغيرة واستحالة ومن غير بعيد وقت ومكان فوالله
 ان يكون محلا كذلك والا فاما ثبوت حال من المحل فاذن
 وجوده موجود قايما بنفسه في الخارج غير ذرو وضع مشتمل بالفعل على
 المعقولات التي يمكن ان يخرج الى الفعل بحيث يستعمل على غيرها السعير و
 الاستحالة والتجرد والذوال وكون هو وهر ههنا الثبات ازل و

تلك

ایضا و اذابت ذلک فنقول لا يجوز ان يكون ذلک الموصوفه الا و ان
واجب الوجود لذاته عزت اسماءه و ذلک لوجوب اشتغال ذلک
الموصوفه مع الکثرة الالهیه لایاها بالفضل و اوله و ایل متمتع لکن
فیه کثرة و لکن یتمیز بها او کثرة و لکن کثره محققا کثرة متمیز فیه
فان لا وجود موجبه غیر الواجب الا و لکنه و لکنه سببه الصفه و
لکنه یقبل الكل و هو الذرعه من الزمان المجید تالیة بالوجود المحفوظ
و تالیة بالکتاب المبین المشرقی کل علیک یاس و ذلک ما اردنا و
الله الموفق العین **کتاب اصول کتبها الشیخ صدر الدین**
القونور الی رحمة الله تعالى الکتاب

بسم الله الرحمن الرحیم
ما زال من طیب لک کلمه یزید علی الروض عزت العاصم الیقین
حقه صحت محققه و واجب و رب ساع لا قلب من الاذن کون الیقین
و لایا به شماع ما ترو معناه مجلس علی حواجره معتمد راعاظم مالک
از منته العضايل انتمار الا و ان و ایل ملک حکما العصر الدین
لقدر المله و الدین اطل الله فی صلیه بقاده و ادم فدرج الله
ارتقاءه و لا زالت مهجته الشریفه بعین الله تله سکایه و تالی
محله مقدما لا تناد کما فیضیه همیش مشفق و حاله باد حضرت از
منبع صفا و مشرق لک سینه بر آید تشوق و تعقب علی جنب ان
جنب ابمایون بر سر پیشتر است لکن کثر احکام مقادیر ان یلین
بغیتی باغ اندر دعای که و ظفر الغیب موقوف و از شوا یب
ملق و یا محض و معطر انصاف کرده میشود و الله و لا اله الا
والله ان برار عن تالیة ان جنب معتمد یسیدینت که طلب
مواصلا و تالیة قواعد مودت با اهل فضل پیوسته نمود و

لوف

این کتاب در بیان اصول کتبها الشیخ صدر الدین القونور الی رحمة الله تعالى الکتاب

نالوف بوده است لکن کثر سببها معتمد کان خود را مرتبه سیم
و مکرمت مخصوص که داین و بر ایل روزگار در اجناس و انواع
علوم و فایل رجحان داده و بصفت جمیع نامحسوس و مشرب
محکم شیه که هر صفت از آن موجب الحداب دایا و طلب توی و توان
بود فیکیف بالجموع بر کفیف بالذات انما صفت لک الصفات دایا
مخلص من غیرین مقدمات حوا یا ن فتح باب مواصلا بطلیو مکتبه
که لکن احد القاطین نام نهاده اند متعین بود و خواست که ان فواید
علی که شرف تفریق صور ترقیات نفوس است ازین معانی خارج باشد
وز فواید نتایج افکار آن ذات شریفه با نصیب بایز رساله که
پیش ازین مبدت مدید و رتبه حاصل نتایج افکار و مزید و ضمیمه
و تحقیق که حاصل اهل استبصار است ساخته و مستند حیدر کلمات
مسائل درج کرده و بصورت منافع و صفت با بعضی از اکابر فضلا
در شان و در بحث آورده در صحبت این مکاتیب کجاست
فرستاد تا از مقام افادت و حسن معاونت و تحقیق آنچه درون
مبارک را ذرات باب سراج شکر کشته باشد و صحت و وفان
بیرمان و اضع شده حکم کرم اعلام فرمایند این نوع تفصیل موجب
شاد حاصل و منزه ثواب استخوان ابرو و الله خیر معین **المشکله الاولی**
هل ثبت عندکم لکن وجود واجب الوجود امرنا ایدک تحقیقه ام وجوده
عین مهیته و ان لیس له حقیقه و راه الوجود و ما الیرمان الموقر
تحقیق ذلک فان جمع ما ذکر فی تحقیق کل واحد من الامور غیر نام و
لا متوقع للیبب لانه لکن قبل بان وجوده عین تحقیقه انتمار و او حریف
ذکر و جماعت تقریر ذلک قلنا بل ان یقول لکن وجوده حق و تحقیقه
و بدل علیه و لکن وجوده منها ان فی البین ان مهورم الوجود مر حش

این کتاب در بیان اصول کتبها الشیخ صدر الدین القونور الی رحمة الله تعالى الکتاب

الله

تقيد في تعقيد مفهوم واحد وهذا المفهوم من حيث انه يوضح قطع
النظر عن كل ما سواه اما لتعقيد ان يكون عارضا لمهية شئ من
المهيات اوله تعقيد واحد من التعقيد فان كان الاول واجب ان
يكون كل وجود عارضا لمهية وله مهية ذلك فوجود واجب الوجود
يكون منه حقيقة وان كان الثاني واجب ان لا يكون يتر من الموجودات
تتعلق التعقيد عارضا لشيء من المهيات فانه لا يكون هذه المهية
التي هي موجودة او ان كانت موجودة لكن وجودها نفس حقيقة وجودها
لا يكون مفهوم الوجود مفهوم واحد وقد مر منه واحد
ولكن كان الثالث في التعقيد وجود واجب الوجود مجرد عن المهية
لأنه ليس فيكون واجب الوجود لذاته واجب الوجود لغيره
بمعنى الوجوه الاخر ان كل ما قلنا من ان الوجود الواجب تعينا في
تعقيد يستلزم ذلك التعقيد والتعقيد سلب شيئا من سمات واثبات
امور شتى اليه له هذا مع اتفاق جميع العقول بان حقيقة مجهول
كان وجوده عين حقيقة لكان معلوم حقيقة اذ لا يمكن ان يكون
معلوم الذات والمجهول من وجه آخر لانه محقق في ذلك ان تعقيد غير
في ذاته جهتين مختلفتين وهذا باطل فان الاتفاق واقع بانه لا
جائز ان يتعقيد في جهات مختلفة متقدمة لما ثبت انه واحد في
الوجود ولا شك في ان اختلاف جهات في الوجود في حقيقة واحدة
واحدة فلو علم على هذا الوجه لعل حقيقة وهذا باطل ايضا لانهم بان
حقيقة مجهول قد لا يكون له وجوده زائدا عن حقيقة الوجود والوجود
ان يكونه مبدأ لغيره اذ لا يكون له وجود اوله وجوده مع سائر الوجود
باطل والذات كل وجود ذلك الشئ باطل حقيقة والذات السلب في
مرحلة الشئ والوجود الاخر انهم قالوا افراد الطبيعة الواحدة ان

١٧٤
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

يكون

يكون ممكن واحد ثم انهم بنوا على هذه المقدمة سبيل منها البطلان
يكون انهم بعد مجرد اقلوا طبيعة العبد طبيعة واحدة فان كانت مجردة
فليكن كذلك في الكل فالجسم بعد مجرد هذا خلف وان كانت ماوية
فليكن كذلك في الكل فالطاقة مشتركة لئلا يكون بعد مجردا وايضا قالوا
لما ثبت في الاصحاب ان تعقيد النقص لا يترتب عليه محتاجة الى المادة
في كل جملة ان يكون تحتها المادة واذا وضع هذا فيقارن الوجود
حيث هو وجود حقيقة واحدة فان افترقت لا المهية فليكن كذلك
في الكل وان استغنت عنها فليكن كذلك في الكل هذا وقد يقال
اجواب ان الوحدة والكثرة وتكونها غير مفقودة الى المادة مع ان
لها صلاحية ان يحيط بربطها بالمادة تامة ويوجد عنها في حقيقة مجردة
عنها من اجاز ان يكون شأن الوجود وكذلك يميز ان على تقدير صحة
ذلك لا يحصل من جميع ذلك ريبان ولا امر يحكم صحة ذلك وما يكون
ما ذكر ما اعترف بالشيخ الرئيس في الحكماء فلا منه العقول وهو ما
لنا اخبرنا الاعراض عن ذكره كما سبقت الاشارة اليه في استدراكنا
الامر من طرائف مرسيس احاطة اليه في المصالح ليس بما ذكر وذلك قوله
الوقوف على حقيقة الاشياء ليس في قدرة البشر فاننا لا نعرفهم بشيء
الاخاها ولوانهم والاعراض ولا نعرف العضول المعقولة لكل واحد
منها الدلالة على حقيقة بل نعرف انها اشياء لها خواص واعراض و
لوانهم ولا نعرف حقيقة الاول والعقل والنفس والاشياء لا النار و
الهواء ولا الماء ولا الارض ولا نعرف حقيقة الاعراض ثم في ذلك
بما مثلوا من فقر ما قصد تفرده من قال في الحقيقة حقيقة الحق في جعلنا
السؤال عنها بمحمد البقية المسائل فقال نحن لا نعرف حقيقة الاول
ونقدس انما نعرف منه انه يجب له الوجود او ما يجب له الوجود وهذا

١٧٥

حقيقته

مختلفين بالحق لا بد من ثبوت الفرق بين الوجودين وتعيين القادرات
من كل منهما ثم نقول ان قيل بان الهيئات مجعولة وليست بمور
وجودية لان لم يكن احق مصدر العبادات لا يتأخر وان يكون
سبحانه عليه تميز كل واحد منهما عن الآخر ويكون حاصل اثره قدما
في مثله اذ من المستحيل ان يكون اثر واحد منهما متاخر عن بعضه فانه
يلزم من ذلك تاثير المعلوم والمعلوم وان كان تميز بعضهما عن بعض
غير مجعول فغير ان ليس موجب التميز هو الحق ولا امر لا يتأخر عن
تكون مؤثرة فالأول يلزم لان لا وجود له حصل بوجه يكون مقدرا لآخر
فيكون المقدور ثابت بوجوده من بعض الوجوه ومفكلا بوجوده
بوجه وهذا ايضا محقق فان قيل انها مجعولة وجودية لزم ما استفاد من
امر الوجودين المختلفين وبان الفرق بينهما وتعيين القادرات المختلفة
من كل منهما وليس كغيرها من امثاله غير الحق والمكنات من حيث الوجود
ليكن الامر ثم نقول والذات افادته المعانيه المحققة والذوق بالوجود
لن الهيئات غير مجعولة ولانها من افعال الوجود وهو محقق اعتبار
تعيينها في علم الحق اذ لا بد من افعالها واثرة واحدة لكن ذلك باعتبار
العلم بها وتعلق بعدد العلاقات بحسب المعلومات وتعلقها
ازيل لان العلم انما يتحقق لكل عالم بكون معلوم حسب ما هو المعلوم
عدم فنفسه اذ لا يصح ان يكون لغيره من العلم ما هو محقق له ذلك
علم وهذا معلوم فانه حكم بثبوت العلم في نفسه اذ لا ينفك علمه عن العلم
مؤثر بالذات لكن لا باعتبار تعيين لثبوت العلم في نفسه عن الذات
متعلقه بمعلوم او معلومات مختلفة افعالها وحاصل عندنا من الوجوه
المستفاد من الحق الموجد بتعيين المعلومات المعلومه بالنسبة اليها
امورا وجودية يكتسبها العلم الموجد بل عند انفسها بما قيل كل واحد

١٧٨

تسمية بعضها محض
نفسه

منها باستقاده العلم غير المجعول من مطلق الوجود الفاعل الواحد
والمتعدد بتعيينها المختلفة باستقاداتها المتفاوتة وتلك القادرات
تلك المستقادات الكلية من معقودات خصوصيات الهيئات وهذه
الخصوصيات لا يخلل بشرها عن لان الهيئات كما استفاضت
مجعولة وخصوصياتها تابعة لها ومنها غير مجعولة لانها ذاتية لها ولا
يخلل احكام تلك الخصوصيات تقدم بعض المكنات في الوجود وبعضها
رجح عليه بكونه مؤثرا وتكونه للغير وظهوره بهما وبما هو قول
البعض الآخر وهذا انفس قول الشيخ الرئيس ان تضاعف وجوه السكان
وقوتها بالنسبة لا بعض المكنات فحقا تأخر وتكون له اياه من الموجد
وعده تضاعف وجوه السكان لغير الوسايع وارتفاعها بتغيرها
فذلك فيكون الترتيب المتعلق في المكنات تقدما وتأخرا وشرا و
حسن من جهة الاموال اللازمة لتلك الخصوصيات من كونها غير مجعولة
فان لكل مزية خصوصية تمامها بها ولو اوزم ايضا ونحو امر متبوعها في الظهور
بالوجود وان كان لكل لا تميز مزية لكن اللوازم تابعة للاممات المتبوعة
ومحتملة ما يتحقق هذا الاصل من الوسايع بتوقيفه بان علمه ظهور الحقيقة
المعقولة المعبر عنها بالزمان وعمل ظهور الموجودات الزمانية هو
بما هو الترتيب الهنسي عليه وبما القدر افا اورد الوجود وان
لم يكن ادراكه بل بغيره من التفرع اجل انه غير بعيد ولا خارج بالكلية من طور
العقول النظرية ومع هذا فان كان قد وضع للنظر التدرج في ادراك
بما هو فلسفة بذكره وبراهنه معيدين ما يجوز ان شاء الله تعالى
المسألة الثالثة المستفاد من الوجود العلم المشترك فكونه وجودا فقط هو
من جهة المكنات ام لا فان كان مكنات اهل له حقيقة وراة كونه وجودا ام لا
وان كان له حقيقة وراة كونه وجودا صح القول بان المشترك بين جميع المكنات

١٧٩

لها بيانها صح

العلم

وبهذا نفى

وجه صح

نفسه

١٨٠ نقول فذلك لا المشترك اما لغيره من حيث وجوده قطع النظر
 عن حقيقة او غير حقيقة اليه فحقته فان اعتبرته مهيتة مع وجوده
 من منفته من اشتراك على ما قلنا فانه ان يكون اول صادر عن
 الحق هو ذلك الوجود لا العقل اول وان لم يكن له حقيقة وراكونته
 وجوده ان لم يكن له نفس وجوده هو نفس مهيتة فلم يكن اذن يمكن
 لان الممكن هو المنفوت من استفاضة وجوده من الواجب وهذا يخفى
 فخر ثبوت وجوده له لكون وجوده نفس مهيتة والمهيتة غير محولة
 فالوجود العام على هذا التقدير غير محمول فهو مستغن بذاته عن الواجب
 الوجود وقد فرض يمكن وايضا يجوز حق الزمان بين وجود
 الحق والوجود العام فان المفهوم من كل الامكان كما احاط به العلم
 الشريف موت ورنقول الممكن العلوي بالوجود والا فلهو
 افتقار الى المخرج وهذا الحق على تقدير صحة ما ذكر لا يقتضي على
 الوجود العام فانه ذاته لكونه وجودا بسيطا وان غير موقوف
 وجوده لغيره سواء لانه وجوده غير محمول ولم يكن يمكن بل واجبا
 يلزم ايضا انه ليس شئ وجوده قايض من الحق لان هذا الوجود المذكور
 شأنه على هذا التقدير غير محمول لما تبادر فيكونه عارضا لغيره
 وصفت ذاته له غير محمول لانه لذاته لا يتوقف العرو عن وجوده فايضا
 من غيره فان قيل يجوز على عرو الوجود العام للممكن ته هو الحق
 وليس ان الوجود العام وان كان غير محمول يتوقف لذاته ان لم يكن
 عارضا لغيره فنقول لا يجوز ذلك فانه يلزم منه ان يكون حاصل
 من يفيض الحق واشره في الممكن ته هو وجوده من ما ليس محمول لكل ما ليس
 ليس محمول لغيره والعرو من نسبة وكل نسبة موقوف على النسبة
 اليه فلو كان كذلك لزم عدم استقلال الواجب باليجاد وانه

تحقق

باطل

باطل ولزم ايضا انه لم يعذر اذن من الحق لا وجوده مشترك ولا يفيض احداهما
 الحق مبدأ لوجوده لا عين له وهذا باطل واما تقديره قوله من يفيض
 وجوده الحق صفة فاقية وله له سبحانه حقيقة وراود الوجود ليس له اربعة با
 يلزم حينئذ ان يكون الوجود العام انما يفيض من الحق مع صفاته اربعة
 واهلها رات المذكورة فيكون بينهما اشتراك من وجوده امت زرع اخر
 واما الاشتراك غير ما به الامت زرع يلزم ان يفيض كل منهما تركب او قد يفيض
 ببطيئة مع وان قيل بان مع كونه لا حقيقة له وراكونته وجودا فانه قابل
 من الحق فيضه فنقول هذا الفيض المحمول ان كان بحق لا يقتضي باستفاضة
 ما هو حاصل له ان كان غير الوجود انما هو اول وان ثبت الغيرة بالحق
 المحمول وبين الامر المسمى بالوجود العام فقد حصل وبقي ان احداهما محمول
 الاخر غير محمول وللشك بين جميع الممكنات اما الوجود الاول او الثاني او
 بها معا لان ان اولها اعتبار لفيض الوجود انما ولا ازل ولزم ما قلناه
 ذلك يفيض بعدم صدور من الحق وعدم حصول لفيض احدا وله كان الثاني
 فاعتبر التسمية الوجود العام قبل ذلك على ما مر من كونه لا وجودا له
 المهية القابلة لفيض الوجود من الحق ولزم توقف اليجاد على الامر من غير
 الفيض الوجودي والظاهر بالامر بالوجود العام ان لم يكن له لا مشترك بين الممكن
 وجودا واحدا بل بهما وبقي ان فعل القول بان الوجود المذكور غير ممكن
 واحد مع ويلزم ايضا ان يكون من عرو في الصفات جميع الممكنات بالوجود
 فلم يكن المسمى بجد واحدا فان ثبوت الصدور والفيض المضافين الى الحق
 يتوقف على هذا الامر المسمى بالوجود العام فلا يوجد العام انما يصح لكونه
 ممكن او لا مما لا يجازي لفيض ذلك والحالة لا لا مشترك للممكنات
 لها في ذلك لا يمكن بل امر اخر فذلك الامر لا يراعى ان يكون الحق اول
 له كان الحق ثبت الممكن هذا الوجود وقوة وكونه محمولا عن جميع الماهيات
 فان لم

٢ وان صح ذلك له صح

٢ الموجودة بللثة

٧ مهية الوجود هو
 عليها وانه ايضا باطل
 ثم نقول في التوضيح
 لهذا الوجود صح

تقرر
الممكن وقدر المهيأت في محموله هذا ايضا على هذا التقدير باطل فان قيل ان
الامر لم ينفك للوجود العام من الحق ولم يثبت له ايضا لا يمكن ان يكون ذلك
ثالثا فنقول هذا ايضا باطل لان ما هو الحق ممكن به انما لا نزاع فيه
يلزم من المفاسد من اجل ثبوت هذا الامر ولا نسب في محموله ثانيا
ايه ذلك فان قيل ان حكم الوجود العام ممكن باق الحليات وانما حيث
هو ممكن لا يكون له وجود في غيره وحيث ان المهيأت ليست با موجدية
ولا محمولة بل ظهرت بها الوجود العام كما يلزم من تخصيصه من محموله
يؤم بنفسه ولا وجود له في نفسه اعني الوجود العام والمهيأت ما يتوهم
بنفسه وتصح وجوده وادراكه بالايان ويكون لكل واحد الوجود
المهيأت في الخارج فيكونا رتبة وجوده من محموله واما ثالثه فيجب
الا في رتبة الوجودات وقد فرضنا في ذلك فليكن الامر هذا وان
كان محتملا ما هو من هذا القبيل كما ليس بالسهولة واليسر في الحيات
الطبيعية في احوالها والبرودة والرطوبة واليبوسة والطبيعة
اجامعة منها فان كلامنا ليس وجوده متغير في الخارج وجميع الامم المدركة
في الخارج متحصلة من هذه المعقولات كما سائر الوجودات في رتبة الوجود
شأن الله **المسألة الرابعة** الواحد لا يصدر عنه الا الواحد هذه
المسألة تنوع عليها من امهات المسائل في رتبة كنه العقول و
قدرتها وعتبة صدور الكثرة من العقل المشهور من الوحدة وجعل
الاعتبارات المفروضة في عتبة صدور الكثرة عنه او بعبارة اخرى
مع وجوب اعتبارها بان جعل تلك الاعتبارات ليست با موجدية
فانهم لو لم يعتبروا ان كل رتبة من الوجودات الكثرة عن الحق لان
الصادر من عتبة هذا التقدير العقل الاول واعتباراته التأسيسية
ان ملك الاعتبارات ليست با موجدية وجودية بل كون عتبة الوجود الكثرة

١٨٢

حقيقى

فرض

اشياء

ذلك

وكل ذلك في غير ذلك من المفاسد التي يتقنها بل **المسألة**
لكذلك القول في وجوده من غير الحق العقول في عشرة ومنتوخ منع
مدعاه وما يرد عليه من النقص بالاعتبار الثامن واشتماله على الكثرة العظيمة
مع انه اقرب الى الفلكية لا الاطلاق والوجودات البسيطة وكذلك
ايضا في رتبة الترتيب الايجاد بالوجودات ونحوها في الحق والوجودات
وامدادها بالفيض الوجود والذات من وسطه العقل الاول وسلسلة
تعلقها على الحق بالمعلومات على الحق الكمال جهة اللوازم ولوازم اللوازم
ونحو تعلقها بالمرتبات استبعاد عدم معرفة كيفية ارتباط الواجب
على وجه غير قاطع في وحدة الواحد وقبيلها من غير العائش على
الشيء هذا مع انه لا يزال له من رتبة ذلك وقد امكن الدواعي في القول
جميع ما ذكرنا من المطالب في كنهه في يوم حساب ومع لنه هذه المسائل
كلها من المطالب الغيبية جدا التي يحيطها النور بالسعادة بمفهومها ونحو
نقول ان قد اذعن بان المهيأت غير محمولة وليست با موجدية و
الوجود والمشارك بين جميع المهيأت واحصى مع الحق بان المهيأت
ليس با موجدية مهيأت متصفة بوجوه واحدا في رتبة العقل و
غيره في المحمول كون ذلك الامر الواحد الصادر من الواحد الحق هو
هذا الحق المشترك العام ويدخل في العقل الاول وغيره ويكون المحمول
باجتماع مرتبطة بالحق لا بسلسلة المدكورة ويكون العقول وكل ما يمتد
واسطة شرطها يحصل الفعل الايجاد عندنا بالوجود الغايض من الحق بل هو
ما سواه فالو ساطع شرطه لا يستلزم استدادات الهاميات فان
المهيأت لا بد وان يكون لها نوعان من الاستعدادات ونوعان من الوجود
المعقول من الموجد ونوعان حاصل بالوجود ونوعان لوازيم كل واحد
من افراد المهيأت ومن الاستعدادات وجودية محمولة بخلاف

١٨٣

دخرا

ينوط

ما هو

الرجوه

حيث

بين الحق

الاستعداد والاولى الذرية قبلت المهيئة الوجودية من الجوهر والاولى
 غير مجموعها فلو كانت معدة بمعية ان لا يوجب غير الاستعداد
 الجزئية بواسطة الوجود والحق هو المفيض كما ذهبوا اليه من الاسباب
 السفلية منها انها تعد والعقل الفعال بعض اذ ذاك ان العقل العلم الا بالاشياء
 هو على نحو الكيفية والتفصيل مما من جهة الوجود والوحد المشترك لا من
 جهة العقل والوحد كما ذكرنا لا يلزم من ما توهموه من العقل وتوقف
 العلم بالجزئيات على الالات فانها لا تستند لهم من العقل العلم
 بالجزئيات الا مجرد الاستيعاب والقياس وهو ضعيف وباطل لانهم
 معترفون بان ذات الحق مباينة لمع الذوات وعلى كمال عين
 ذاته مفروقة على علم الزمان بالعلومات متغير بالنظر والقياس
 والذير عليه التحقيق الذلوى بولن الاشياء وكل مرتبطة به مرتبة
 مختلف من حيث سلسل الترتيب بالغير المذكور ومن حيث سلسل الوجود
 ايضا اذ لا يران على انحصار الحدود والافراد في سلسل الترتيب وهذا
 اليق كمال الحق والاسباب بترتيبها فانه لما فيه اهل الاستيعاب
 لا يجوز ان يعقل في جناب الحق مرتبة من مختلفات لوجوب الاعتراف
 بانه واحد من جملة الوجوه وجب ان يكون ارتباطها بكونها من وجوه
 واحد وان كانت الكثرة من لوازم الامكان وصفات الممكن وجب ان يكون
 ارتباطها للممكن بالحق من وجوه وليس يكون الغلبة للكثرة من الوجوه الواحد
 الا ممكنة وسيمافترق كل ممكن بصفة فيه احكام الامكان وتوهم
 الوسائط وجب ايضا ان يكون لكل ممكن نسبة محقة الى الحقيقة الواحدة
 الا انية تلك النسبة هي المعقولة لشيء الحق اياه في الامكان على غيره وفي
 حيث هو بغير ارتباطه بوجوه من وجوه الوجود الا ان المحقق بالكثرة و
 الوسائط وقد ثبت ايضا ان الممكنات من يكون الغالب على حاله

في المحقق

ترتبط به

بما

حكم الوحد وصف احكام الامكان لقبوله بالاستعداد الراجح على
 استعداد غيره الوجود والفاين من الحق وجوده انتم وسبق من قول الغير
 ولم يكون الوصف الوجودي واحكام الوجودية فيه اوت كانت لا ينعقد
 لا يستهلك نورية كمال احكام الوسائط ووجه امكانها من كمال
 كمال هو وصف الجمهور من غير علم الاستعداد الكلي الغير المجموع الاستعداد
 التفصيل الوجودية ما يتا له بذلك من قول فيض من الحق وان واسطة
 كما من شأن العقل الاول فحاصل كونه من اهل الله سبحانه وتعالى
 مجد الله من نفسه ومن غيره واهل الله يكون هذا الوجه الوجه الحق
 ويتم متمم على بؤته وهو الواقع عندكم من حقكم الحق لكن الا ان
 لا يوفون ولا يشرون به واتحادت يعرف ويرك اثره وحفظه منه
 متوفر ومقتض وبذلك وردت الشرائع كلها ونقلت الكتب
 المنزلة ووقع الاتفاق من جملة الانبياء والامكان والاولى فان لا ينفك
 من الحق تارة يحصل ويرد بواسطة بعض الارواح وتارة بدون واسطة
 اصلا ولا يران يترك على امتناعه كما لا يران لهم على ما ذكره وذهبوا
 اليه من الامور التي قد ران ذكرنا في باب العلم الالهي وموتة عقلية كمالها
 وفي غير ذلك كسور القساير والاسبغ والمثاليها والعجب منهم انهم
 بذلك هو ان يران محقق اعتراهم بان حقيقة الحق مجهولة وان علمه عز ذاته
 كما مر انه ليس كذلك سيما ومن الذين استناد وصفه لا موصوف ما
 سبق بمعرفة حقيقة الصفة وحقيقة من ينسب اليه وقد سبق اليه فقد ذلك
 على ان من حيث النظر العقل المعهود سيما وقد ثبت ان علم البرية كونهم
 بشر اعلم الاعمال بعينه موقوف على الكثرة لانا لا نعلم شيئا كما مر في
 مرتبة كماله ولا نعرفه الا في بالوحد المستعد والامكان كل موصوف
 بالوحد موصوف بالعلم وهم لا يقولون بذلك بل لا بد من قيام حقيقة

وصف

موقوف

حاصل سبب السكوت استغفار فلا يتوهم النفس ملاقاة صورة بسيطة او
 مركبة ام لا بد من تباينها مع سلب الحكم صفة لا طلاق كما اشار اليه
 الاضيق والكل من الاولياء قاطبة واما عند تباينها كان ذلك ان
 اشتد في النفس عن التعلق بالبدن من كل وجه يمكن حصوله عند
 هذه النقطة وهذه الدار بحيث لا يبرر لعل هذا العالم مع بقائه
 تدبر تلك النفس السليمة او لا يحصل التجدد التام وانقطاع العلاقة بين
 النفس والبدن من كل وجه الا بالسموات فان قد عينا جادة من ال
 التجديد والاشهاد وصحبتهم كجدار الله فذكرنا ووضعت ذلك في العالم
 وبعد انهم مقتنعون بجلالة التجديد من كل وجه مع ذلك بقا حكم التدرج في
 حق كل من يوصف بالبدن كان من كان وبالنية لا كما يدعى بدنه
 ما كان وان لا يدعى ارتباطا وعلاقة ما يحصل من شدة بين كل متباين
 يوصف بالثابت والناظر بذلك المعنى الحق الا ارتباطا ومانا العدم
 وبشدة الاثر فهو ابرم وهو وجودا وعدا عينت بثبوته وينتج باسفا
 وان لم يشو نفس المدبر بانها مدبر لا حصل ان التدرج عن موقفه اما لا
 التدرج العليق مع المراتب في كل ان وهكذا النفس التي هذا شأنها في هذه
 الحالة من شدة بعلة بالبدن وتدبره وذلك اما استغفارها
 بالحق او بامنه وعلا الجمل فالحق هو استجدار ما يقصد الرتبة في كل
 ذلك لحصول الجمع بين غمرة الا والحق العانة والربانية كمرثاة العدم
 وحده ثم نقول اذا قيل بثبوت وجوده وبسب طهته وباسبق الرمال
 عن هذه المسئلة الكيفية فالربان المثبت امتياز بعد المقدرة
 عن غير نام النفس بالهيات المكتسبة بواسطة البدن على ما ذكرنا
 نقول ان لم نزل الوصف ذلك في النفس من المراتب اجزى العليق طان
 مشد في النفس الكيفية ونفوس الامم العلوية بالنية لا العليقية

١. السكوت

٢. دثار كسائهم

٣. اسكنهم

٤. فان كان

العناصر

والعناصر وقوة الجسم الكلي المشد والصور العلوية وغيره فيكون الصور العلوية
 العليقية مؤثرة في النفوس التي هي من لوجها وصورته في نهايتها في العلويات
 من السليكات ويكون النفوس السعيدة الموجودة فاعلمت وقابلت معا بل قد
 يتوهم ان القول بصلية تباينها مع اجزى النفس اجزى النفس لا يبرر
 يؤد بان لم يشهد مثل هذا في النفس العليقية مع معلق العليقية المراج
 لما تقرر ذلك في الامم العلوية والنفوس اذ في البنين الحكم الاصل سيررت
 النزوع بل قد يقال انه من اجاز لم يشهد من اهل النفوس كونه
 بقوا اما الحقيقة بها وبقوا بالموحدة والالهة المراجعة النائية من الصور
 العلوية وتوجهات الصور والنفوس المتجهة منها والصادرة عنها
 التعلق بالبدن ولكن من علوها واحدا بها وصفها بالمشد والشرع
 بين نفس الان ومن وجد ومعتقداته ايضا التقليدية صهيروا الفيلت
 صورتها في الاوهل تباينها في العليقية والغير بها حيث شئت الحق في مقامات
 الشقاء والسعادة ويكون ذلك كسب العليقية الخاصة من تلك المراجعة
 الواقعة بين قوت الان في النفسانية والعليقية المراجعة واصولها
 العلوية في العالم العلوية ومقام محمدا ومشربها ولا ارمقام من تلك
 العوالم كانت النسبة التي تحصل الخراب تلك النفس البنية واستوت
 لديه ويكون هذا القدر على امتياز النفس بعد المقدرة صهيروا تلك العليق
 المشد في العلوم وما ذكرنا اذ اجاز لم يشهد من اهل النفوس بالبدن
 بينات تباينه بوجه التميز فلا يشك ان شدة على هذا الوجه وكيف لا يبرر ان
 على استحقاقه بل يترجم على هذا التميز بالهيات فقط بالاستمرار من الهيات
 الالهية والبنوية المشدرة لا هذا سيما وقد ثبت صدق الخبرين بما ظهر
 من الايات والمجرات الدالة بالوثر وسيما ببقا محمد صلى الله عليه
 واله الباقية معجزة الان بن ابي الحسن وهر الوثران القائم مقام الربان

١. يؤذن منه

٢. المحسنة

مؤمن الدعوى والوق من التبر بالهيات فتعد وبين الصور الشية
 من تلك الصفات وما ذكرنا صور وجودية من موهام موجودة او
 قور توجهات نفوس العالمين لها من علم و اعتقاد و تخاليف
 ما العين منهم من القور الماودة وتوجهات العقول والنفوس ما يعيب
 الرجوع لا امدل تهم الدارة وجوده وكلهم هذا العقل لستوع ان
 مله لقاء صور احيوانات وغيره و موجبة القور فاصلا من توجهات
 العقول والنفوس القدر من حال الكون وهذا وقان و افصح بل التفسير
 بالهيات فتعد لكونها تميزات متوقلة كجهرية النفس الكلية وهذه
 ليست كك غير في كمال النفوس تنوعا نلبسها تلك الصور الناشئة
 المشار اليها بحسب علمها و اعتقادها واستحقاقها حال ان لها
 و بالتفصيل الذنور و روت الاخبارات الالهية على اجملها فلكلها في هذا
 بالشيئية الاحتمالات ككثرة تفصيل ومن اطلع على حلية الامم فله عليه غير
 ان لا يخص بالار الشرف بعون البرهان النفر من ذلك مما يحول
 المولى عليه ويركت اليه **مسئلة مختارة من الباقين** ان
 الاجاب من ثمة ميتة القوة والعقول بل قد تدرت القوة بان جميع
 الممكنات يجب ان تكون متوفرة استعدادها الكلية وان كانت غير محركة
 ها انها لا تعتبر مطلق العيوض الرباء الاستحقة تعيد معنية ثمة من جسم
 ح و بذلك العيوض و روت التعريفات الالهية على السنة الرسولية الكمال
 ح و حصونها و حق اشراف الممكنات و اولها ما يقوله العيوض في اسمهم
 اياه بان اقرب الموجودات لسنة من احوق وحدته و ان الواسطة في
 العيوض والمرد ولا جميع الكائنات من الوجه المرسل الترتيب و اذا كان
 هو مع شرفه وحلا لدر كلكم على قبوله وقوته ما تعيد والت من غير
 الوجه فكيف يمكن من و ما العطن بالاجاب وقواتها واستعداداتها

سبعة

من البين

٢ واولها

وما العطن

وما العطن ايضا بالمرحبة الطبيعية المعضرة وقواتها وبعد تقديم هذه المقدمة
 ما البرهان القاطع باستحالة اقراض النوع الابن في هذا العالم كالحق
 نظرا من العلم القور توجهاتها من بعض القور ولذا كملت في الاعتقالات
 المحجولة للبشر عالم يركب بالجوهر الصدية والقوات الهندسية والمال
 التكميل للوجوب لما ذكرنا من تفصيل للاشخاص الشكليات الفلكية ونحوها
 الاعتقالات اراكم من الامور الالهية على حقا وينقطع اخر النوع
 الابن في كثير من موجودات هذا العالم المعضرة ملاقة في يعود هذا الكون
 في هذا العالم اما على هذا الوجه او مثله او على عقدا اخر بل نقول وما البرهان
 على عدم تمام القور الفلكية ايضا وكونها بحيث لا يقبل التعديل و
 والتعديل فانما يكون من ذكره في اثبات بقاها في هذا العالم
 انما على هذا الوجه وخلقها عن خواص الطبيعة و هو ان يقول عالم الكون
 والعت و ذلك انما على هذا النحو المدرك او مثله من الاوضاع والمكونات مع
 بر مانا تامل في شج به صدر مستبصر لا ير من لا قائل والتميزات
 الاتقائية بل استبقادات محضنة واستحقاقات يركن اليها الاكوار متعلقة
 تعظيم العالم العلوي والاجاب السببية في زعمهم لا غير ايضا فاذكره في
 ان سبب فناء المركبات التركيب ولزالب يعد لا يقبل الفناء و ضعفت
 فان المركبات انما وجدت على الب يطل بل من مجموع امور سببية فلو لم يكن
 تلك لم يفت المركب والمجد و ليس الالهية الاجتماعية والتركيبة ولا
 الاجتماع والتركيبة من ان يكون كذا في اجزاء المركب والجميع او يكونا متبنيين
 فان كانا في اجزاء المركب والجميع فكم كان سبب يعلو المحجبة وقد تقدم
 القول فيها وان كانا نسبته فالسبب لا يمكن ان يفسد الا بشرط
 وجود المنسوب والمنسوب اليه فكيف يكون على بقاها و هو ان
 تم نقول و بارهان ثبث عندنا من الاجاب الفلكية من الحكم الطبيعية

حكمة

١٩١
ما كادت

فيخصص النوع

ونواميسها سيما والتعريفات الالهية على السنة والرسول والكلمة قد وردت
 وصرحت بان الاجاب كلها طبيعة وان حكموا ببقاء بعضها من حيث الذات
 مع تغير حادث في الصفات ووافقهم على ذلك جماعة من اكار الحكماء الاول
 ووقفنا على ذلك مصنفاتهم وكل ذلك على العلم الكريم غير خاف في
 اثبات ذلك نقلا وتقرير اصحاب رسايل اخوان الصفا واختار ان
 مرتبة الطبيعة من مرتبة النفس الكلية وفوق البيوت والصور
 وفتر بين سر وعينه الطبيعة فقال انها حجاب عن حقيقة سمها بالذات
 بين احواله والبرودة والرطوبة واليبوسة والحر والبرودة
 غير الالهية والطبيعة لا غير واحد من الاربع وعلمنا انها مرتبة
 الاطلاع الحق في كل ذلك معلوم متيقن والمذايب النظرية والتفكير
 العكس كثيرة شديدة الاختلاف والموقف من هذا الابرار والاعلاء استجد
 ما اتفق للرأى المولود السديد بغير نقول البرهان او ترجع عنه من افاول
 الباقين لا عا ط على الشرح بما ذكره في هذه الامور في الكتب
 الغريبة المستورة والمسحوبة من رجا العرف بالاطمئنان
 العقائدية والبرهان كما سبقت الاشارة اليه والله سبحانه وتعالى
 يكشف بحسن بيان الموهل وافاوتة المعصيات وسر حيل المشكلات
سنة الان من هذه الزيادة والدار تغد على الجبريات
 المعنوية بان تغلق النفس المدبرة للبدن عن البدن اذ لو لم تغلق
 العداقة بالكلية لكان الموت فان الموت ليس غير ما ذكرنا واذا تغد
 ان تغلق علاقة النفس عن تدبير البدن حلت حقيقة فلا يخرج النفس عن
 احكام المزايا الطبيعية المدبر بها من الام والذات لا يخلو عن
 شوب الطبيعة وحكمها فمن ان غلبت الام والذات روعايتها
 صرقت خاليتها عن احكام الطبيعة وبات برهان ثقب ذلك في المسئلة

١٩٢

والله اعلم
ص

وبالله

وبالله اللغة والالهية المتعبدات لا الحق سبحانه وتعالى ولا يوافقنا
 بحجة لاننا نلذذ في ادراك العلوم والارباب التي المستندة على
 واجهه وليس كذلك من قبل المذوات الطبيعية المعهودة فاننا نلذذ
 من اجازة كون الذات الطبيعية صنفين صنف كاشف وصنف
 لطف والكشف هو المعهود اذ اركب من المذوات الالهية بالحواس
 كما نلذذ في المشروب وغيرهما ونوع الامور مدرك للنفس من حيث
 القوت الطبيعية كاللذات والخيال والتفكرات النفسانية اجماعا حال
 النفس بالتيقن والقور والادراكات الالهية لا محذور بالكلية
 عن احكام الطبيعة ومن ادعى ان ثمة وادما ذكر الام والذات
 روحانية لا حكم للطبيعة فيها فعليه البرهان **سنة** ما حقيقة الغيب الصافي
 من الحق وما المتعقل للعقل من معرفة لغيبه صدوره ووصوله الى
 القوايل لا يجازي لكونه من قبل الممكنات ولا يجازي لكونه الحق وليس
 ثمة امر ثالث لا يكون الحق ولا غيره فكيف الامور المتعقل منه
 غير الاحياء اولها الامداد ثانيا وبات برهان ثبت ذلك ويصير
 من المسائل الموقدة التي لم يتفق على اثباتها وبقية برهان مسلية
 لتدل على مغلطات موجودات غير متناهية منتهية لانها
سنة الرب التي بين الموجودات غير متناهية عندنا وبحال
 يكون بالنسبة الى علم الحق متناهية لما يلزم من المفاضل ان لو لم يكن كذلك
 لما استلحقه الاضطرار اثبات علم الحق بالزنيات وصنف حجج المنكر
 له ذلك قياسا واستبعادا وايضا فالتافق واقع بان ما وجد في الوجود
 فانه متناهية والرب متناهية بين الموجودات فكيف ينتمى من المتناهي
 ما لا يتناهي من ذلك ليقول من الازمنة المتولدة من العناصر ومثل ذلك
 واعلم منه النكته والافاضة العقلية من الانقلاط والكميات

١٩٣

و غیر ذلک کالخواص و آتایا و تقابها فلیکف الامر **مسئله** انما یجوز لا یصل
 یصل ان کیفه من کیفه و احواله لویصلت من التدریج علی التدریج
مسئله الیوم المجرود لا یقبل العتمة عقده و یکنه العتمة فلیکف کلور
 العتمة من الیوم لصدار تاجها و یقبل العتمة و لم یجد امرنا فی غیره
 و ان نسبت لافقها لیسفها بل بالتبعیه طار و یجوز حق کما سبقه
 الیه فی بعض الاسماء المتقدمة تحت الاسماء بحمد الله و حسن توفیقه
 الحمد لله و صلواته علی محمد و آل العلیتین **انحباب من خواص**
نصیر الدین الیه رحمهما الله بسم الله الرحمن الرحیم و علی کل
 و هو حسن **انما** کتاب ما بارزنا بها لیکتاب الله من سائر الکتاب
 انما فادام نور الله قلبه و صیر مرفوعا لدرسته **انحباب** غفاب عا
 مولانا معتمدان در الامم کاشف الظلم صدر المدین و الدین محمد الاسلام
 و المسلمین ان یعتقد بران الطریق قدوة التالکین الواجبین
 و معتدین الواصلین المجمعین ملک الحکام و العلیان فی الامم بران
 الرحمن افضل و اعلیٰ جهات ادام الله طریقه و حسن ذلیله و طریقه و دعا
 و ناشی مریضه و قد یفقد عاشق محمد الطور سید یوسف و بر
 و چشم نهاد و گفت **انما** تو ملک جهات یافت دلم و زلفه تو
 جاودان یافت یخت دلم **دل** مرده بر من چشمه یخو اند **مسئله**
انما هر چه بر من جان یافت دلم **دل** و اوانه من قلب آن ذات بی
 همه الی استماع کرده بود و غفب همه حال مبارک و معالده نماید
 و یجوز فی نظیر شتاق شده بوصول بخیر متلا و نیاز من گذشته و روزگار
 در نیا این مامور مسدودت بنه دل نیکو و بهمت بر آن میکاش
 که بکتابت راه استفادت کش ده کرد اند و بر اسست با حضرت
 بر رگوار تو سبب یزید ناکه بخت خفته بیدار گشت و مطلوب بخت

ترجمان

مشال

در

رو غزو و بار غفاب جان افزا و مغاوت و کشف این بجان
 مشتاق را مشرف گردانید و بجم و در همه فضایل بر یکنان مقدم
 است و الفضل الشقیقم تدبیر معنیهم تقدم نمود و این محب محروم
 مدربین منت و شکر نعمت گردانید و جان تشنه شوق او را
 بر لاینبوع کمال آیه بر لب زده حذر تیار کرد و نعم آن طفل طلیل بر
 بندگان خویش گسترده و آن بر تو نور یکنی در میان این بنده و پادشاه
 بخت حق از آن جناب بر رگوار هم کتاب بغیر رسد نیکو که هر یک
 در باب خویش بر نظیر بختی کتاب حاصل نتایج انکار که مستحق
 سوا اینچنان مغفات اسوله و اش رت باین مرید مستفید نشد
 که از بختانت مرعیه خود نگردد و بوقت عزت و مستند چندی
 این معین خود را در محال آن نمیدانست که زنده بکوان و زیستند
 خواصها اما انقیاد داشت واجب بود بطریق استیصال الخیر و در
 خاطر بجه نوشت و بخدمت فرستاد و چشم انتظار بر لبه میراد
 ملید که در رفته و بول آن بوقت نفذیم بکم رو و دیگر رسالین
 البال بخت مشق بر شریح سواج غنیمت در وقت سلوک در غنیمت و ذکر
 و از دات هم فر که در حال از احوال حرکت باطن میخیزد شده و از
 در لباس دعا و مناجات و استعارات آتایا و استعد عابینا فرموده
 مرید مستفیدان بجز باین بوقت شد و از آن نوال بی مثال
 محقق گشت دانست که عوین ارشاد در بیان و بخت مرید مستفید بود تا
 بر مجد دات احوال باطن و اوقت نموده در اثناء سلوک از عریضت
 و تره نسبت و وسوس و هو احسن باغبان شتاده عزرا بجان بند
 و نه باس را محال نمیدید فرموده است بر غبار رت و انما به نوشته
 مصدر و بخت سکور احسک به لا عباد و انشر فضلك فرافک

۱۹۵
کشفه اند حق

برای

انسان

چون

بلا وک و اسلی نفی با اقسامه طلب الحق معانافه مستقیمه
 خدا و است گشتن می کند و میگوید در تک اعلیٰ شستن با نجاة
 والدعاء فان کان من هذه المرتبة كانت قبله من صوته برفق و الله
 بالحق هو هو و اما بعد الله و يدعوه بقوله ذاته و يفعل كذا
 و سبيل لا يزل مراده و هو بعد اسير امور مختلف على طلب الراحة
 و دفع الاذ من عترة الخوف و تامة ليد الرجا و بعض اوقات و الحزن
 يتجلى الصبر و نعمته للنفس تزيه بالشكر ثم ان قوله هذه المنزلة لا دور
 الرضا و التسليم اشتراط من جملة ذلك فلم يحجب لا جذب مطلق و دفع
 مهرب عنه فلا يتولد له لا يطلب شيئا و من سبابة اذ لا يغيب عنه ما
 يناسبه بل ينظر الى جميع الخلق و تبيين الرضا و كبر من نفسه في جميع الخلق
 الا رتقا و ذلك باب الله اعظم مع كل ملك الرتبة ايقه قاصد عن
 مراتب الواسين لا اذنا حد من حدود الكمال فان الرضا من الرضا
 مقابل لوجود المرحمة و الرضا تعرف تركه باحقاقه و ذلك هو الرضا
 الوجودي و هو التوقف على الله عن ان يكون له شرك او يكون معه شريك
 فان ارتق من هذه الدرجات و وصل الى مقام الغنى المحض و هو ان لا يكون
 منزله اهل الوحدة المطلقة لا اقول التوحيد فانه طلب وحدة و تشرية و
 الاتحاد فانه لا يمكن بالحق لا بالعت لكن تنوع منه راي الكثرة و لا
 الرضا و التسليم من الرضا يكون له ثبوت حتى يكون انصافه بالكمال او يكون له
 ذات حتى يصير موقفا معبوت اجبال و هناك منقطع السكون و التلك
 و مقدم الوصول والواصل فان الله المنة و الله الرحمن و غدا دم الذبح
 مسر بان المولى دام ظل لا يحيد من نعمه القاصد بالدرجات المذكرة ان الرضا
 لا درجته لا درجته فاما الله دام من تقدم هذا العالم بحسب الصلوة كبر الشا
 هذه المنة على ان لا ينفذ من عتبه ليعلم من غير قصد منه لا ينشأ و الله

۱۹۶

مقابل

مستيقن

ارشد

ارشد الله ليد و الكمال ان تصفين فندا ما عند في هذا الموضوع و الله
 و اسير من كعبه فانه مقدر على او اذ رعا انصافه من كون من رتبته و الله
 على من رتبته الهدى بهر ترك ادب است اين كليات خدمت عرض
 كردن اما چون حاضر وقت بود و حال مطالعة اين كتاب و در سال لطيف
 بحقيقت و در هدايت طالبان و الكمال انصاف عديم الحيل و النظر است
 انرا از خدمت پوشيدن و هر قدر است ان شاء الله نعم ترك ادب
 معاتب و ملامت كردن الطالب ارتداد كذا است و رحمت بسيار است
 و سر و مخاطبات و اعلام سواخ و واردات متضمنها از بعد كليات
 مقرون با تمام استخدام در منادات خواهد رفت اين در سبانه
 و تمه و قدس ان كليات لا مقتضى كليات اينچنين انصاف و رحمت
 بحق حق و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته **قوله** المنزلة الا صلا
 قوله هذا خلف **اقول** اما البرهان الموضوع على تحقيق كبر وجوده غير مسمية
 وان لم يثبت لوجوده راد الوجود و هو انه لو كان وجه و مرتبة كان مبدا
 الكل انبث و كل شئ يحتاج الى واحد هو مبدأ الشئ و المحتاج الى
 لا يكون مبدأ الكل فان قيل المراتبة موصوفة و الوجود منفعة لها و الموصوف
 متقدم على المنفعة القائمة بها و المبدأ الاول واحد و هو المراتبة
 المراتبة على تقدير تقدمها على الوجود لا يكون موجوده و لا معدوم و لا ذرطون
 مبدا الموجودات غير موجود **قوله** من البين ان مفهوم الله الوجودي و حش
 شئ من تفقيد مفهوم واحد و هذا المفهوم و حش ان هو ان لا يتغير
 له كنه عارضا لم يثبت او لا يتغير و احد من العيوب **اقول** ان اللفظ
 الله انما مفهوم واحد و قول على الشئ ينقسم الى شئ واحد و كذا
 المفهوم من احد تلك الغير على التساوي و هو كالان في زيرو
 عمرو و النور من هذا النور و ذلك النور و كذا اللفظ المتوالي

۱۹۷

۷ مع قطع نظر عن كل راي
 ۱۲ و قد عصاره على صحتها
 حق

الوصول لانه المبدأ الاول واذا اردنا ان نقول انما لم يزل الوجود في حق
 كما قيل عليه الوجود الواقع على الموجودات بالاشكال وهو بمنزلة الفصل
 ويريد بقوله واما لم يزل لم يزل في حق الوجود والوجود في لوانها اشكاله
 لا وجود في الوجود الاصل لا ادراكه عقلا في قوله ثم قرر بقوله الموضع
 الفصل **قول** في كلامه في غاية الحسن والكمال لا ينفك عليه من لا يكون له
 شيئا مما يعقل الله سبحانه ونعم على المتوجهين الى ما جاء به بعد في الكشف
 صلي الله عليه وسلم وليا الهوا صلي الله عليه وسلم ان شاء الله تعالى
قول المصنف في الاشارة الى قوله في هذا **قول** في الوجود من قوله المبدأ ليست
 بمحمولة بكونها في الوجود لا يكون سوادا محتملا بل في ذلك انما افترضنا
 سوادا في الاول ثم اوردنا عليه جعل اجاعل اشكال ان يفرقه اجاعل
 مما افترضناه اذ لا يكون ذلك الوجود فان اجاعل جعل الوجود وجها وذلك
 لا يتعارض مع حقيقة اجاعل ولو كان قلنا بل اجاعل جعل الوجود سوادا اربط
 ان يبدع شيئا هو السواد قلنا بل لم يزل الوجود موجودا في الخارج
 نعم لم يزل يبدع السواد ولم يزل الوجود موجودا في الخارج انما هي المبدأ
 والمحمولات في الوجودات محمولة على ما الله نعم واذا قلنا المبدأ
 صارت متبوية الى الوجود فان الوجود لا يمكن ان يوصف به المبدأ
 من حيث هو مبدء فحقنا انما يمكن ان يوصف به اذا ثبت الوجود او
 لا لعدم اما قوله بل من حيث كونه مبدءا فحقنا امورا وجودية في الوجود
 لان المبدأ من حيث هو مبدء فحقنا لا يمكن ان يكون مبدءا غير المبدء
 اما اذا قرره بقوله بل المبدء من الوجود فاقطع نعم فان المبدء
 اذا افترضنا حدوثها وجودا ونفها واذا فرضنا الاعيان كان لها وجود
 غير الوجود والعين لا يكون الا من وجودها والوجود العقلي لا يكون الا من
 تعقلها وكلا الوجودين محتملان واذا قالوا المبدء وجها قبل اراها

٢ وهو بمنزلة المحرك في نفسه
 سخر من شخص به
 ٢ ايضا بطريق آخر
 ان يكون عليه قول
 ان الوجود لا يكون
 علمنا ما لا يعلم
 العلم على العلم
 ان يبرهنه
 لذلك المبدأ
 العلم كونه مبدءا
 بهذا ذلك في حق الوجود
 بيانها في الوجود
 ان المبدأ لا يكون
 ونحن نقول ان
 الصحيح انه محتمل

الذئ

الذئ يكون سببا لوجود العين وهو العلم العقلي واذا قالوا انما هو
 بعد ان اراها به تعلقاتها بعد وجودها في العلم العقلي واذا قلنا ان المبدء
 لم يكن في العقل العقلي الا المبدء ولم يكن الوجود والعدم والحدوث في ذلك
 انظر واذك قالوا انما لم يزل لم يزل في الوجود والعدم والحدوث في ذلك
 عند كونه متغيرا بالهوا ولو كانا صلا في حق الوجود لم يكون وجودا واما
 او انما لم يزل لم يزل بالقياس الى ذلك الوجود واما انما لم يزل
 وجودها من حيث هو وجودا في ذلك الوجود واذا نظرنا في ثبوت
 ذلك الوجود كان لذلك وجودا في الوجود وهو الوجود في الوجود
 اذا افترضنا هذا الموضع هذا سقطت الاسماء التي لا يفرقها
 الوهم من المميزات في غير مواضعها وهذا بحث في حق الوجود
 من الاذنان بسبب عدم اعتبار **قول** ثم نقول في قوله كيف **القول**
 القول بالبعثات الدورية عن الوجود في العقل والعين ايا ثبوت وثبوت
 ثبوت بل في قوله بان المبدء من الوجود وهو بمنزلة المبدء من المبدء
 وفيه وانه **قول** والذئ فاذية في الوجود **القول** القول بان
 المبدأ من حيث هو مبدء ولز الوجود من الوجود في الوجود
 فانهم يقولون بثبوتها حال عدمها ونفوقون بين الثبوت والوجود
 لعل مولانا ادام الله علمه ارا وبشرا انهم لم يزلوا في الوجود
 باسنادا لكل من يقول بمبدء الوجود انما هو مبدء في ذلك ومراد الشيخ
 الرئيس تصانعت ووجه الامكان كونه الامكان قابلا للاثبات والمنع
 والوجود من الوجود والعبد منه وعدمه في المبدأ في بعض وقا في بعضها
 من بعض لا يتعقل الا مع تعقل مقارن اياها عقلا في الذات متبع الوجود
 انما هي المبدء في الوجود لا يمكن ان يكون الوجود من الوجود في الوجود
 مستغنى عن ايرادها بها هذا عند من هذا الموضع **قول** المبدء

المختصرا

طريقهم

لا يخلو **اقول** الوجه العام المشترك لا يتحقق الا في العقل ولكن كل امر
 مشترك وذلك ان الشيء لا يقع على اشياء متعددة فانه لم يكن
 في كل واحد من تلك الاشياء لم يكن شيئا بعينه لمكان شيئا وان كان
 في الكل من حيث هو كل واحد من تلك الاشياء في كل واحد من تلك الاشياء
 وان كان في الكل من حيث هو كل واحد من تلك الاشياء في كل واحد من تلك الاشياء
 ذلك الشيء وان لم يكن في كل واحد من تلك الاشياء في كل واحد من تلك الاشياء
 وباطل في قوله على غير ذلك لا يكون الا على ما في ذلك الغير والوجه لا يكون
 الا في العقل والوجه العام المشترك لا يكون الا في العقل عقليا وادراكا
 لك ان حصوله في العقل بسبب العقل فكان محققا ويكون له وجودا في
 هو بترك الوجود يكون ثابتا في العقل وهذا الوجه غير متحقق الا في العقل
 هو وجه الوجود ويكون الوجه من اللفظ المشكك فانه يقع عليها ثابته
 واذا اعتبر موضوع الوجود الثابت لم يثبت له حقيقة الوجود وله وجود
 ولو جوده وحده ولهذا لا نفقذ الزمن ولا يكون وجوده في ذلك
 الوجود استغنى فانه اذا تصور ذلك على الوجه الذي يستغنى
 الاشكال المستلزقة **قول** والله يعتبر اللفظ **اقول** اللفظ الوجود
 الحق غير ليس له وجود عارض والوجود العام عقلا لا يتحقق في غير العقل ويكون
 له وجودا في غير العقل اذا اعتبر كونه في العقل وحق الامر لا يرتفع
 له وجوب الوجود لذاته لا يمكن له ان يكون الوجود غير وجود حقيقي عين ذاته
 ولا يمكن ان يكون الموضوع بهذه الصفة الا واحدا من كل جهة واحدا من
 كل اعتبار **قول** المسئلة الرابعة الواحد لا يصدر عنه الا الواحد لا يخلو
 من ذلك **اقول** اذا ثبت ما ذهبت من كلامهم فان موافق لما على الامر فذلك
 وان لم يكن فلا يجب في مثل هذه القضايا ان تنزل قدم كما نزل اقسام
 كثير من العقول فقولهم الواحد لا يصدر عنه الا واحد مراد به انه لا يصدر

ما هو الذي
 ان الوجود
 هو

عن باعتبار الواحد والا واحد وذلك انهم يجوزون ان يصدر عن الواحد
 اشياء كثيرة باعتبارات مختلفة كما ان الواحد يكون له صفة واحدة باعتبار
 الشئ معه وعدم الانقسام باعتبار رصده لا غير ولما كان المبدأ الاول
 عتزم واحدا من كل الوجه كان موقفا الوجه في صدور الكثرة من حيثها
 لا لطف في حقيقة فهو رد الوجه الممكن فيه وهو ان يؤخذ الواحد الاول
 والصادر عنه وبه هو المرتبة الثانية فلا يتوسل بها يكون
 اثر وليكن حوت وبه اثر ولكن في هذه المرتبة الثالثة يكون
 لا مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر
 طوب مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر
 اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر
 اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر وليكن في رتبة مع اثر
 ف وهذه اثني عشر والمرتبة الرابعة فان اعتبرنا ان ساق النظر
 لا اعلا مثلث بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج
 ولك في النظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج
 حارت الآثار والاعتبارات الزمنية ذلك فان اعتدنا هذه المراتب
 لا انقضاء والاعتبارات وما بعد ما حارت الآثار والاعتبارات لا
 نهاية ويمكن ان يكون الاول باعتبار كل واحدة منها فعل واثر فيفسد به
 الاعتبارات موجودات لا نهاية لها غير متعلق بعضها ببعض قالوا
 يكون في العقل والاربع اعتبارات احدى وجوده وبهوله والا واحد مراد به انه لا يصدر
 على ذاته وبهوله بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج بالنظر لا آوج
 صورة تلك وادواته ومقتضىه وانما اورد ذلك ليعرف ان العقل لا
 على كنهه صدور الآثار الكثيرة بسبب الاعتبارات العينية مع القول
 بان الواحد لا يصدر عنه الا واحد باعتبار واحد ولم يردوا انهم وافقون

٢٠٢
 المصنفه
 ص

٢٠٢
 المصنفه
 ص

٢٠٢
 المصنفه
 ص

٢٠٢
 المصنفه
 ص

٢٠٢
 المصنفه
 ص

٢٠٢
 المصنفه
 ص

على كونه مدور سائر الموجودات الكثيرة ولم يتصور غير ذلك
 وانما اثبتوا عقولاً لا يمكن ان يكون اقل منها وانما انفقوا ذكروا
 لغير ذلك كثرة وحركات مختلفة ويجب ان يكون لكل واحد عقول
 ولم يتصوروا الكواكب المتحركة والثابتة وانما يصير ذلك سبباً لثبات
 مختلف مسكنة كل واحد من هذه الاجرام ومنفردتها وعقولها نوعه في
 نفسه وجوزوا انهم يصيدون المبدأ الاول وجود جميع هذه الموجودات
 بعضها بتوسط بعض باعتبار ان اعتباراً بهذا انهم من كل اقسامهم
 واقوالهم وقد ظهر لغير هذه الاعتبارات لبيت من وقت ولبيت بعلة
 تامة لغيرها باعتبار ان اعتبارات انما كانت للمبدأ واحد فكل سببها
 معلولة ولا يجب كون الاعتبارات اموراً وجودية عينية بل كونها
 عقلية فان الفاعل الواحد قد يعمل بسبب اختلاف امور عقليته
 انما لا يكونه انما ينفذ تأثيره في الموجودات ونوعه بالزمانيات
 فاما حال العلم من كونهم كمالهم وكيف يتفكر في تأثيره في الموجودات بعد ان
 جعلوا مبدأ لكل وكلف يتفكر عن عقله بالزمانيات وهر صاوية
 عنه وهو عاقل لذاته عندهم ومنهم من العلم بالعلم بوجوب المعلول
 بل لما تنوعت الكون في المكان جعلوا سبباً من الماكن اليرسنة واحدة
 ولما تنوعت الكون في الزمان جعلوا سبباً من الزمن ما بينهما ومستقبلها
 وحالها اليرسنة واحدة فقالوا كما يكون العالم بالمكان اذ لم يكن مكانها
 يكون عالماً بان زيارته من جهات محرومة وكيف يكون الاشياء
 من اليرسنة من جهات المسافة وكذلك في جميع ذرات العالم ولا يعمل
 سبباً من زمانه لان كونه غير مكانه كذلك العالم بالزمن اذ لم يكن
 زماناً لم يكن عالماً بان زيارته من زمان ولده محرومة من زمان ومن
 بينهما من المدة وكذلك في جميع احوال الطبيعة بالزمن ولا يعمل سبباً

ففي حصره

نصفه

تعلقه

الزمن

يتم منها لا زمان يكون حاضراً في هذا من هذا ما حصل بعد هذا
 بل ان يكون جميع ما في الازمنة حاضراً في وقت والنسبة السبع سبباً
 البعض لا البعض وتقدم البعض على البعض واذا اتوا عندهم وحكموا ولم
 يسع هذا الحكم او نام المتوغلين في المكان والزمان حكم بعضهم بكونه
 مكانياً وليس في ذلك لا مكان حقيقة وبعضهم بكونه زمانياً ويقولون ان
 هذا غاشي وليس ذلك حاصل بل بعد وسبب كون من فذلك عند القول
 بنوع العلم بالزمانيات الزمانية والسبب انما قيا بالقياس على الذي هو
 في القول انهم لمكانه اوزمانه لبعض خلقاته **اول قول** وهذا هو العلم
 النقيض جميع ما ذكر في تقريره المعطى لب **القول** هذا الذي ذكره
 وبينه واثار اليرسنة في الزمان في وقتها سبباً بالذوق و
 الكشف والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم والدين القوم وهو
 بل في غير علم **قول** مستند من علمه سبباً لا الزمان **اول قول** اما حيث
 الان نيت العلم ليشير كل واحد من الناس بقوله ان فان ذلك اظهر شيئا
 واشتبهت بالاحتياج للبرهان لان العلم يشوبها غير تقرير واما البرهان
 على تجريدها فهو وهو انما ترسم بالقياس والمعتقدات البرسنة
 عن الامور الاجتماعية والامور التي لا يعمل الانتم والمثول المادية
 لا تترك الا ما يكون من وضعها او يتفق بغير وضعه من ان يكون قائماً
 للعلم او متعلقاً بها فانها مجردة عن المادة الاجتماعية واما اجرام
 نباتات فلا نباتات في محل كون فيه قوة الفاعل فيها فان الفاعل في النبات
 لا يكون الا ما يكون فيه النبات من جهة سبب اثره العقل فاطمأ بالبرسنة
 المتعلقة بعلمها الذي لا يمكنه الوجه لا يمكنه الفاعل اصلاً فانه المحدث وان
 كان سبباً من كل ما طوعا قهراً هذا الذي ارشرت اليه واما استغناء هذا
 القدر احاصل اعمدة الاستعمال هذه النشأة العنصرية في هذه الدوائر عن

٢٠٥ يقولون

٢٠٥

٢٠٥

أقول في العلم بالزمان
 والبرهان
 العلم بالزمان

فطري

نشأت ان بعد هذه فان التغير عن حال لا حال يكون الاما يكون
 ان ما ان النفس هي من حيث التغيرات والزمان ما يحيط به الفكر
 المتحرك فلو كانت النفس نشأت ان من بين هذه الافلاك لكان ذلك
 تناحوا وقد اقبلوا ذلك ولن لم يكن بين هذه الافلاك لم يكن ان
 يكون حينئذ استكمال واما ما في هذا المبدأ فيقول في خالته عن النور
 كالفاذية والنامية ومولدة المثل وبقرات سطور كالدركات
 احسبها في البدن ودخلها بدارك الابالات بل بدلتها وبمباد
 جسمها من الاما لا تفارق وتجوهر اراد انما يكون كالنور هو
 اول دفع كالعقود العفوية ولو كانت تدبر عن هذا التغير في الوقت الواحد
 كانت شجرة بذلك اكثر من ثمرات في الشجر واما النفوس القوية
 فكل من لم تفر من غير ابدانها في غير ابدانها بواسطه غير هذا من اجسام
 والنور وذلك مثل احباب العين والسر ومثل تاييد الدعوات او عيون
 ومثل كرامات الاولياء ومجرات الانبياء واما التي تفر من رتبتهما
 حتى تغير كل ما هو مذكور في شان العقل العقلي في ان العالم موزع
 عنه في احواله الاصلية واما ما في نفث التأثيرات الزمانية في هذه الامور
 اجزئية منه التي تقع في مركبات عالم الكون والعلف وتحت السموات
 الزمانية وارتفاع النفوس الى مراتب الاخرى الكلية ووجوبها
 لغير تغير من هذه المبدأ الاول فامر يحصل لها في احوالها وتغيرها في غير
 تغير في اصول العالم الجسمانية والروحانية واما حديث حدوثها وقد ما
 فعدت الى اسسها طالعها واتباعها المبدأ الاول كالم وفوق الكمال و
 يعنون بفوق الكمال انه بعض الكمال على كل مستحق للكمال كما يستعد
 الذي يحصل له من الحركات والاشراجات والمزاج المعتمد للمركب من
 الاحتفاظ والاركان مستعدا لسهولة او غرض في حفظه ويدبر ترتيب ذلك

اشهد ان لا اله الا الله

الفرقة

المرتج فان كانت النفوس قد رتبة وانصت تلك الابرات فاما ان
 لمع المبدأ الاول عن الاقامة واما ان يحصل لبدن واحد في ان يقيم
 وحادث وجزان عندهم محلات فاذن النفوس عندهم محدث كنفوس
 سائر الحكمت اجسامية والنباتية ومورنا واما القدر فقدر ووا
 عنهم قصصا وحكايات في امور النفوس العذرية وجوز والاشهر التي
 والنقيل واما ما رايته للامم حجة ولا مستند وقد نوحى في كتب السبيل
 عليهم السلام ما يندب بعض اقوالهم كمن يقول في هذا الحديث ليس
 من رجع الى نفوسهم والى رتبة اعلم بحقايق الامور واما المرشد
 المنسب للنفس والبدن الذي يفسر كمن يفسر بيدني كذا يتعلق بنفس
 ان ان يبدل في نفسه وكذا في سائر المركبات وكمن يعلم انك امر او
 لكن لا تعرف حقيقة بالتفصيل واما قوله بل ثبات النفس الا ان كان عن
 ذلك الارتباط بالكلية استغناء فالجواب ان الاستغناء
 واجب لكن ما يكون بارادة النفس كالم يكن الارتباط بارادة ابدانها
 في المزاج السليق عنه ولزم ان كانت مستغنية عن البدن كانت سميعة
 مستقلة عن التقيد ان كانت تحت حجة بعد صارت شجرة حجة فانها
 تحتاج لا يفرق لا يفرق واما انقطاع العلوق لهذا العالم قبل الموت فيحل
 فان تدبره للبدن تعلق ولكن يمكن ان يستغنى عن التعلق مع وجود التعلق
 ذلك حاصل لا بل الكمال بسبب اقبالهم على الاخرة واعراضهم عن الدنيا
 وقد وجد مولانا ادم الله ايمه ذلك في نفسه وثق مدرك ان هذه الحال
 والدليل على ذلك ان النفوس التي نية يستعمل بداركها العقلية فاذا
 حلت فيل ما يسترنا واهم من عايشها فلا سماعة لانه لا البدن وكان
 الموت بالقبول الى النور الاكبر والوصول الى السعادة العظمى واما
 امتياز النفس عن غيرنا بعد الحاقه فيكون بسبب تعلقها بالبدن

نح

محرمة

المعداة

كأنه حركة ولا مثل من الحركة فلا ذلك العضو بل بما يحركه النفس ذلك
 العضو القابل لروية ذلك المثير مشغور به عند نفوسنا فكذا لا يحياها واما
 الاعداد وهو اقام ما اراد الموجد ايجادها فقياس عليه ولا يحتاج ان يشأ
 ذلك بل برهان واما مسئلة تسبب العمل والمعلول لا غير الهاتين فنقول
 البرهان قائم على امتناع ذلك وهو ان كل سلسله من عمل ومعلولات
 فاما ان يكون بحيث اذا فرض من عدم واحد من السلسله وجب الوجود
 ما بعد من السلسله فاذا كان كل سلسله موجودة بحيث ان يكون منها عمل مبرور
 العمل لولا انما كانت تلك المراتب التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها
 لا اقترانها بتب موجوده فاذا فرضنا سلسله غير منتهية لانه لا يكون
 لها علم يكون في تلك السلسله علمه بها ولا العمل فلا يكون السلسله موجودة
 بهذا الصنف وهذا برهان لطيف يفتي بهذا الموضوع **قول** مسئلة التسبب
 بين الموجودات غير متناهية لا اقترانها **قول** الاشياء المترتبة الموجودة
 اصحابها معا وجب عند الحكماء ان يكون متناها بما لا غير الحزب كالتسبب
 الالهيته الباقية بعد موت ابدانها ويزال الموجودات واحدا معا كما لو
 المتأنيته ففقدت وجودها لم تكن غير متناهية بل او جبروا ذلك بناء على قواعدهم
 والذهب من الموجودات من هذا القبيل وكذلك التلويح والادعاء
 الفلكية والاعوجاج الامتريه المتولدة من العنصر والاشياء التي لا تنامي
 بالوقت كضعف المقدور وتجزئتها لا يرد ذلك **قول** مسئلة اجوبه لا
 يبطل لا اقترانها **قول** لا يحضر نقصد فانه يبطل بطلان كنهته كالماء الذي يغرق
 فينبطل برودته وبقوته ويكون هواء وذلك اذا ساءلنا
 الترتيبية حد احيانا الماء اما اذا لم يحيا ورذلك احد فبطلان كنهته كالماء
 الحار وان لا يبطل بطلان حرارته الموقوفة فانها في الحركات باقية
 بصورتها فافترقا حرارتهما لانه يميزها اذا كانت موزعة بين ذلك

(فرد)

٢١١

الصوره

في بحث المزايا والله اعلم **قول** مسئلة الهيولى المجرده لا تقبل القسمة
 اخرى **قول** الهيولى المجرده لا تقبل القسمة لانها لا تقبل القسمة ولا تقبل القسمة
 الا على غير ما في الوجه ابدان يكونان معارضا وفي حاشية ذلك يقول
 القسمة وكثير من الاعراض من متبوع الاجتماع الاثر من ان احدى اذا اجتمعا
 حصلت الاعداد والعرض والاربع اذا اجتمعا حصل السواد واما ان
 الاجتماع لا يقبل القسمة لا يقسمها لا يلزم منه ان لا يكون له الحق عند
 غيرنا وما يكون متعاملا له ويوجب محقق ربما يكون سببا لغيره ويوجب
 محقق كما ان محاذاة الارض للشمس التي هي شبيهة بتبها معقرا ضاهاة
 الارض من الشمس التي هي محاذية للشمس من هذا ما يحفظ بباله اعيه و
 مستيقنه والمتشاكل من حركات ومروية في افقها الا كما يشاهد
 واذا اشرفت بنظر مولاه ومفيدة والمقام من عليه التواضع الساذجة فان
 له عليه كلام واثرب ذلك لم يكن ذلك من انما هو العام والعميم
 بنور الله تعالى يريم ظله على طلبة الحكيم وليس عليه منفسه الذي
 لا يزال انه اللطيف المحجب والحمد لله ذر احواله والفايعن والكرم العام

عائقة شتى

ومما ساءل محمد والخليل السلام
 اذا قيل ان شئ كان المعقول عليه والمقول متحدين باطبيعة متغيرين
 ومحيث كون احدهما وحده ما في الجمع اعتبارا ولا في مجردة عنه او في
 حيث كونها ما في موحده اعتبارين متغيرين مثل الاول فقولنا
 اجسم هو المراد من اجسم هو المراد من اجساد ملتصقة به كالحق
 المعقول عليه اجسم هو ما في موحده اعتبارا ولا في مجردة عنه او في
 اجسم من غير اعتبار فالحق ان اجسم هو متغيرا بموحده الاعتبار والوجود
 عنه ومثل انما قولنا انما هو متماثل والمعاد له في الموحدة
 شئ في شئ فالحق ان الشئ متغيرا في الاعتبار من هذا هو الحق

س

